الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري – قسنطينة–

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع : التحليل و الاستشراف الاقتصادي

مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

إعداد الطالبة: بشكيط سهام

إشراف الأستاذ الدكتور:
لعرابة مولود

لجنة المناقشة:

أ.د. عبد الوهاب شمام	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	رئيسا
د. لعرابة مولود	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	مقررا
د. بعطوش عبد الله	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا
د. بن تركي عز الدين	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية : 2009/2008

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري – قسنطينة–

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع : التحليل و الاستشراف الاقتصادي

مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

إعداد الطالبة: بشكيط سهام
إشراف الأستاذ الدكتور: لعرابة مولود

لجنة المناقشة:

أ.د. عبد الوهاب شمام	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	رئيسا
د. لعرابة مولود	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	مقررا
د. بعطوش عبد الله	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا
د. بن تركي عز الدين	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية : 2009/2008

كلمة شكر

الحمد لله و الشكر له أولا ، الذي شرح لي صدري ، و يسر أمري ، و وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع ، به استعنت و عليه توكلت فهو خير المتوكلين.

و بعد أتوجه بالشكر الجزيل و التقدير الكبير و العرفان الجميل إلى:

- الأستاذ الدكتور لعرابة مولود ، الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ، فله علينا دين سنبقى عاجزين على أدائه.
- إلى أساتذتي الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا ، فلهم الشكر و العرفان على مجمل نصائحهم و توجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي .
- إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة قسنطينة.
- إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
قائمة الجداول قائمة الأشكال والمنحنيات البيانية قائمة الملاحق	
المقدمة	أ- ه
الفصل الأول: قطاع المحروقات في الجزائر و مكانة الغاز الطبيعي	
تمهيد.....	**2**
المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر.....	**4**
المطلب الأول: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.....	**4**
1- قطاع المحروقات قبل سنة 1986	**5**
1-1- دور قطاع المحروقات في تحديد استراتيجيات التنمية الجزائرية.....	**5**
1-2- دور قطاع المحروقات في استراتيجيات التنمية من خلال المخططات و المواثيق.....	**9**
2- قطاع المحروقات في الفترة 1986-2004	**11**
2-1- قطاع المحروقات في الفترة 1986-1990	**11**
2-2- ضعف نتائج قطاع المحروقات في الفترة 1990-1993	**14**
2-3- قطاع المحروقات خلال الفترة 1994-2004	**15**
3- قطاع المحروقات منذ سنة 2005	**18**
المطلب الثاني: تطور الإطار القانوني و التشريعي لقطاع المحروقات	**22**
1- الفترة الأولى من 1962 إلى 1971	**22**
2- الفترة من 1971 إلى 1986	**24**
3- الفترة ما بعد 1986	**25**
المطلب الثالث : أهم تأثيرات قطاع المحروقات و العوامل المؤثرة على تطويره	**29**
1- أهم تأثيرات قطاع المحروقات	**29**
2- العوامل الرئيسية المؤثرة على تطوير قطاع المحروقات	**30**
المبحث الثاني : الغاز الطبيعي في الجزائر	**33**
المطلب الأول : خصوصية الغاز الطبيعي و أهميته	**33**
1- خصوصية الغاز الطبيعي.....	**33**
2- أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر	**35**
2-1- مكانة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري قبل التسعينات	**35**

2-2- الإستراتيجية الغازية من 1990 إلى غاية 2005	**36**
2-3- الإستراتيجية الغازية للجزائر منذ سنة 2005	**39**
المطلب الثاني : الصناعة الغازية في الجزائر.....	**40**
1- الاحتياطات الغازية الجزائرية	**40**
1-1- أهمية الاحتياطات الغازية و أنواعها	**40**
1-2- تطور الاحتياطات الغازية في الجزائر	**41**
2- إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر	**42**
3- استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر	**44**
3-1- تطور استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر	**44**
3-2- تقسيم الطلب الوطني على الغاز الطبيعي	**45**
المطلب الثالث : سياسة تصدير الغاز الطبيعي في الجزائر و أهم عقود التصدير	**45**
1- تطور صادرات الغاز الطبيعي في الجزائر	**46**
1-1- صادرات الغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب	**46**
1-2- صادرات الغاز الطبيعي المميع (المسال "GNL ")	**47**
2- أهم عقود تصدير الغاز الطبيعي الجزائري	**49**
2-1- عقود تصدير الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب	**49**
2- 2- عقود تصدير الغاز المميع الجزائري	**50**
خلاصة الفصل الأول.....	**52**
الفصل الثاني : مكانة الجزائر في التجارة الدولية للغاز الطبيعي	
تمهيد.....	**54**
المبحث الأول : السوق الدولية للغاز الطبيعي	**55**
المطلب الأول: هيكل السوق الدولية للغاز الطبيعي	**55**
1- احتياطات الغاز الطبيعي في العالم	**55**
2- الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي	**56**
3- الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي.....	**58**
المطلب الثاني : التجارة الدولية للغاز الطبيعي	**60**
1-تطور تجارة الغاز الدولية	**60**
2- مستقبل تجارة الغاز الدولية	**63**
المطلب الثالث : تسعيرة الغاز في التجارة الدولية	**64**
1- تطور الأسعار الدولية للغاز الطبيعي الجزائري	**64**
2- الآفاق المستقبلية لأسعار الغاز الطبيعي	**69**
المبحث الثاني: تسويق الغاز الطبيعي الجزائري	**71**
المطلب الأول : الزبائن الحاليين للجزائر في مجال الغاز الطبيعي	**71**
المطلب الثاني :الزبائن المستقبليين للجزائر في مجال المبادلات الغازية	**76**
المبحث الثالث : الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي	**78**

المطلب الأول : الإطار العام لسوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي	**78**
1- مكانة الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي	**78**
2- تطور إنتاج و استهلاك الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي.....	**79**
2-1- تطور إنتاج الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي	**79**
2-2- الطلب على الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي و ضرورة الاستيراد	**80**
3 - حركية الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل.....	**82**
المطلب الثاني : تحرير سوق الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي.....	**83**
خلاصة الفصل الثاني.....	**89**
الفصل الثالث: دور الغاز الطبيعي في تفعيل الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.	
تمهيد	**91**
المبحث الأول :العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة	**92**
المطلب الأول :اتفاقيات التعاون 1976-1995	**92**
1- الجانب الاقتصادي و المالي لاتفاقيات التعاون	**94**
1-1- الجانب الاقتصادي لاتفاقيات التعاون	**94**
1-2- الجانب المالي للاتفاقيات – المساعدات المالية- في إطار البروتوكولات المالية	**96**
2- تقييم نتائج التعاون الاقتصادي و المالي الأوروبي المتوسطي في إطار السياسة المتوسطية الشاملة ..	**97**
2-1- المبادلات التجارية	**98**
2-2- تقييم التعاون المالي الأوروبي المتوسطي خلال الفترة 1976-1996	**99**
المطلب الثاني :مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية	**100**
1- مفهوم الشراكة.....	**101**
2- إعلان مؤتمر برشلونة سنة 1995	**102**
3- جوانب الشراكة الأورومتوسطية في إطار مسار برشلونة	**103**
3-1- الشراكة في المجالين السياسي و الأمني	**103**
3-2- الشراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية	**104**
3-3- الشراكة في المجالين الاقتصادي و المالي	**105**
4- أهداف الشراكة لكل من الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الشريكة.....	**111**
4-1- أهداف الدول المتوسطية.....	**111**
4-2- أهداف الإتحاد الأوروبي	**112**
المبحث الثاني :اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية.....	**114**
المطلب الأول : العلاقات الاورو_جزائرية – من التعاون إلى الشراكة.....	**114**
1- التعاون الأوروبي_الجزائري في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976	**114**
1- 1- الطابع الخصوصي للعلاقات الجزائرية الأوروبية قبل سنة 1976.....	**114**
1- 2- الإطار العام لاتفاقية التعاون لسنة 1976	**115**
2- الجانب الاقتصادي والمالي في إطار اتفاقية التعاون.....	**116**
3- تقييم نتائج اتفاقية التعاون.....	**118**
3-1- التبادل التجاري الأوروبي الجزائري.....	**118**
3-2- التعاون المالي – في إطار البرتوكولات المالية-.....	**120**

المطلب الثاني : الجزائر و مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية	**122**
1- المفاوضات الاورو_جزائرية لعقد اتفاقية الشراكة	**122**
2- الجانبين الاقتصادي و المالي لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية	**124**
2-1- إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	**125**
2-2- التعاون الاقتصادي والمالي.....	**125**
2-3- تقييم نتائج التعاون المالي	**127**
المبحث الثالث : الشراكة الجزائرية الأوروبية في مجال الغاز الطبيعي	**131**
المطلب الأول: الشراكة الطاقوية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.....	**131**
1- أهمية قطاع الطاقة في المبادلات الجزائرية الأوروبية	**131**
2- تطور الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة	**134**
المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر لتأمين تموين الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي	**136**
1- مساهمة الجزائر في تلبية الاحتياجات الغازية للاتحاد الأوروبي	**137**
2- المشاريع الجديدة لتوريد الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي	**138**
2-1- مشروع ميدغاز "MEDGAZ".....	**138**
2-2- مشروع غالسي"GALSI".....	**140**
2-3- مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "TSGP"	**141**
3- أهم عقود الشراكة الجزائرية الأجنبية في مجال الغاز الطبيعي	**142**
3-1- الشراكة الجزائرية الأوروبية	**142**
3-2- الأنواع الأخرى من الشراكة في مجال الغاز	**144**
المطلب الثالث:أثر الشراكة الغازية على الجزائر و الاتحاد الأوروبي	**146**
1- أثر الشراكة على الاقتصاد الجزائري	**146**
2- أثر الشراكة على الاتحاد الأوروبي	**148**
خلاصة الفصل الثالث.....	**149**
الخاتمة.....	**151**
قائمة المراجع	
الملاحق	

قوائم الجداول والأشكال والملاحق

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1984-1990	12
2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 1985-1990	13
3	هيكل صادرات المحروقات في الجزائر في الفترة 1990-1993	15
4	صادرات و إيرادات المحروقات في الجزائر من 1991 إلى 1993	15
5	بعض المؤشرات الاقتصادية في الفترة 1999-2004	17
6	إنتاج المحروقات في الفترة 2005–2007	19
7	أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2006	21
8	احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 1999-2007	42
9	تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر من 1998 إلى 2007	43
10	إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر خلال الفترة 1998-2007	43
11	تطور استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 1998-2007	44
12	طاقات التمييع للجزائر في الفترة 2002-2007	48
13	أهم عقود تصدير الغاز الطبيعي عبر الأنابيب	50
14	عقود تصدير الغاز الطبيعي المميع " GNL "	51
15	تطور لاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي	56
16	الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي في أهم الدول المنتجة خلال الفترة 2000-2007	57
17	حصص الوقود من استهلاك الطاقة العالمية	59
18	استهلاك الغاز الطبيعي حسب المناطق الكبرى	59
19	أهم الدول المصدرة و المستوردة للغاز الطبيعي عبر الأنابيب سنة 2007	61
20	القدرات العالمية لتصدير و استيراد الغاز الطبيعي المميع في الفترة 2003-2008	62
21	أسعار الغاز المميع الجزائري GNL قبل سنة 1973	65
22	تطور أسعار الغاز الطبيعي المصدر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا من سنة 1996 إلى 2007	68
23	استهلاك الطاقة في الدول المستوردة للغاز الجزائري سنة 2004	76
24	تطور استهلاك أنواع الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي	78
25	تطور إنتاج الغاز الطبيعي في أهم الدول المنتجة بالإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2007	80
26	تطور استهلاك الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2007	81
27	تموين أهم دول الاتحاد الأوروبي في سنة 2006	82
28	درجة انفتاح السوق الغازية في دول الإتحاد الأوروبي	87
29	الاتفاقيات الأورو-متوسطية المبرمة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1995	94
30	المساعدات المالية المقدمة للدول المتوسطية في إطار البروتوكولات المالية 1978–1996	97
31	المبادلات التجارية بين الدول المتوسطية و المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1972–1995	98
32	حصة المجموعة الأوروبية من إجمالي صادرات الدول المتوسطية للفترة 1989-1994	99
33	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1978-1996	117
34	الهيكل السلعي للصادرات السلعية الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1985-1992	119
35	الهيكل السلعي للواردات السلعية الجزائرية من المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1985-1992	120
36	التسديدات الفعلية للمبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية الأربعة	121
37	المشاريع و النشاطات الممولة من قبل MEDA I في الجزائر خلال الفترة 1996-1999	127
38	المبالغ المالية المخصصة للدول المتوسطية في إطار برنامج MEDA I خلال الفترة 1995-1999	128

39	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA II خلال 2000-2005	**129**
40	بنية التبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2005-2008	**132**
41	الهيكل السلعي للصادرات السلعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2007	**133**
42	الهيكل السلعي للواردات السلعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2007	**134**
43	نسبة مساهمة الزبائن في مشروع Enrico Mattei	**137**
44	أهم الشركات المساهمة في مشروع Pedro Duran Farelle	**138**
45	أهم الشركاء الغازيين في مشروع ميدغاز MEDGAZ	**140**
46	نسبة المساهمة للشركاء في مشروع غالسي GALSI	**141**

ثانيا: قائمة الأشكال و المنحنيات البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	هيكل إنتاج المحروقات في الجزائر سنة 2007	**20**
2	صادرات الغاز الطبيعي لسنة 2006	**47**
3	صادرات الغاز الطبيعي المميع في سنة 2006	**48**
4	أسس التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأورو متوسطية	**108**
5	جوانب الشراكة الأورو متوسطية و أبعادها	**110**
6	المجالات الممولة في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1976-1996	**117**

الرقم	المنحنى البياني	الصفحة
1	الميزان التجاري بين الجزائر و المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1985-1992	**118**
2	رصيد الميزان التجاري للجزائر مع الإتحاد الأوروبي خلال 1996-2007	**133**

ثالثا:قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 28 أفريل 2005 .
2	العملة الأوروبية الموحدة الايكو " ECU "

مقدمة عامة

تمهيد :

لقد شهدت فترة التسعينات تحولات في العلاقات الاقتصادية بين الدول، فبعد أن كان التعاون الاقتصادي بين الدول يهدف إلى إقامة تكتلات إقليمية تجمع بلدان تتميز بخصائص جغرافية متقاربة، أصبح الاتجاه الآن نحو إقامة العلاقات بين الدول و اختصار المسافات و العوائق التي تقف في وجه هذا التعاون.

و تعد الشراكة الأجنبية أحدث الأساليب الاقتصادية المتبعة عالميا بين الدول المتقدمة و الدول النامية من أجل التقارب الاقتصادي و التعاون المشترك . اذ ان الدول النامية لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات الجارية، بل هي مجبرة على الدخول في فضاءات اقتصادية جديدة أملتها عولمة الاقتصاد و شموليته، كما أنها مطالبة بالتعديل الفعلي لهياكلها الاقتصادية و تكييفها لمواجهة تحولات الاقتصاد العالمي .

كان فشل الدول النامية في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق الاندماج و التكتل و خلق مناطق نفوذ من أجل المنافسة و فرض الوجود في المجتمع الدولي ، الدافع الرئيسي لها للبحث منفردة على ترتيبات حمائية لاقتصادياتها بالانضمام إلى منظمات عالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة ، أو إقامة علاقات مع تكتلات اقتصادية و سياسية كبرى كالاتحاد الأوروبي الذي يشكل قطبا فاعلا في توجيه العلاقات الدولية و التأثير على التجارة الدولية.

هذا الاخير الذي استغل ضعف موقف الدول النامية و ما تعانيه من تبعية و بادرلطرح مشروع الشراكة الأورومتوسطية ، التي تعود أسسها إلى سنوات السبعينات، حين سعى الى توسيع نفوذه في المنطقة المتوسطية من خلال عقد عدة اتفاقيات للتعاون مع كل دولة متوسطية على حدا، و التي بقيت سارية المفعول إلى غاية مؤتمر برشلونة سنة 1995 أين تم الإعلان عما يسمى بمسار برشلونة للشراكة الأورو متوسطية.

و الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التحولات إذ أن علاقاتها الاقتصادية و المالية مع الاتحاد الأوروبي امتازت دائما بالترابط بفعل أن هذا الأخير يعد أول شريك اقتصادي لها ، لذا أبدت نيتها في الانضمام إلى مسار هذه الشراكة و عقدت عدة اتفاقيات شراكة في مختلف المجالات و خاصة في مجال المحروقات الذي يعتبر قطاع مضمون بالنسبة للشركاء الأجانب.

في إطار الشراكة في قطاع المحروقات و التبعية المتزايدة للإتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، يعتبر الغاز الطبيعي أحد المحاور الرئيسية التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تنميتها مع الجزائر خاصة في ظل التوترات التي يعرفها القطاع في السنوات الأخيرة .

و بناء على ما سبق يمكننا صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

ما مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقيات الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي؟

و يتفرع التساؤل أعلاه إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى أهمية قطاع المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري ؟
- ما مكانة الغاز الجزائري في التجارة الدولية للغاز ، و ما هي أهم الدول المستوردة للغاز الجزائري؟
- ما مكانة قطاع الطاقة في الشراكة الجزائرية الأوروبية ؟
- ما هو دور الغاز الطبيعي في تفعيل هذه الشراكة ؟
- ما هي آثار الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي؟

الفرضيات :

تستند معالجة هذا الموضوع على جملة من الفرضيات يمكن حصرها في ما يلي :

- تعتبر الجزائر بلد أحادي التصدير حيث تعتمد صادراتها بصفة شبه كلية على المحروقات التي يحتل الغاز الطبيعي مكانة هامة فيها.
- إن انتهاج أسلوب الشراكة الأجنبية و فتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة المناسبة لترقية الصادرات الغازية الجزائرية.
- لا يمكن للجزائر أن تبقى بمعزل عن التحولات و التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية و عليه فإبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يعتبر كحتمية أملتها ضرورة التكيف مع الوضع.
- التعاون في إطار الشراكة الاورو متوسطية كان في مستوى تطلعات الشركاء المتوسطيين بتحقيقه للغايات التي وجد من أجلها.
- يعتبر الغاز الطبيعي من أهم محاور الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى تأمين تموينه بهذه الطاقة النظيفة.
- يمثل الإتحاد الأوروبي المصدر الأساسي لواردات الجزائر و المستورد الأساسي لصادراتها التي يتكون معظمها من الغاز الطبيعي و الفحم.

دوافع اختيار الموضوع :

تتمثل الدوافع الموضوعية في كون موضوع الدراسة هو من الاهتمامات المعاصرة و يثير جدلا كبيرا سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو العالمي ، و هو ما يتطلب منا البحث عن مكانة الغاز و أهميته للاقتصاد الجزائري و دوره في تفعيل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و انعكاسات هذه الشراكة على الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

أما الدوافع الذاتية فتتمثل في الميولات الشخصية في الخوض في مثل هذه المواضيع الجديدة ، كما أن قلة البحوث التي تتناول الموضوع خاصة باللغة العربية كان دافعا مشجعا لاختياره.

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح خصائص الاقتصاد الوطني الذي جعلته بلد يعتمد بالأساس في صادراته على المحروقات و بالخصوص الغاز الذي يحتل فيه مراتب متقدمة على المستوى العالمي . الامر الذي يجعلها مرتبطة بشكل شبه كلي بهذه المادة ، وهو ما جعله أهم موضوع في اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، و جعل الجزائر مرهونة بهذه المادة و يتوقف حاضرها و مستقبلها عليها بالشكل الذي يجعل من الأهمية معرفة هذا الموضوع عن قرب.

أهداف البحث :

إذا كان من أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة، فإن هذه الدراسة تهدف بالإضافة إلى اختبار فرضيات البحث في تحقيق الأهداف التالية:

- تبيان واقع قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري و الدور الذي يلعبه الغاز الطبيعي فيه.
- إبراز مكانة الجزائر في التجارة الدولية للغاز التي تتميز بعدة خصائص.
- إبراز أهم المحطات التي مرت بها العلاقات الجزائرية الأوروبية حتى الوصول إلى اتفاق الشراكة.
- تبيان الدور الذي تقوم به الجزائر في تموين الإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي .
- تحديد آثار الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي.
- السعي إلى فهم الموضوع و تعميق المعارف المتعلقة به.

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث :

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه ، و على طبيعة الموضوع في حد ذاته ، و من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة و التي تعكس إشكالية الدراسة ، و من أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي للبحث، إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي عند عرض التطور التاريخي لقطاع المحروقات و أهم تشريعاته ، وكذا عند تناولنا لمكانة الغاز الطبيعي و عند عرض مسار العلاقات الأورو متوسطية من جهة ، و العلاقات الأوروبية الجزائرية من جهة أخرى سواء بصورة إجمالية أو في مجال الطاقة.

مع الإشارة إلى أن الأدوات المستخدمة في دراستنا هذه تمثلت فيما يلي:

- اعتماد المراجع و المصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع و المتمثلة في الدراسات المختلفة السابقة التي تناولت هذا الموضوع ، بالإضافة إلى استخدام بعض المجلات و المقالات المنشورة و كذا المداخلات في الملتقيات و الندوات إضافة إلى شبكة الأنترنيت.

- اعتماد المعطيات و المعلومات الإحصائية و البيانية.

- استخدام أسلوب التحليل و التعليق على مختلف الأشكال و الجداول.

بالإضافة إلى توظيف أسلوب الاستنباط.

صعوبات البحث :

إن أي عملية بحث إلا و تعترضها بعض الصعوبات و المعوقات ، و لذلك لابد من الإشارة إلى مختلف الصعوبات التي تمت مواجهتها عند إعداد هذه الدراسة و التي تتمثل أساسا في قلة المراجع و الدراسات المتعلقة بالموضوع خاصة باللغة العربية، إضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات و المؤشرات الاقتصادية لدى مختلف الهيئات و تباينها في بعض الأحيان ، باختلاف مصادر الحصول عليها.

محاور الدراسة :

إن طبيعة الموضوع استدعت أن يتم تقسيمه إلى ثلاثة فصول يمكن عرضها على النحو التالي:

الفصل الأول : و يتضمن أهمية قطاع المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا و المكانة التي يحتلها الغاز الطبيعي خاصة في السنوات الأخيرة ، و السياسة التصديرية التي اعتمدتها الجزائر و أهم العقود المبرمة في هذا المجال.

الفصل الثاني : و الذي سنتطرق من خلاله إلى السوق الدولية و التجارة الدولية للغاز و مكانة الجزائر فيها من خلال تبيان أهم الدول المستوردة للغاز الجزائري ، و الأهمية التي أولتها دول الإتحاد الأوروبي إلى الغاز الطبيعي.

الفصل الثالث : سيتم تكريسه لدراسة موضوع الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي و ذلك إلى غاية السداسي الأول لسنة 2008 ، حيث سيتم التطرق فيه إلى العلاقات الأورو متوسطية بصفة شاملة ، و الشراكة الجزائرية الأوروبية باعتبار أن الجزائر من الدول المتوسطية التي تسعى دول الإتحاد الأوروبي اليوم إلى تكثيف مجالات التعاون معها ، الشراكة الجزائرية الأوروبية في مجال الطاقة الذي يعتبر المحور الرئيسي للشراكة بين الطرفين في السنوات الأخيرة ، في ظل سعي الاتحاد الأوروبي إلى تنويع زبائنه من أجل ضمان تموينه بالغاز الطبيعي و سعي الجزائر إلى إيجاد سوق مستقرة لصادراتها.

الفصل الأول :

قطاع المحروقات في الجزائر و مكانة الغاز الطبيعي

تمهيد :

لقد استقلت الجزائر سياسيا في جويلية 1962 ، وواجهت مع بداية الاستقلال صعوبات كثيرة لتنظيم اقتصادها من جراء رحيل أغلب الإطارات الأجنبية المسيرة ، و كان لابد عليها من تدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي حتى يمكنها التحكم في الموارد الوطنية التي بقيت تحت سيطرة الشركات الأجنبية حتى نهاية فترة الستينات و خاصة مواردها من قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني و الذي تجلت أهميته منذ المخطط الثلاثي الأول 1967 – 1969 .

حيث فرض نموذج التنمية ضرورة توافر استثمارات ضخمة لا يمكن إيجادها إلا من خلال إيرادات تصدير المحروقات ، مما أدى بالضرورة إلى تأميم قطاع المحروقات منذ مطلع السبعينات الشيء الذي سمح للجزائر بالرفع من إمكاناتها لتمويل مشاريع التنمية خاصة في فترة السبعينات التي تميزت بارتفاع مضطرد لأسعار البترول الخام .

و في منتصف الثمانينات بدأ هذا النمط الاقتصادي يكشف عن بوادر الضعف و هذا بفعل عوامل داخلية متمثلة أساسا في محدودية إستراتيجية التنمية المتبعة التي ارتكزت على سياسات التصنيع بإحلال الواردات و حماية المؤسسات الاقتصادية العمومية ، و الاعتماد الشبه كلي على مداخيل تصدير المحروقات ، علاوة على العوامل الخارجية المتمثلة أساسا في الأزمة النفطية لسنة 1986 و ما تبعها من انخفاض في أسعار النفط و تدني قيمة الدولار ، و من تم انخفاض في المداخيل المالية للجزائر مما دفعها إلى القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة تزامنا مع المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 .

حيث أولت الجزائر بعد أزمة 1986 اهتماما كبيرا باستغلال احتياطاتها من الغاز الطبيعي خاصة و أن احتياطاتها الغازية تفوق الاحتياطات البترولية ، كما أن التوجهات الجديدة تهدف إلى تعظيم الدور الذي يلعبه الغاز الطبيعي في ظل تسارع وتائر الطلب عليه و تطور تقنيات معالجته و تحويله إلى سوائل.

و في هذا الإطار سعت الجزائر جاهدة إلى رفع و تنويع صادراتها من الغاز الطبيعي من خلال تكثيف جهود البحث و الاستكشاف و رفع إنتاجها.

و انطلاقا مما سبق ارتأينا تكريس هذا الفصل لتوضيح النقاط التالية :

- قطاع المحروقات في الجزائر الذي سنبين من خلاله أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى الأطر القانونية للقطاع التي تمثل عاملا مشجعا لفتح القطاع أمام الأجانب ، و أهم آثار القطاع على الاقتصاد الوطني و العوامل المؤثرة عليه .

- المكانة التي يحتلها الغاز الطبيعي في هذا القطاع و مدى اعتماد الجزائر على هذه الطاقة النظيفة في مجال التصدير .

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الوطني حيث أنه يمثل المصدر الأساسي للعملة الصعبة عن طريق إيرادات التصدير ، و مصدر إيرادات الميزانية عن طريق الجباية البترولية و التي تمثل أهم مصدر للادخار في الاقتصاد الوطني .

كل هذه العناصر جعلت من قطاع المحروقات في الجزائر يأخذ اهتماما كبيرا غير أن الآثار الإيجابية لهذا القطاع ولدت نوعا من عدم التوازن بين القطاعات مما أدى بالجزائر إلى التفكير في إعادة توجيه سياسة التنمية بأكثر رشادة ، إلا أن السياسة الجديدة لم تكن أكثر فاعلية من سابقتها حيث بقي الاقتصاد الجزائري في تبعية دائمة لقطاع المحروقات .

و مع تطور الوضع السياسي و الاقتصادي في الوطن و كذا التحولات الجارية على الصعيد الدولي (عولمة المبادلات) ، سارعت الجزائر إلى إجراء الإصلاحات الضرورية لتكييف القطاع و تشجيع القطاع الخاص بهدف تطوير مصادر التمويل و اكتساب التكنولوجيات و المهارات إضافة إلى تطوير و ترقية نشاطات البحث و التنقيب و استغلال المحروقات و نقلها و في هذا الإطار تمت المصادقة على عدة قوانين عملت الجزائر على تكييفها مع التحولات الاقتصادية العالمية.

و سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح:

- أهمية قطاع المحروقات في ظل الاقتصاد الموجه و اقتصاد السوق ، مع توضيح مكانة القطاع في الاقتصاد الجزائري حاليا.

- الإطار القانوني و التشريعي لقطاع المحروقات .

- أهم تأثيرات قطاع المحروقات و العوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول : أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

و من خلال هذا المطلب سنوضح أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري و ذلك على ثلاث مراحل ، المرحلة الأولى قبل ظهور قانون المحروقات لسنة 1986 و الأزمة النفطية التي كان لها تأثير سلبي على القطاع و بالتالي على الاقتصاد ككل ، المرحلة الثانية و تمتد من ظهور قانون المحروقات لسنة 1986 المعدل سنة 1991 إلى غاية ظهور قانون المحروقات الجديد لسنة 2005 ، أما المرحلة الثالثة فبعد ظهور قانون 2005 المعدل سنة 2006.

1 – قطاع المحروقات قبل سنة 1986:

لقد تجلت أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري منذ الاستعمار و دعمت أكثر بعد عملية تأميمه ، و ارتكزت سياسات التنمية في السبعينات و الثمانينات على هذا القطاع من جهة كما اعتمدت عمليات تمويل التنمية على ما تدره مداخيل هذا القطاع من جهة أخرى و سنبين من خلال النقاط التالية هذه الأهمية.

1 – 1 - دور قطاع المحروقات في تحديد استراتيجيات التنمية الجزائرية:

إن الأسس النظرية لإستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر مستمدة من نظرية الصناعات المصنعة ل" Gérad Destanne de Bernis "[1] و التي تعتمد بدورها على الأفكار الأساسية التي تضمنتها نظرية أقطاب النمو ل" François Perroux " .

و تركزت نظرية الصناعات المصنعة على الصناعات الأساسية التي تتميز بآثار السحب الخلفية و الأمامية المرتفعة و التي من شأنها تحقيق معدل نمو سريع في الإنتاج الصناعي و الزراعي و منه الإسراع بعملية التشابك الصناعي بين مختلف القطاعات الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الشاملة في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني.

و لقد تبنى واضعو استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر نظرية الصناعات المصنعة باعتبارها نموذجا حيا ، من شأنه تحقيق التنمية الشاملة في أقصر وقت ممكن ، و كمحاولة لتحقيق التوجهات العامة التي احتوتها نظرية الصناعات المصنعة استند واضعو أسس نموذج التنمية في الجزائر على أربع فرضيات هي[2] :

1- ضرورة وجود تمويل كافي في البداية ، حيث تتطلب مثل هذه الصناعات رؤوس أموال ضخمة ، و أمام هذا القيد وجدت هذه الفرضية حلا في إيرادات تصدير المحروقات ، و هكذا أصبحت عملية تمويل التنمية في الجزائر مرتبطة بدرجة كبيرة بتعظيم الإيرادات المحصلة من صادرات المحروقات.

2- ضرورة استخدام أداة للتخطيط، فانطلاقا من الاختيارات العامة في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و انطلاقا من الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع الجزائري ، كان من غير الممكن ترك عملية توزيع الاستثمارات لآليات السوق، فانسجام و توافر كافة العوامل الاقتصادية مرهونة بمدى سلامة و كفاءة وظيفة التخطيط.

3- وجود قطاع عام قوي بإمكانه تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

4- ضرورة القيام بعملية الإصلاح الزراعي و هذا عن طريق توزيع عادل للأراضي و تحسين علاقات الإنتاج داخل القطاع الزراعي.

---

[1] - TABET Mohamed Nasser , Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie , OPU, Alger , 1989 , P17-29.

[2] - هاشم جمال ، أسواق المحروقات العالمية و انعكاساتها على سياسات التنمية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه - جامعة الجزائر، 1999، ص 146.

من خلال هذه الفرضيات يتبين لنا الأهمية القصوى التي يكتسبها قطاع المحروقات في استراتيجيات التنمية الجزائرية ، فمباشرة بعد استرجاع الجزائر لقطاع المحروقات وجب عليها السيطرة على مصادر التمويل اللازمة خاصة و أن هذا القطاع يؤمن وسائل التراكم اللازمة للدولة من جهة و يساهم في تطور الصناعات الأساسية الرئيسية من جهة أخرى.

كما أن النموذج الجزائري في مجال التنمية ، النابع من الواقع الذي عاشته الجزائر خلال السنوات الأولى من الاستقلال يتميز بإنشاء جهاز إنتاجي يملك القدرة العالية لتحقيق التكامل بين قطاعات اقتصادية تزداد تنوعا بشكل تدريجي.

حيث أعطيت الأولوية في مرحلة أولى إلى "الشركات المحركة " في قطاع الصناعات الثقيلة و التي تهدف إلى رفع قيمة الموارد الطبيعية الوطنية (الحديد ، المحروقات ، الفوسفات) كما تجر وراءها بقية القطاعات الاقتصادية فيحدث هذا الجر عن طريق ما يسمى بآثار السحب الخلفية و الأمامية.

أما تطوير الصناعات الميكانيكية و مواد البناء و الكيمياء فيجب أن يوفر للزراعة ما تحتاجه من سلع و رفع مستوى إنتاجيتها (كالأسمدة و المبيدات و الآلات الزراعية، و أجهزة الري ، ...) و يشكل هذا الترابط الأساسي بين الزراعة و الصناعة في الجزائر شرطا أساسيا لتغيير العلاقات الاجتماعية و تحقيق الإصلاح الزراعي و تحسين توزيع دخول الطبقات الريفية.

أما إنتاج السلع الاستهلاكية الزراعية و الصناعية فسيتم حفزه عن طريق توزيع مكثف للقدرة الشرائية ضمن سوق وطنية في توسع كامل.

استوجبت إقامة هذا النموذج في مرحلة أولى على الأقل استثمارات هائلة لا يمكن إيجادها إلا عن طريق التراكم الحاصل في قطاع المحروقات و الذي يتم من خلال التثمين العالمي للمحروقات و الذي يسمح له بتكوين الفائض المالي المخصص لتكوين رأس المال في الجزائر و كذلك عن طريق الآثار الهيكلية لهذا القطاع على بقية فروع الاقتصاد الوطني.

و انطلاقا مما سبق يمكن تجسيد أهمية قطاع المحروقات في الإستراتيجيات الجزائرية للتنمية و المتمثلة في:

1- يمثل قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق الإيرادات المحققة من الصادرات (إنجازات الريع البترولي و الغازي).
2- لقطاع المحروقات دور ديناميكي في بقية الفروع و خاصة الزراعة ، و هذا عن طريق توسيع التكامل الصناعي و الإمداد بالطاقة و المنتجات المختلفة الهامة من ناحية الكمية و من ناحية الأسعار المنخفضة التي تستفيد منها الصناعات القاعدية.

و هكذا أعطت استراتيجيات التنمية دورا أساسيا لقطاع المحروقات تجسد من خلال سياسات الطاقة الجزائرية المتبعة منذ الاستقلال و التي ارتبطت بقطاع المحروقات نظرا لتوفر موارده مقارنة ببقية مصادر الطاقة الأخرى.

و عموما كانت الأهداف العامة لسياسة الطاقة الجزائرية في المرحلة الأولى مرتكزة أساسا على النقاط التالية [1]:

- ✓ التعجيل في استرداد مقومات السيادة على الثروات الطبيعية و استثمارها استثمارا وطنيا مباشرا.
- ✓ إنشاء و تطوير و تقوية صناعة بترولية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي و جميع قطاعاته.
- ✓ تأمين الروابط بين صناعة البترول و الغاز و سائر الصناعات و النشاطات المحملة لها أو المتفرعة عنها ، عن طريق دمج قطاع النفط هذا ضمن الاقتصاد الوطني ، و توفير الشروط اللازمة لجعل صناعة البترول و الغاز دعامة من أهم دعائم خطط التنمية .
- ✓ قيام شركة البترول الوطنية سونا طراك بدور منفذ الأعمال في كافة المراحل التي تسبق و تلي مرحلة الإنتاج.
- ✓ تأمين احتياجات الطاقة للسوق المحلية ضمن أفضل الشروط الممكنة من حيث التكلفة و الضمان.
- ✓ تكوين الإطارات الوطنية، عن طريق التعليم النظري إلى جانب التدريب العملي في الحقول و المنشآت.
- ✓ التعاون إلى أبعد الحدود مع الدول الصديقة و الشقيقة لدعم القوة التفاوضية للجزائر و تنسيق الجهود اللازمة لتحقيق المصالح و الأهداف المشتركة .

من خلال هذه الأسس و الأهداف العامة لسياسة الطاقة في الجزائر ، نلاحظ بأن دور قطاع المحروقات في التنمية الشاملة يشكل أحد أهم الأهداف الأساسية لسياسة الطاقة الجزائرية في نهاية الستينات و بداية السبعينات.

إلا أن الظروف الاقتصادية و السياسية التي ميزت بداية فترة الثمانينات أدت بالجزائر إلى مراجعة سياستها الطاقوية السابقة و تبني سياسة طاقوية جديدة ، هذه الأفكار كانت نتيجة سببين هامين هما :

1 – عدم التوازن الاقتصادي الذي ساد في السبعينات نتيجة تمركز الاستثمارات في عدد معين و محدود من القطاعات.

2 – المتغيرات الطاقوية و منها : ضعف الاحتياطات ، تقلبات السوق البترولية العالمية ، ... إلخ .

هذه الأسباب أدت بالضرورة إلى وضع سياسة طاقوية طويلة المدى ، و تتضح هذه السياسة من خلال التقرير الذي قدمته اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني لديسمبر 1980 ، و يرتكز هذا التقرير على توضيح سياسة الطاقة الجزائرية في المدى البعيد و المتمثلة في النقاط التالية[1]:

[1] - عاطف سليمان : معركة البترول في الجزائر ، دار الطليعة ، بيروت 1974، ص 43 – 46.

- الدور الرئيسي لصادرات المحروقات ، و هو النشاط المسيطر بصفة كلية على قطاع الطاقة في تمويل مخططات التنمية .
- ضمان أكثر صلابة للتنمية الوطنية تفترض تعبئة شاملة للعمال ، لتنمية القطاعات الأخرى ، و إنشاء اقتصاد متنوع و أكثر تكامل في نشاطاته .
- ضرورة إثراء و تنويع الاحتياطات الطاقوية الحالية المسيطر عليها من قبل قطاع المحروقات بفضل التنمية و التحكم في مصادر أخرى للطاقة .

أما فيما يخص توجيهات المخطط الطاقوي في المدى البعيد يجب التركيز على مايلي :

1 – ضرورة وضع سياسة وطنية للطاقة في المدى البعيد تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة الداخلية و الخارجية .

2 – تأسيس مخطط في الأجل الطويل لتنمية و استعمال الطاقة معتمدا أساسا على التوجهات الرئيسية التالية:

- ضرورة ضمان مستقبل طاقوي للدولة ، بالمحافظة على احتياطات إستراتيجية للمحروقات .

- و كذا الدخول بشكل سريع في برنامج تنويع الاحتياطات الطاقوية بالتحكم في تنمية مصادر طاقوية أخرى [2].

و على الرغم من تغيير استراتيجيات التنمية الجزائرية منذ مطلع 1980 ، فإن تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات بقيت قائمة ، و يبقى قطاع المحروقات المحرك الأساسي لعملية التنمية في الجزائر ، خاصة و أن هذا القطاع يؤمن وسائل التراكم اللازمة للدولة من جهة ، و يساهم في تطور الصناعات الأساسية من جهة أخرى، كما يسمح للدولة التحكم في وسائل الإنتاج بحيث يمثل المحرك و الممول الأساسي لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني و هذا عن طريق الإيرادات المحققة من الصادرات [3].

1 – 2 - دور قطاع المحروقات في استراتيجيات التنمية من خلال المخططات و المواثيق:

إن الأساس النظري لنظرية الصناعات المصنعة تجسد في الجزائر من خلال المخططات و المواثيق و التي أعطت بدورها أهمية بالغة لقطاع المحروقات باعتباره أساس تمويل الصناعات المصنعة التي ترتكز عليها النظرية.

---

[1] - هاشم جمال ، أسواق المحروقات العالمية و انعكاساتها على سياسات التنمية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 150.

[2] - يونس أحمد البطريق ، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية ، بيروت ، 1985 ، ص 84.

[3] - سيد أحمد عبد القادر ، النفط و التنمية ، المثال الجزائري في مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد9 ، العدد 3 ، 1983، ص56 .

و في هذا المجال فإن التقرير العام للمخطط الرباعي الأول حدد أربع أهداف أساسية لقطاع المحروقات و هي[1] :

- زيادة الإمكانيات المالية للدولة و خاصة في مجال العملات الصعبة.
- تمثل المحروقات المواد الأولية الضرورية للفروع الأساسية للصناعة.
- تمثل المحروقات مصدر طاقوي هام بالنسبة للتسيير و نمو الاقتصاد الوطني.
- إمكانية إتاحة المحروقات تمكن السكان من استغلال الطاقة الضرورية لحاجاتهم الخاصة .

كذلك في الفصل الأول من التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) يحدد:

" للاقتصاد البترولي دور هام جدا بطبعه مصدر تراكم للتنمية ، فإنه يحتل مكانة هامة في برامج الاستثمار الصناعي "[2].

ويؤكد الميثاق الوطني لسنة 1976 كذلك على هذا الدور حيث جاء فيه:

" إن مصادر التراكم التي يجب العمل على تنميتها في الظرف الراهن هي الثروات المعدنية و بالدرجة الأولى المحروقات "[3].

و هكذا أخذ قطاع المحروقات أهمية بالغة في إستراتيجية التنمية الجزائرية و خاصة في ظل الاقتصاد الموجه و المركزي.

و على الرغم من تغيير إستراتيجية التنمية الجزائرية منذ مطلع 1980، و الاعتماد على الاقتصاد اللامركزي ، فإن تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات بقيت قائمة على الرغم من أن مشروعي المخططين الخماسيين الأول و الثاني و الميثاق الوطني لسنة 1986 أشاروا إلى خطورة بقاء الاعتماد على إيرادات قطاع المحروقات التي تخضع إلى عوامل عدم التأكد و المخاطرة.

و في هذا الصدد أكد التقرير العام للمخطط الخماسي على تقليص تبعية الاقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات حيث جاء فيه:" إن درجة انفتاح اقتصادنا التي مازالت مرتفعة ينبغي أن تنخفض تدريجيا أثناء المخطط "[4].

إضافة إلى ذلك فلقد جاء عن تقرير اللجنة الوطنية لحزب جبهة التحرير الوطني المكلفة بتحضير المؤتمر الخامس للحزب ما يلي[5]:

---

[1] - Rapport général du plan quadriennal, (1970-1973) éd –populaires de l'année 1970,p 48.

[2] - Rapport général du plan quadriennal (1974-1977), sécrétariat d'état du plan 1974,p (92-93).

[3] - الميثاق الوطني 1976 ، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي ، الجزائر ، 1976 ، ص 81.

[4] - الميثاق الوطني لسنة 1976 ، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي ، الجزائر ، 1976 ، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

[5] - حزب جبهة التحرير الوطني ، التخطيط و التنمية ، توجيهات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المديين المتوسط و الطويل، 1983، ص 87.

" إن الفترة التي يشملها المخطط القادم ستشهد بداية النهاية لعهد البترول، و ضرورة الاستجابة لاقتصاد ما بعد البترول ، فمساهمة المحروقات في توفير وسائل الدفع الخارجية ستنخفض أكثر فأكثر مهما كانت الفرضية في مجال تطوير هذه المحروقات، خاصة و أن كلفة إنتاج هذه المحروقات لا تفتأ في ازدياد مما يخفض الريع الحقيقي الناتج عنها .

و إمكانياتنا في مجال تصدير قطاعات النشاطات الأخرى غير مضمونة ، لذلك فإن على الصناعة أن تتولى هذا العبء ، فعليها إذن أن توفر جميع الشروط التي تجعل منها صناعة منافسة في الأسواق الدولية ".

و جاء المخطط الخماسي الثاني لتوضيح سياسة التنمية الجديدة أكثر لأن فترة هذا المخطط تميزت بمحيط اقتصادي دولي صعب للغاية ، و من بين الأهداف الأساسية للمخطط الحد من اللجوء إلى القدرات الأجنبية بأقصى قدر ممكن و في هذا السياق فإن التقرير يؤكد على أن :

" إن اقتصادنا يواجه خلال الفترة المتراوحة بين 1985 و 1989 ظرفا عالميا غير موات للغاية، إذ لا تزال 98% من إيرادات البلاد المحسوبة بالعملة الصعبة متوقفة على المحروقات ، علما بأن الإيرادات الناجمة عن الصادرات قد تكون محل تقلبات شديدة من جراء الارتياب السائد على تطور الأسعار و الطلب العالمي المتعلق بالغاز و النفط و على سعر الدولار "[1].

كما جاء الميثاق الوطني لسنة 1986 ليوضح السياسة الجديدة للتنمية أكثر و يركز على الاستقلال المالي للجزائر من ضغوط المرحلة الجديدة هذه ، المتميزة بانخفاض إيرادات العملات الصعبة نتيجة تدهور أسعار البترول في 1986 خاصة ، و يرتكز على ضرورة قيام الصناعة بدورها المنوط كمصدر دائم و صالح للتراكم و في هذا المجال نص الميثاق الوطني لسنة 1986 على :

" إن ضعف اقتصاديات العالم الثالث غالبا ما ينتج عن كون إيراداتها من العملة الصعبة تنجم عن بيع تشكيلة محددة من المنتجات المصدرة ، تقتصر في معظم الحالات على منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة ، و لقد أبرزت التجارب الأخيرة للأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة مدى ضعف اقتصاديات البلدان النامية ، و في الجزائر يرتكز تراكم وسائل الدفع الخارجي على منتج المحروقات وحده بالإضافة إلى ذلك فإن إمكانيات التصدير لهذا المنتج تنخفض تدريجيا بسبب نفاذ الحقول الموجودة و ارتفاع الاستهلاك الوطني ، ثم أن التقسيم الدولي للعمل أدى إلى تدهور متزايد لعلاقات التبادل ، و إلى انخفاض في إيرادات العملة الصعبة ، و هكذا يصبح إحداث الوسائل و توفير الشروط الكفيلة بخلق المداخيل و تراكم موارد مالية مرتفعة من العملة الصعبة ، هدفا رئيسيا ذا أولوية مطلقة باعتبار أنه يتعين على الجزائر أن تعتمد قبل كل شيء على نفسها لضمان ديمومة تنميتها.

إن اكتساب الفعالية لصناعة ما يشكل مصدرا واسعا للتراكم ، و لذلك ينبغي توفير كافة الشروط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف و عليه فإن الأمر يتعلق قبل كل شيء بتوفير الشروط التي تسمح بتحقيق فائض يخصص للتصدير علاوة على سد الحاجيات الأساسية للسوق الداخلية ، و نظرا لهيمنة علاقات

[1] - مشروع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، الجزائر، ص 5.

القوى على السوق الدولية ، فإنه يتعين على الصناعة الوطنية أن ترفع مستوى منافستها ، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاستعمال الأمثل لأداة الإنتاج و التحكم في تكاليفه ، و بصناعة منتجات تكون جودتها مطابقة للمقاييس الدولية "[1].

2 – قطاع المحروقات في الفترة 1986-2004:

لقد كان للازمة البترولية المعاكسة سنة 1986 تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني حيث أصبحت مظاهر الجمود و الضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا خصوصا و أنه يعتمد بشكل شبه كلي على موارد الصادرات من المحروقات التي انخفضت من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 7 ملايير دولار سنة 1986 [2] ، الشيء الذي أدى بالجزائر إلى الدخول في موجة جديدة من الإصلاحات.

2 – 1 – قطاع المحروقات في الفترة 1986-1990:

إن الأزمة التي عاشتها الجزائر في الفترة 1986 -1990 كان لها تأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية (شبه ركود في الإنتاج الداخلي الخام ، انخفاض القدرة الشرائية ، ارتفاع معدلات التضخم ، ارتفاع حجم المديونية و خدماتها ، انخفاض معدلات احتياطي الصرف ، ...) ، كما كان لها تأثير على مختلف القطاعات حيث سجلت معدلات نمو سلبية في أغلب سنوات الفترة الممتدة من 1986 إلى 1990 ، و الجدول التالي يبين بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1984-1990.

جدول رقم (01) : بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1984-1990

المؤشرات الاقتصادية	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
معدل التضخم %	8.1	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3	16.7
رصيد الموازنة العامة مليار(دج)	2.1	9.6	-15.5	-12.2	-27.8	-4.7	17.7
رصيد الميزان التجاري(مليار دولار أمريكي).	1.5	2.2	-2.2	0.6	-1.6	-1.0	1.9
رصيد ميزان المدفوعات(مليار دولار أمريكي).	-0.4	1.2	-1.5	-0.3	-0.8	-0.7	-0.2
إجمالي المديونية الخارجية(مليار دولار أمريكي).	16	18.4	22.7	24.7	25	26	26.8
احتياطي الصرف(مليار دولار)	1.2	2.5	1.3	1.3	0.9	0.8	0.7
متوسط سعر البرميل من النفط (دولار أمريكي)	29.7	29	14.8	18.5	16.2	18.5	24.2
مؤشر خدمة الدين: خدمة الدين/اجمالي الصادرات (%)	37.4	36.1	59.8	55.8	80.9	72.4	62.0

Source : CHERNAOUT Mohamed ,crises Financières et faillites des banques algériennes,Editions GAL,Alger, 2004, Tableaux N °3 , N°4 , N° 6 et N°7 du l'annexe 1.

[1] - الميثاق الوطني لسنة 1986، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1988، ص 195-196.

[2] - BOUZIDI Abdelmadjid , Les année 90 de l'économie Algérienne :les limites des politiques conjoncturelles, ENAG Editions, Alger, 1999 , p 24-25.

من خلال الجدول يمكننا رصد التدهور على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا على النحو التالي :

- تفاقم عجز الموازنة العامة ابتدأ من سنة 1986 التي بلغ فيها العجز 15,5 مليار دج ليرتفع سنة 1988 إلى 27,8 مليار دج وهذا بفعل انخفاض إيرادات الخزينة خصوصا الآتية من الجباية البترولية .

- تقلص الموارد الجزائرية من العملة الصعبة وهذا نظرا لانخفاض سعر برميل النفط في منصف الثمانينات من 29,7 دولار أمريكي سنة 1984 إلى 14,8 دولار أمريكي سنة 1986 وهذا بنسبة 50 %وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى تناقص مدا خيل الصادرات من المحروقات وهو ما يترجم العجز في الميزان التجاري باعتبار أن أكثر من 95 % من الصادرات مصدرها المحروقات حيث قدر هذا العجز سنة 1986 بـ 2,2 مليار دولار أمريكي و 1,6 مليار دولار أمريكي سنة 1988 و مليار دولار أمريكي سنة 1989.

- وجود الجزائر في وضعية مالية صعبة وهو ما أدى إلى صعوبة حصولها على التمويل من الخارج، و يمكن ترجمة هذه الوضعية في :

- تفاقم أزمة المديونية وهذا من خلال ارتفاع إجمالي المديونية الخارجية للجزائر بأكثر من 10 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1984-1989 فبعدما كانت تقدر بـ 16 مليار دولار سنة 1984 أصبحت سنة 1986 تقدر بـ 22,7 مليار دولار أمريكي لتصل سنة 1989 إلى 26 مليار دولار أمريكي، كما رافق ارتفاع إجمالي المديونية ارتفاع مؤشر خدمة الدين من 36,1 % سنة 1985 إلى 80,9 % سنة 1988 وهو ما يعني أن 80,9 % من مداخيل الصادرات تذهب لتسديد خدمة الدين.
- وكنتيجة لتفاقم المديونية والعجز في الميزان التجاري، فإن ميزان المدفوعات للجزائر قد سجل بدوره عجزا متواصلا خلال الفترة 1984-1990 باستثناء سنة 1985 والذي تراوح ما بين 0,2 و 1,5 مليار دولار أمريكي.
- إضافة إلى الانخفاض الكبير لاحتياطات الجزائر من العملة الصعبة وهذا من 2,5 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 0,8 مليار دولار أمريكي سنة 1989 وهو ما يعني انخفاض معدل تغطية الواردات الجزائرية من 2,6 شهر سنة 1986 إلى أقل من شهر (0,9) سنة 1989 وهو معدل ضعيف جدا.

أما فيما تعلق بالاختلالات على المستوى القطاعات الاقتصادية فهي تظهر من تسجيلها لمعدلات نمو سلبية في أغلب سنوات الفترة الممتدة من سنة 1985 إلى غاية سنة 1990 ، فالناتج المحلي الإجمالي كان معدل نموه سلبيا خلال الفترة المذكورة باستثناء سنة 1988 التي سجل فيها نسبة نمو موجبة قدرت بـ 4,9 % ، في حين أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات لم تتجاوز في أحسن الأحوال عتبة الـ 1 % وهذا خلال نفس السنة كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 1985-1990

الوحدة : نسبة مئوية (%)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.	1985	1986	1987	1988	1989	1990
- الناتج المحلي الإجمالي. %	5,6	-0,2	-0,7	-1,9	4,9	-1,3
- الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاعات الفلاحة المحروقات والإدارة العمومية.	2,8	-2	-7,2	1,8	1	-2,6
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	2,3	-3	-3,5	-4,5	2,3	-3,8
معدل نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية						
الزراعة	23,8	-1,9	17,3	-8,9	18,4	-9,3
الصناعة	3,5	5,2	-0,8	-1,4	-4,4	0,6
المحروقات	5,7	1,2	7,1	-1,9	8	4,3
البناء والأشغال العمومية BTP	-0,5	0,3	-9,2	-8,3	1,5	-1
الخدمات	5,1	-4,6	-3,5	1,4	3,1	-5
الإدارات العمومية	7,2	5,5	4,2	3,7	3,4	3,5

Source : CNES , Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du Programme d'ajustement structurel, Conseil National Economique et Social , Alger , 1999 ,p9.

نلاحظ أنه باستثناء قطاع الإدارة العمومية الذي سجل معدلات نمو موجبة خلال الفترة المذكورة، فإن باقي القطاعات سجلت معدلات سلبية في معظم السنوات خصوصا بعد سنة 1986 ، فنجد القطاع الفلاحي قد سجل معدلات نمو متضاربة من سنة إلى أخرى، فتارة يحقق نتائج موجبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة لسنوات 1985، 1987 و1989 وتارة أخرى معدلات نمو سلبية ، ويرجع سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى العوامل المناخية ، كما أن تحقيق القطاع لنتائج ايجابية لا يعني بأن القطاع يوجد في حالة جيدة بل كان يوجد في حالة متردية وعاجز على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان.

كما سجل قطاعي الصناعة والأشغال العمومية معدلات نمو سلبية خصوصا خلال الفترة 1987-1989، فبالرغم من المبالغ المستثمرة في القطاع الصناعي والإصلاحات التي قامت بها السلطات منذ مطلع الثمانينات (سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية، استقلالية المؤسسات) لتصحيح وضعية القطاع الصناعي الذي بدأت تظهر عليه علامات الضعف والاختلال التي تضاعفت خصوصا بعد أزمة سنة 1986 وما تلاها من انخفاض في الموارد المالية الآتية من صادرات المحروقات، وهو ما انعكس سلبا على معدلات الاستثمار في القطاع وكذا قلة تموينه من سلع التجهيز ومدخلات الإنتاج اللازمة لنشاطه والذي يكون مصدره (التموين) الشبه الكامل من الخارج، بسبب سياسة التقليل من الواردات التي اعتمدتها السلطات بعد الأزمة البترولية حيث انخفضت الواردات الجزائرية الخاصة بتموين القطاع من 33,656 مليار دج سنة 1984 إلى 21,361 مليار دج سنة 1987 [1].

[1] - ONS (2005), Rétrospectives Statistiques 1970-2002, p167.

كل هذه العوامل أوجبت على الحكومة تبني إصلاحات اقتصادية في شتى المجالات لمواجهة حدة الأزمة، و ضمان الزيادة في موارد العملة الصعبة ، و تماشيا مع تحقيق الإصلاحات الاقتصادية كان لزوما على الجزائر تغيير إستراتيجيتها في مجال المحروقات بإتباع سياسة جديدة تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة في المدى البعيد و إلى توفير الأموال اللازمة من خلال زيادة عائدات الصادرات البترولية و الغازية للوفاء بالالتزامات المالية الخارجية. و لتحقيق هذين الهدفين قررت الجزائر الاعتماد بالدرجة الأولى على ثرواتها من المحروقات بإتباع سياسة جديدة تعتمد على تكثيف جهود البحث و التنقيب بالتعاون مع الشركات الأجنبية ، إلا أن هذا القطاع حقق نتائج سلبية لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية مما أثر على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

2 – 2 – ضعف نتائج قطاع المحروقات في الفترة 1990 – 1993:

تميزت صادرات المحروقات في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1993 بالانخفاض ما عدا المنتجات الغازية التي عرفت نسبتها تطورا ملحوظا ، و يعود هذا الانخفاض إلى انخفاض الحجم من جهة و انخفاض الأسعار من جهة أخرى فطوال الفترة 1990-1993 بقيت أسعار البترول الخام أدنى بكثير من السعر المرجعي المحدد من طرف منظمة " OPEP"*.

جدول رقم (03) : هيكل صادرات المحروقات في الجزائر في الفترة 1990-1993

الوحدة : %.

المنتجات	1990	1991	1992	1993
البترول الخام	22.08	18.29	19.08	19.83
المكثفات	29.02	26.68	26.93	25.81
المنتجات المكررة	21.45	18.95	20.57	18.86
غاز البترول المميع	4.98	6.52	5.48	5.42
الغاز الطبيعي المميع	14.16	17.70	16.75	17.92
غاز طبيعي	8.31	11.86	11.19	12.16
المجموع	100.00	100.00	100.00	100.00

Source : Banque d'Algerie,1994.

و إذا كانت صادرات المحروقات تمثل 95% من إجمالي الصادرات فإن إيرادات القطاع تمثل تقريبا مجمل احتياطات البنك المركزي.

* OPEP : "Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole" أنشئت سنة 1960 من طرف : العربية السعودية، العراق، ايران، الكويت، فنزولا ، ثم انضم إليها كل من قطرسنة 1961، إندونيسيا سنة 1962 و التي انسحبت سنة 2008، ليبيا سنة1962 ، الجزائرسنة 1969، الإمارات العربية المتحدة سنة 1971، نيجيريا سنة 1971، الإكواتور سنة 1973 انسحب سنة1992 ثم انضم مرة أخرى سنة 2007، الغابون سنة 1975 و انسحب سنة 1996 ، انغولا سنة 2007.

جدول رقم (04) : صادرات و إيرادات المحروقات في الجزائر من 1991 إلى 1993

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	الصادرات	الإيرادات	الإيرادات/الصادرات
1991	12026.84	11922.71	99.13
1992	10940.71	10254.11	93.72
1993	9853.02	9541.94	96.84

المصدر : هاشم جمال ، أسواق المحروقات العالمية و انعكاساتها على سياسات التنمية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 193.

و من خلال الجدول يتبين لنا أن إيرادات المحروقات هي الأخرى عرفت تناقصا كبيرا خلال الفترة 1990-1993 بسبب انخفاض أسعار البترول[1]، و عدم القدرة على تغطية خدمات الديون الخارجية للجزائر، حيث وصلت الجزائر إلى حالة التوقف عن سداد ديونها الخارجية بعدما بلغت نسبة خدمة الدين عام 1993 حوالي 82.2% [2]، بمعنى أن إجمالي الصادرات موجهة لتسديد خدمات ديونها و أمام هذه المؤشرات السلبية لم يعد أمام الجزائر سوى مخرج واحد و هو إعادة جدولة ديونها و القيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي كما سنبينه في العنصر الموالي .

2 – 3 – قطاع المحروقات خلال الفترة 1994-2004:

إن تفاقم مشكلة المديونية بسبب الضغط الذي وقعت فيه الجزائر من عدة جوانب: ضغط خدمات الديون الذي امتص تقريبا مع نهاية 1993 كل إيرادات الصادرات ، ضغط انخفاض أسعار المحروقات، ضغط غلق الأسواق المالية الدولية في وجه الجزائر، كل هذا جعل الجزائر تطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية و تقبل كل ما يتبع ذلك من شرطية صندوق النقد الدولي و برنامجه المفروض الخاص بالتعديل الهيكلي.

حيث فرضت مسألة إعادة جدولة ديون الجزائر الخارجية طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من أجل إبرام اتفاق التعديل و فعلا أرسلت الجزائر ما يسمى بخطاب النية ، و تم الاتفاق على تنفيذ برنامج الاتفاق الاستعدادي من أفريل 1994 إلى مارس 1995 ، ثم في ماي 1995 تم الاتفاق على برنامج الاتفاق الموسع لمدة 3 سنوات بقرض قيمته 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) أي ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي [3].

و يهدف برنامج التعديل الهيكلي هذا إلى[4] :

[1] - قدرت أسعار البترول خلال الفترة 1990-1993 ب 20.5 $/برميل في المتوسط ، نقلا عن إحصائيات بنك الجزائر لسنة 1994.

[2] - CHERNAOUT Mohamed , Crises Financières et faillites des banques algériennes , op.cit, Tableaux du l'annexe 1.

[3] - ميموني سمير ، الشراكة الأورومتوسطية بين الطموحات و الواقع ، مذكرة ماجستير ، الجزائر ، 2006 ، ص 164.

[4] - ALGERIE – FMI : Accord de facilité élargie ; In Revue d'Economie n^0 24- Mai 1995 , p 12.

- تحقيق نمو مرتفع يسمح بتقليص حجم البطالة حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي ب 5.3% بين سنتي 1996/1995 بعدما كان 1.1% في الفترة 1995/1994.

- تخفيض معدل التضخم إلى 10.3% في 1996/1995 بعدما كان 35.1% في 1995/1994.

- تحقيق ميزان مدفوعات موجب و احتياطات صرف كافية و تخفيض عجز الميزانية ، و قد حققت الجزائر نتائج مرضية من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي الذي طبقته لمدة 1995/1994 و نظرا لهذا النجاح و على الرغم من الصعوبات و المخاطر التي واجهتها الجزائر ، وافق الصندوق على عقد اتفاق حول برنامج التعديل الموسع لمدة 3 سنوات و الذي حددت نتائجه فيما يلي[1]:

- رفع الدعم على أغلب المنتجات الأساسية خاصة المنتجات البترولية و الغذائية مما ضاعف أسعارها.

- رفع الحواجز المتعلقة بالاستيراد و تقليل قائمتها ، و إلغاء الاستيراد بدون دفع.

- تخفيض عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 1.4% سنة 1995 و هذا التحسن يعود إلى ارتفاع المداخيل المتأتية من صادرات المحروقات .

- ارتفاع معدل نمو الناتج الداخلي الخام ب 4.3% بين 1995 و 1996 و هذا التحسن يعود إلى ارتفاع المداخيل المتأتية من صادرات المحروقات .

- ارتفاع احتياطي الصرف نتيجة انتعاش أسعار البترول منذ 1996.

و بالرغم من النتائج الإيجابية التي أفرزها برنامج التصحيح الهيكلي حيث استطاعت الجزائر استعادة توازناتها الداخلية و الخارجية ، إلا أنه هناك حقيقة لا يمكن إغفالها و هي هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري . فسلامته هي نتاج تحسن الوضع في السوق النفطية التي تؤدي انعكاساتها لا محالة إلى تشويه المؤشرات المحققة . و أبرز ما يمكن قوله عن قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2004 أن أسعار المحروقات عرفت تحسنا في الأسواق الدولية حيث سجل متوسط سعر البرميل من النفط الجزائري – صحاري بلند- مستويات جيدة قدرت ب 25.24 دولار أمريكي سنة 2002 ، 29.03 دولار أمريكي سنة 2003 ، 38.66 دولار أمريكي سنة 2004 ، كان له أثر إيجابي على احتياطي الصرف من العملة الصعبة و على رصيد الميزان الذي حقق فوائض كما هو مبين في الجدول.

[1] - هاشم جمال ، أسواق المحروقات العالمية و انعكاساتها على سياسات التنمية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 208-209.

جدول رقم (05) : بعض المؤشرات الاقتصادية في الفترة 1999-2004

المؤشرات الإقتصادية	1999	2000	2001	2002	2003	2004
اجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	12.30	22.00	22.40	18.825	24.612	31.713
الصادرات من المحروقات (مليار دولار أمريكي)	11.90	21.00	22.00	18.091	23.939	30.925
الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار أمريكي)	0.41	0.62	0.40	0.734	0.673	0.788
إجمالي الواردات (مليار دولار أمريكي)				12.009	13.534	18.199
نسبة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات (%)	96.74	95.45	98.21	96.10	97.27	97.52
نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات(%)	3.33	2.81	1.78	3.90	2.73	2.48
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)	-2.4	7.6	6.2	3.66	7.47	9.25
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	1.5	10.9	8.1	6.816	11.078	13.514
احتياطي الصرف (مليار دولار أمريكي)	4.4	11.9	18.0	23.11	32.92	43.11
متوسط سعر البرميل من النفط	17.9	28.5	24.9	25.24	29.03	38.66

Sources :

- BANQUE D'ALGERIE (2005), Evolution Economique Et Monétaire En Algérie en2004, pp56-57 et Tableaux N°3 N °5 , N°7, N°8 , N°16et N°19 du l'annexe.
- BANQUE D'ALGERIE (2004), Evolution Economique Et Monétaire En Algérie en2003, p18 , p32.
- BANQUE D'ALGERIE (2002), Evolution Economique Et Monétaire En Algérie en2001, Banque d'Algérie , Alger , Tableaux N° 2 N °5 , N°8 , N°12 , N°16 N°17et N°19 du l'annexe.
- GHERNAOUT Mohamed (2004), Crises Financières et Faillites des banques algériennes, Op.Cit, Tableaux N °3 , N°4 , N° 6 et N°7 du l'annexe 1.
- إحصائيات المركز الوطني للإعلام للجمارك الجزائرية CNIS حول التجارة الخارجية لسنوات 2003 و2004.

3 – قطاع المحروقات منذ سنة 2005:

إن أبرز ما يمكن قوله عن قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة ، و خاصة بعد إصدار قانون المحروقات الجديد (رقم 07/05)[1] الذي يهدف أساسا إلى أن سوناطراك كيان تجاري تتنافس مع الشركات البترولية الدولية حول عقود الاستكشاف و الإنتاج، إضافة إلى إنشاء وكالتين مستقلتين لمراقبة و ضبط المحروقات هما :

[1] - أنظر الملحق رقم 1 المتعلق بقانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 28 أفريل 2005 .

- سلطة ضبط المحروقات **"ARH"*** المسؤولة عن مراقبة التسويات في مجال الأسعار و الاستغلال و التخزين و عن الأمن الصناعي و حماية البيئة ، و تطبيق أفضل المعايير التقنية المطبقة دوليا و إقامة نظام العقوبات و الغرامات.
- و الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات**"ALNAFT"**** بهدف ترقية الاستثمارات في مجال التنقيب و الحفاظ على المعطيات الخاصة بأعمال التنقيب و فتح المناقصات و تقييم العروض الخاصة بنشاطات التنقيب و الإنتاج وتحديد مناطق التنقيب و السهر على تطبيق عقود الإنتاج.

هذا القانون تم تعديله سنة 2006 بواسطة الأمر 06/10 ، الذي يجبر سوناطراك على المشاركة في جميع عقود البحث و التنقيب و الاستغلال بنسبة لا تقل عن 51%(المادة 32 من الأمر 06/10)، إضافة إلى تأسيس إتاوة غير قابلة للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصة الإنتاج الخاصة بهم و التي جلبت للجزائر ما يزيد عن 3.5 مليار دولار سنة 2006[1] ، أن هذا القطاع حقق نتائج إيجابية في جميع المجالات:

✓ **ففي مجال الاستكشاف :**

تم توسيع مخزون المحروقات من خلال إنجاز 17 اكتشافا سنة 2006[2] و 20 اكتشافا سنة 2007 منها 8 اكتشافات قامت بها سوناطراك لوحدها و الباقي تم عن طريق الشراكة [3].

أما الأشهر الأولى من سنة 2008 فحققت خلالها سوناطراك 05 اكتشافات 03 منها عبر الشراكة و 02 بمجهود ذاتي[4].

الأول تم الإعلان عنه في 31 مارس 2008 ، و قد تم بالشراكة مع شركة Statoil Hhdro ، أما الاكتشافات الغازية الأخرى فقد تم الإعلان عنها في 12 أفريل 2008 منها 02 للشركة سوناطراك، و الأخرى مع الشركة Medex .

و لا تزال الجزائر تستحوذ على إمكانيات كبيرة تنتظر الاكتشاف بهدف تدعيم إمكانياتها البترولية و الغازية.

---

* ARH : Autorité de Régulation des Hydrocarbures.

** ALNAFT : Agence Nationale pour la valorisation des hydrocarbures.

[1] - مجلة الطاقة و المناجم ، العدد 8 – جانفي 2008 ، ص 28. على الموقع الإلكتروني: www.mem-algeria.org

[2] - Sonatrach , Rapport annuel 2006 , (disponible sur le site web :www . Sonatrach – dz .com , le 08-11-2007,14 :33)

[3] - Sonatrach , La revue N ^{0} 55 , Avril 2008 , Sonatrach un nouvel acteur dans le dévelloppement des resources miniers , édité par la Direction Communication et stratégie d'Image , page 07.

[4] - Sonatrach , La revue N ^{0} 55 , Avril 2008 , Sonatrach un nouvel acteur dans le dévelloppement des resources miniers, op.cit , p 07 .

✓ **في مجال الإنتاج :**

ارتفع إنتاج المحروقات ليصل إلى مستويات لم يصل إليها من قبل حيث قدر ب 233.3 مليون TEP [1] في سنة 2007 بزيادة تقدر ب 2% عن السنة السابقة.

جدول رقم (06) : إنتاج المحروقات في الفترة 2005-2007.

الوحدة : مليون TEP .

السنة	2005	2006	2007
إنتاج سوناطراك لوحدها	167	164	161
الإنتاج عبر الشراكة	65	66	72
المجموع	232	230	233

Source : Sonatrach , Rapport annuel 2007, p 26 , (disponible sur le site web : www . sonatrach- dz . com , le 25-08-2008 , 13 :07).

و من خلال الجدول يتبين لنا مدى فعالية القانون الجديد للمحروقات في تشجيع الشراكة الأجنبية ، حيث تميزت الفترة الممتدة بعد 2005 بعدة لقاءات و مشاورات بين شركة سوناطراك و الشركات الأجنبية ، تم من خلالها عقد عدة عقود شراكة في مجال الاستكشاف و التطوير و الإنتاج، ارتفعت بموجبها حصة الإنتاج عبر الشراكة من 65 مليون TEP سنة 2005 إلى ما يعادل 72 مليون TEP سنة 2007 مما ساعد على ارتفاع إجمالي إنتاج المحروقات في الجزائر. و يهيكل إنتاج المحروقات لسنة 2007 كما يلي:

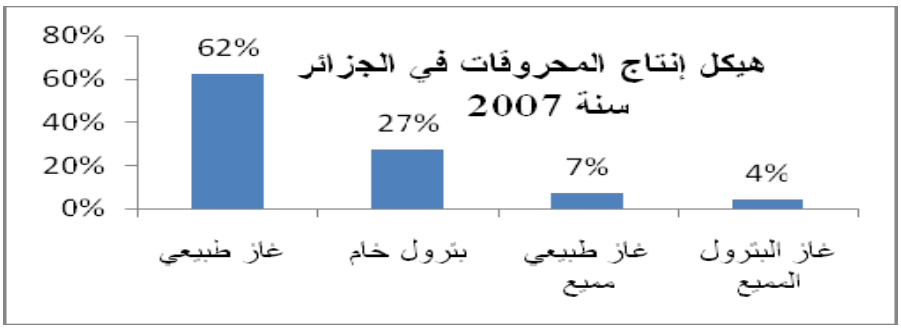

Source : Sonatrach , Rapport annuel 2007, op.cit , P 24 .

حيث يمثل إنتاج الغاز الطبيعي (GN و GNL) حوالي 70% من إنتاج المحروقات في الجزائر ، التي تعد اليوم أول منتج له في حوض المتوسط.

✓ **في مجال شبكة النقل :**

[1] - TEP : Tonne Equivalent Pétrole ; 1TEP = 7.3 baril de pétrole.

وضعت الجزائر برنامجا استثماري بقيمة 5.7 مليار دولار في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2011 ، و هو يخص أساسا تطوير و إعادة تأهيل الشبكة و منشآتها، حيث تتوفر شبكة النقل بالأنابيب حسب إحصائيات سنة 2007 على 29 أنبوب ، 12 منها مخصصة للبترول الخام ، 2 للغاز السائل ، 3 للغاز النفطي المميع و 12 للغاز الطبيعي [1] ، أما في مجال نشاط النقل على المستوى الدولي فتعتبر سوناطراك شريك في عدة مشاريع و هي : مشروع ميدغاز MEDGAZ، مشروع غالسي GALSI ، مشروع TSGP.

✓ **في مجال الإستثمارات:**

ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أصبحت الجزائر بلد استثمارات في نظر جميع الدول بسبب تشجيع الحكومة الجزائرية الاستثمارات الأجنبية ، و توفير التسهيلات و المناخ الملائم لها. و قد بلغت القيمة الإجمالية لتمويل الاستثمارات سنة 2007 ما يفوق عن 32 مليار دولار خصص3/2 منها لنشاطات البحث و الانتاج أي ما يساوي 20 مليار دولار ، يتكفل الشركاء ب 8.3 مليار دولار منها[2].

كما ساهم قطاع المحروقات بعد سنة 2005 في تنمية الاقتصاد الجزائري بوتيرة متزايدة ، و يمكن توضيح ذلك من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بعد سنة 2005 .

جدول رقم (07): أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2007.

المؤشرات الإقتصادية	2005	2006	2007
اجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	46.33	54.74	60.63
الصادرات من المحروقات (مليار دولار أمريكي)	45.59	53.61	59.3
الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار أمريكي)	0.74	1.13	1.33
إجمالي الواردات (مليار دولار أمريكي)	19.86	21.45	27.63
نسبة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات (%)	98.40	97.93	97.79
نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات(%)	1.59	2.06	2.21
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)	21.18	28.95	22.8
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	26.47	33.15	32.53
احتياطي الصرف (مليار دولار أمريكي).	56.18	77.78	110.18
متوسط سعر البرميل من النفط. (دولار أمريكي)	54.64	65.85	74.77

Source :
- Rapports annuels de la Banque d'Algérie , Juin 2007 , évolution économique et monétaire en Algérie en 2006.

[1] - مجلة الطاقة و المناجم ، العدد 8 – جانفي 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

[2]- نفس المرجع ، ص 32 .

- Tendance monétaires et financières au seconde semestre de 2007, présenté par le gouverneur de la Banque d'Algérie, le 4-03-2008 au siège de la Banque d'Algérie.
- CNIS , Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, année 2007.

من خلال الجدول يمكننا رصد التغيرات الحاصلة على مستوى المؤشرات الاقتصادية على النحو التالي:

- تزايد الموارد الجزائرية من العملة الصعبة و هذا نظرا لارتفاع سعر البرميل من النفط من 54.64 دولار أمريكي سنة 2005 إلى 74.77 دولار أمريكي سنة 2007، و هو ما أدى إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري باعتبار أن أكثر من 97% من الصادرات من المحروقات.
- انخفاض إجمالي المديونية الخارجية للجزائر على المدى المتوسط و الطويل إلى ما يعادل 4.88 مليار دولار[1].
- كنتيجة لانخفاض المديونية و الفائض في الميزان التجاري فإن ميزان المدفوعات قد سجل ارتفاع متواصل من 21.18 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى 28.95 مليار دولار أمريكي سنة 2006 ، باستثناء سنة 2007 التي عرف خلالها انخفاض .

و في ظل أهمية قطاع المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري ، و ارتفاع تكاليف الاستثمار فيه ، تعد قوانين المحروقات و التي سيتم توضيحها من خلال المطلب الثاني عاملا مشجعا للشراكة و فتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني : تطور الإطار القانوني و التشريعي لقطاع المحروقات

منذ استقلال الجزائر عرف قطاع المحروقات بصورة متعاقبة فترات رخاء و فترات كساد (أزمات) أثرت بصورة مباشرة على قطاع المحروقات ، و جعلته يتعرض لجملة من الإصلاحات تهدف إلى تكييف القوانين المتعلقة به مع متطلبات كل مرحلة و مسايرة التطورات التي يعرفها المحيط الدولي .

إن الإطار القانوني و التشريعي هذا لم يبدأ إلا من خلال قانون 1986 الذي نص على انفتاح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي و تحرير المستقبل الطاقوي.

1 – الفترة الأولى من 1962 إلى1971:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري في مرحلة ما بعد الاستقلال تحولات اقتصادية و سياسية تميزت بوضع نصوص و مراسيم تشريعية انصبت في مجملها حول تنظيم الاقتصاد الوطني خصوصا قطاع المحروقات باعتباره قطبا استراتيجيا ، و أهم الأحداث التي ميزت هذه الفترة :

- ✓ **اتفاقيات ايفيان 1962** ، و التي نصت في مجال المحروقات على المحافظة على النظام الجبائي و عقود الامتياز و مختلف الضمانات المتعلقة بالحقول المنجمية و النقل ، تطبيقا

[1] - Algérie : L'Algérie peut amortir les chocs financières externe , article publié par Samira Imadalou le 05-03-2008 , disponible sur le site web : www.latribune-online.com

للقانون البترولي الصحراوي " Code pétrolier Saharien "[1] الذي منح للشركات الفرنسية الأولوية في مجال المحروقات و بناء عليه تدخلت الشركات الأجنبية الفرنسية منها في هذا المجال بالاشتراك مع الدولة الجزائرية التي أصبحت شريكا بنسبة 40.5% في الشركة الوطنية " RIBAL " التي استفادت في هذه الفترة بالذات بعقدين للامتياز (بئر حاسي مسعود – بئر حاسي الرمل) ، و بناء على هذه العقود فإن الشريك الحائز على الحقول المنجمية للاستغلال يتمتع بحق الإنتاج لمدة 50 سنة و يخضع لضريبة بترولية تقدر ب 50% مع دفع إتاوة قدرها 12.5% دون وضع أي ضريبة من القانون العام[2].

- ✓ **إنشاء الشركة الجزائرية لنقل و تسويق المحروقات "SONATRACH "** ، و هذا طبقا للمرسوم 491/63 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر1963.
- ✓ **الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية ل 29 جويلية 1965**، و التي دخلت حيز التطبيق في 30 ديسمبر 1965، تنص هذه الاتفاقيات على جملة من التعديلات من بينها [3]:

- إلغاء ما يسمى بصندوق إعادة تجديد الحقول البترولية و استبدال الإهتلاك التنازلي (التناقصي) بالإهتلاك الخطي.
- قيام الشركات الفرنسية ببيع كميات من الغاز في الحقول للدولة الجزائرية بسعر يتم الاتفاق عليه بين الطرفين ، و يتم تسويق هذه الكميات من الغاز من طرف الدولة الجزائرية.
- إنشاء شراكة تعاونية (ASCOOP) جزائرية فرنسية تتمثل مهمتها في إنجاز أعمال البحث و التنقيب عن المحروقات لصالح الدولتين بقاعدة 50% لكل منهما ، كما قامت الدولتين بموجب هذا القرار بتعيين من يمثل مصالحهما في التكفل بمهام الاستكشاف و أسندت الدولة الجزائرية هذا الدور لشركة سوناطراك التي عرفت توسعا في مهامها بحيث أصبحت تمثل الشركة الوطنية للبحث، الإنتاج، النقل، التحويل و تسويق المحروقات بدون أن يطرأ على اسمها أي تغيير و ذلك بموجب المرسوم 66/296.

و من بين أهداف هذه الشراكة زيادة الإنتاج الجزائري ليصل إلى 100مليون طن سنويا و التحسن في الإيرادات الضريبية للدولة بالإضافة إلى أنه كان من المقرر بأن تحصل الجزائر على كميات هائلة من البترول للتصدير نظير مشاركتها في شراكة (ASCOOP) .

---

[1] - القانون البترولي الصحراوي : يمثل تجميع للنصوص تم تعديلها في الخمسينات من قبل السلطة الفرنسية و الخاصة بقانون نابوليون الذي حدده في 21-04-1810.

[2] - بن عزوز محمد ، الشراكة الأجنبية في الجزائر ، واقعها و آفاقها ، مذكرة ماجستير ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 98.

[3] - دريان أحمد، الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 95.

إن عمل الشراكة(ASCOOP) لم يكن في مستوى الأمان التي وضعت فيها ، و ذلك بسبب عدم قيام الشركات الفرنسية بالمجهود المالي اللازم في ميدان الاستكشاف و الذي نتيجته النتائج الجد متواضعة التي لا تتماشى و التضحيات التي قامت بها الجزائر في الميدان الضريبي، زيادة على ذلك وجدت إدارة الضرائب نفسها في مواجهة رفض الشركات الفرنسية تطبيق التعديلات المتعلقة بالرسوم الضريبية خلال الفترة ما بين 1965-1971 ، كما رفضت الشركات الفرنسية الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على حقول البترول المستغلة، هذا الرفض تمثل في اللجوء إلى استخدام حيلة قانونية كالطعون الموقفة للقرارات الصادرة عن المحاكم الدولية ، هذه الطعون التي كانت في غالب الأحيان لصالحها مما أدى بالجزائر إلى رفض التحكيم الدولي.

كل هذه المشاكل أدت بالدولة الجزائرية في سنة 1969 إلى تطبيق نفس النظام الضريبي المعمول به في الشرق الأوسط و مراجعة الاتفاقيات المبرمة في 29 جويلية 1965، و كذلك رفع نسبة مشاركة سوناطراك في الحقول النفطية لتصل إلى 51%.

- ✓ **تأميم المحروقات بموجب القرار الصادر في 24 فيفري 1971 :** كنتيجة لفشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية، و الذي قررت الجزائر من خلاله [1]:

- رفع مساهمة شركة سوناطراك ب 51%.
- تأميم كلي للغاز الطبيعي و كل أنابيب النقل البري.
- منح دور المتعامل لشركة سوناطراك التي يمكنها التنازل عليه لصالح الشريك الأجنبي في مرحلة التنقيب .
- عوائد عملية التأميم تحول إلى شركة سوناطراك و ذلك طبقا للمرسوم رقم 64/71 الصادر بتاريخ 24 فيفري 1971.

2 – الفترة من 1971 إلى 1986:

على غرار الفترة السابقة تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإصدارات القانونية تمثلت في المراسيم التشريعية و القرارات ، انصبت كلها حول دراسة الهيكل العام الذي يسمح بوضع قانون بترولي تتم من خلاله مراجعة كل النصوص المتعلقة بأشكال مساهمة الرأسمال الأجنبي في قطاع المحروقات ، من بين هذه المراسيم التشريعية نجد :

- ✓ **النظام التشريعي المقرر بموجب الأمر 71-22 المؤرخ في 12-04-1971،** أهم ما جاء فيه مايلي:

- يمكن للشركات الأجنبية المساهمة في إطار الشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك.

[1] - بن عزوز محمد ، الشراكة الأجنبية في الجزائر ، واقعها و آفاقها ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

- سوناطراك هي الحائز الوحيد على الترخيصات المنجمية في أعمال البحث و استغلال المحروقات السائلة في الجزائر ، و عليه فإن الشركة ملزمة بإنشاء شراكة تجارية خاضعة للقانون الجزائري يكون مقرها الجزائر.

- يقسم إنتاج المحروقات السائلة في الحقول و يعتبر كل طرف مسؤول عن دفع تكاليف النقل و دفع الإتاوات و كذلك الضرائب المباشرة على البترول .

- يجب على الشركات الأجنبية إعادة استثمار جزء من أرباحها في عمليات المحافظة على الاحتياطات و كذلك تجديدها .

- عدم اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاعات بين الشركة الوطنية و الشريك الأجنبي و الاكتفاء بالمحاكم الجزائرية.

و بناء عليه فإن عقود الشراكة في إطار الشركات المختلطة سمحت برفع مستوى الإنتاج و العمل على تطويره ، مما مكن الجزائر من إبرام عدة عقود شراكة بين شركة سوناطراك و الشركات الأجنبية بين سنتي 1973-1974 في إطار الأمر 71-22.

- ✓ **الفراغ التشريعي لفترة ما بعد 13 جويلية 1975 :** بأمر صادر في 06 جويلية 1973 تحت رقم 73 -29 قررت الدولة الجزائرية إلغاء كل النصوص التشريعية السابقة على أن يدخل هذا القرار حيز التطبيق ابتداء من 05 جويلية 1975 و رغم ذلك فإنه تم إبرام بعض العقود في مجال الاستكشاف و الاستغلال بين سوناطراك و بعض الشركات الأجنبية.

3 – الفترة ما بعد 1986:

إن الوضعية القانونية التي تميزت بها الفترة ما بعد 1975 و الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من جراء التدهور الحاد لأسعار البترول الذي يعتبر المورد الرئيسي للعملة الصعبة ساهمت في قيام المشرع الجزائري بإصدار عدة قوانين سمح من خلالها للشركات الأجنبية المساهمة في مجهودات البحث و التنقيب في إطار الشراكة و هي :

- ✓ **القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 و المعدل و المتمم في 4 ديسمبر 1991 بموجب القانون 91-21.**

جاء هذا القانون ليعطي دفعا قويا لنظام الجباية البترولية ، و إرساء قواعد قانونية تسمح للشريك الأجنبي أن يقوم بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها و ممارسة المؤسسات التي تعمل في هذا المجال حقها و واجبها في الأعمال السالفة الذكر.

كما مكن الرأسمال الأجنبي في مجال المحروقات التدخل بصفته شريكا و ذلك عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية " سوناطراك " ، و التي لا يمكن أن تقل مساهمتها

عن 51% من ممارسة أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات بمختلف أنواعها (نفط خام ، غاز طبيعي)[1].

و تحقيقا للشراكة في مجال المحروقات مع الأشخاص المعنويين و الأجانب تميزت العقود في هذا المجال طبقا لما ورد في المادتين 20 و 21 بما يلي[2]:

- إن العقود المبرمة بين المؤسسة الوطنية " شركة سوناطراك " و الشركاء الأجانب تحددها قواعد تخضع للشراكة لاسيما المساهمة في الأعباء و الأخطار و النتائج و كذا كيفية انتفاع الشريك الأجنبي.

- المؤسسة الوطنية " شركة سوناطراك " هي المؤسسة الوحيدة التي تملك الرخص المنجمية و الملتزمة اتجاه الدولة طبقا للقوانين و مختلف التنظيمات المنصوص عليها في مجال المحروقات.

- باستطاعة شركة سوناطراك إبرام بروتوكول مع أي طرف أجنبي يلتزم بموجبه هذا الأخير في إطار الشراكة بجميع الالتزامات المادية ، و التزامات الدولة فيما يخص انتفاع الطرف الأجنبي في حالة اكتشافه حقل ما.

و بناء على هذه المميزات فإن قانون 86-14 سمح ببعض الامتيازات جعلت الانتفاع يأخذ الأشكال التالية[3]:

- حصول الشريك الأجنبي في الميدان على جزء من إنتاج الحقل المكتشف يطابق نسبة مساهمته في الاشتراك و التي يجب أن لا تتعدى 49% كما هي محددة في القانون.

- يمنح للشريك الأجنبي حصة من إنتاج الحقل المكتشف تعويضا لكل الأعباء المنجزة على الاكتشاف بالإضافة إلى الأجور المحددة في عقد الاشتراك.

- دفع مبلغ للشريك الأجنبي عينا كان أو نقدا و ذلك حسب الكيفيات المتفق عليها في عقد الشراكة من خلال اكتشافه حقل قابل للاستغلال التجاري ، تعويضا لمصاريف الاكتشاف و الأجور المحددة في العقد.

---

[1] - بن عزوز محمد ، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها و آفاقها ، مرجع سبق ذكره ، ص 111.

[2] - Chitour Chems Eddine, Pour une stratégie énergétique de l'Algérie a l'horizon 2030, office des publications universitaires Alger, 2003, P 103 -104.

[3] - قانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 غشت سنة 1986 ، خاص بمجال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 ، سنة 1986.

إن التحولات الاقتصادية التي أعقبت سنة 1988 ، و التي انعكست سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية و خصوصا قطاع المحروقات ، أدت إلى إدخال عدة تعديلات على قانون المحروقات 14/86 يمكن إيجازها فيما يلي:

التعديل الأول : يتعلق بمسألة القرض الضريبي ، حيث ورد في المادة 23 من قانون 21/91 تعديلا للمادة 39 من قانون 14/86 ما يلي [1]:

" يتعين على المؤسسة الوطنية أن تسدد لحساب الشخص المعنوي الأجنبي (الشريك الأجنبي) و باسمه مبلغ الضريبة المطابق للمكافأة العائدة للشخص المعنوي، علما أن هذا الشخص لا يمكنه أن يتهرب من مسؤوليته اتجاه الضريبة الخاصة بالأرباح التجارية و الصناعية لأنه يخضع للقانون التجاري"

التعديل الثاني : و يتعلق بقانون 91-21 الذي يعدل و يتمم قانون 14/86 ، حيث ساهم هذا القانون بشكل أوسع في مجال تدخل الاستثمار الأجنبي و مشاركته في رفع مستوى إنتاج المحروقات ، حيث أكدت المادة 04 من القانون 91-21 :

" أنه و في إطار الاشتراك (الشراكة) يستطيع الشريك الأجنبي أن يمول و ينجز و يستغل لحساب المؤسسة الوطنية القنوات و المنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات، يحدد العقد شروط الاشتراك (الشراكة) و التمويل و الاستغلال و كذا كيفية تسديد الاستثمارات التي أنفقت على إنجاز القنوات و المنشآت المذكورة "

إلا أن هذا القانون (14/86 المعدل و المتمم في 4 ديسمبر 1991 بموجب القانون 21/91) اعترضته عدة نقائص أهمها [2]:

- إجبار الشريك الأجنبي الشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك من أجل القيام بجميع نشاطاته في الجزائر ،من شأنه أن يعيق نشاطات المستثمرين و يقلص فرص الاستثمار في الجزائر.

- النظام الضريبي الذي يثبط تخفيض التكاليف و استغلال الآبار الصغيرة و المتوسطة.

- استحواذ سوناطراك على شبكة النقل عبر الأنابيب و احتكار الاستغلال و الاستكشاف.

[1] - الجريدة الرسمية ، العدد 42 الموافق ل 11-09-1991 – القسم السادس – أحكام جبائية.

[2] -PINEL Jean-Marie , Algérie Guide des Hydrocarbures, commentaires sur la loi n^0 05-07 du 28 avril 2005 , KPMG Algérie , Editeur délégué : Grand-Alger livres(GAL) , Alger , 2005, p 32.

- الدور المزدوج لسوناطراك كشريك و متعامل طاقوي من جهة ، و كحامل لسلطة الدولة من جهة أخرى من شأنه خلق تعارض المصالح لدى سوناطراك.

و في ظل هذه النقائص وضعت الدولة قانون جديد للمحروقات سنة 2005.

- ✓ **قانون المحروقات رقم 07 – 05 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 28 أفريل 2005.**

نظرا للأهمية التي أصبح يحتلها قطاع المحروقات ضمن الناتج الداخلي الخام 45% سنة 2005 ، بعد أن كانت 26% سنة 1980 و لمكانة الصدارة التي يتميز بها ضمن الصادرات 99% و ثقلها ضمن ايرادات الدولة بحوالي ¾ من الايرادات و اعتماد برنامج دعم النمو على موارد المحروقات بصفة أساسية ، فإن الدولة ضمن سعيها للانفتاح الإقتصادي و جلب الإستثمارات الخارجية و عدم رغبتها في تحمل حصة كبيرة من الاستثمارات (التزامات الدولة ضمن القانون السابق لقطاع المحروقات) مما يخفض من قدراتها على التمويل الذاتي ، و تطوير موارد إضافية لموازنة الدولة سنت قانونا جديدا للمحروقات في 28 أفريل 2005[1] .

و قد حدد هذا القانون الجديد النظام القانوني و الإطار المؤسساتي و حقوق و التزامات الأشخاص في ممارسة نشاطات البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بواسطة الأنابيب و تكريرها و تحويل و تسويق و تخزين و توزيع المنتجات البترولية و كذا الهياكل و المنشآت التي تسمح بممارسة تلك النشاطات ، و أهم ما نص عليه ما يلي[2]:

- تستمر شركة سوناطراك في التحكم في الجزء الأكبر من المحروقات المنتجة في الجزائر، فهي تتحكم اليوم في أكثر من 65% بصفة مباشرة باستثناء الحصص التي تعود لها ضمن عقود الشراكة ، و بفضل الرخص الممنوحة لها فهي تتحكم كذلك في أكثر من 43% من مساحات الأملاك المنجمية الوطنية للمحروقات التي تتطلب استثمارات معتبرة و التي يمكنها أن تقوم بها بوسائلها الخاصة أو بالشراكة للحصول على اكتشافات جديدة.
- يمكن أن تكون شركة سوناطراك طرفا في كل اكتشاف جديد للمحروقات، زيادة على تلك التي تقوم بها من خلال رخصها ، و هذا باستفادتها من الإنتاج الذي ينجم عنها بنفس الشروط الممنوحة للمتعاملين الأجانب بمشاركتها في المناقصات التي تطرح بمنح

[1] - عبد الله المنصوري ، السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات – حالة اقتصاد صغير مفتوح ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، فرع نقد ،مالية و بنك ، 2006 ، ص 370.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 50 المتعلقة بقانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 28 أفريل 2005.

عقود البحث و يجب على سوناطراك في هذه الحالة الأخيرة أن تعوض فقط و حسب نسبة مساهمتها تكاليف بئر الاستكشاف وآبار التقدير ، و تعادل هذه النسبة 20 إلى 30% ما تتحصل عليه شركة سوناطراك الآن في عقود الشراكة الموجودة. تعد موارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة الموجودة على التراب الوطني و في باطنه و في المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية ملكا للجماعة الوطنية التي تجسدها الدولة ، و يجب أن تستغل هذه الموارد باستعمال وسائل ناجعة و عقلانية من أجل ضمان الحفاظ الأمثل عليها مع احترام قواعد حماية البيئة.

- إنشاء وكالتان وطنيتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية و الاستقلالية المالية هما:

- **الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات و ضبطها في مجال المحروقات:** المكلفة بالسهر على احترام القوانين المتعلقة بالنشاطات المحددة بهذا القانون أي التعريفات و الدخول الحر في شبكات النقل بالأنابيب ، أو تخزين المحروقات و المنتجات البترولية ، الوقاية ، الأمن الصناعي ، حماية البيئة، دفتر الشروط المتعلق بإنجاز المنشآت ، احترام تطبيق المعايير و المقاييس التقنية على أساس ما هو معمول به دوليا، كما تسير صندوق المعادلة و التعويض لتضمن بذلك السعر الموحد للمنتجات البترولية و الغاز الطبيعي عبر التراب الوطني.
- **الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ALNAFT " :** و تقوم بدور ترقية المعلومات و الاستثمارات ، تسيير بنك المعلومات ، منح رخص البحث ، القيام بطرح المناقصات للمنافسة و تقييمها ، منح مساحات البحث و مساحات الاستغلال ، متابعة تنفيذ عقود البحث و / أو الاستغلال و مراقبتها ، الدراسة و الموافقة على مخطط تطوير الحقول.

✓ **الأمر 10 /06 المؤرخ في 29 جويلية 2006 و المعدل و المتمم للقانون 07-05.**

تم إقرار آخر التعديلات للقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات و هذا من أجل توسيع و تقوية مراقبة الدولة لموارد الطاقة و ضمان استغلال عقلاني لهذه الموارد من أجل هذا فإن الإجراءات الجديدة التي يحتويها هذا التعديل تتمثل في مساهمة بالأغلبية لسوناطراك في نشاطات البحث و نقل المحروقات بالأنابيب و كذا في نشاطات التصفية ، فمن خلال المادة 32 من الأمر 10-06 سيكون للشركة الوطنية سوناطراك" SPA " حد أدنى للمشاركة يقدر ب 51% في عقود البحث و الاستغلال و كذلك الاستكشاف.

و هناك إجراء جديد نظمه هذا التعديل و هو تطبيق رسوم غير مخصومة على الفوائد الزائدة و الذي يطبق في عقود الشراكة في إطار القانون 86-14 ، و هذا الإجراء ناتج عن الحاجة في استرجاع القيم التي أنجزت مع الشركاء الأجانب لسوناطراك في حالة ارتفاع سعر البترول ، و النتيجة المباشرة لهذا الإجراء هو رفع مداخيل الدولة ، و يكون معدل

الضريبة المطبق على الإنتاج للشركاء الأجانب من 5% كأدنى قيمة إلى 50% كأقصى حد ، حسب مستوى الإنتاج و ذلك ابتداء من 1 أوت 2006.

و انطلاقا مما سبق تمثل قوانين المحروقات عاملا مهما في التأثير على قطاع المحروقات من خلال تشجيعها للاستثمار ، و توفير الإمكانيات المالية و التكنولوجية عبر الشراكة كما هو موضح في المطلب الثالث.

المطلب الثالث : أهم تأثيرات قطاع المحروقات و العوامل المؤثرة على تطويره

و من خلاله سنوضح أهم تأثيرات القطاع على الاقتصاد الوطني و العوامل المؤثرة عليه .

1 – أهم تأثيرات قطاع المحروقات:

توجد العديد من التأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية النابعة من أهمية قطاع المحروقات و التوسع في أنشطته و مجالاته مما يستوجب تكثيف الاهتمام بهذا المورد الرئيسي و منها:

1 – تتميز صناعة المحروقات بضخامة حجم الاستثمارات اللازمة للعمليات البترولية و الغازية في مختلف مراحلها بصفة عامة ، و مرحلة البحث و الإنتاج بصفة خاصة .

2 – يعتبر قطاع المحروقات القطاع الحيوي الذي تعتمد عليه أوجه الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، فالموارد الجبائية التي تتحصل عليها الدولة من نشاط القطاع و عائدات تسويق البترول و الغاز نحو الخارج تكاد تشكل كل الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة ، و نسبة إنتاج القطاع تفوق بالنصف الناتج الداخلي الخام.

3 – تعتبر الصادرات من المحروقات الخام من و إلى مختلف دول العالم ، من أهم الآثار على اقتصاديات الدول المستوردة و المصدرة على حد سواء ، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر في معدلات النمو الاقتصادي ، كما أن العائدات المالية الضخمة التي يدرها قطاع المحروقات تحقق فوائض في ميزان المدفوعات ، إضافة إلى مساهمتها في خطط التنمية و تدعيم نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة الأخرى .

4 – إن التقدم الاقتصادي داخل أي دولة مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور قطاع المحروقات و استمراره في التوسع بمجالاته و أنشطته المختلفة ، فالنمو الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفر الطاقة اللازمة له و المحروقات تعتبر المصدر الوحيد تقريبا بين جميع مصادر الطاقة الأخرى التي يمكن تخزينها الأمر الذي يعطي لها أهمية إستراتيجية لأنها تمكن الدول المستهلكة من أن تقوم بتخزين الكميات التي تضمن الاستمرارية الدائمة لاقتصادها و خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية و السياسية.

5 – يساهم قطاع المحروقات بصورة مباشرة في تكوين الإنتاج الخام للوطن و بصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى.

6 – يؤثر قطاع المحروقات تأثيرا سلبيا على البيئة من خلال النشاطات التي يقوم بها و في هذا الإطار تم إدراج عدة مشاريع تهدف إلى استرجاع أو إنقاص حجم الغاز المصاحب الذي يتم حرقه على مستوى المكامن البترولية .

2 – العوامل الرئيسية المؤثرة على تطوير قطاع المحروقات:

من بين العوامل الرئيسية التي تؤثر في تنمية و تطوير قطاع المحروقات بشكل عام، و التي تمثل قوانين المحروقات عاملا مساعدا على تطويرها من خلال تشجيعها للشراكة يمكننا ذكر ما يلي:

1 - العمالة :

و من بين السمات الأساسية المميزة لها هي أنها تتشكل من العمالة الماهرة و النصف ماهرة، فزيادة حجم العمالة الماهرة هي نتيجة تتفق وواقع القطاع بحيث أنه كلما ارتفع معدل التقدم التقني كلما زاد الطلب على العمالة الماهرة .

و مراعاة للتحولات المؤسساتية و التنظيمية التي يعرفها القطاع و البارزة على جميع المستويات يحتل التكوين مكانة محورية لتحضير و تكييف مستمرين للكفاءات و جعلها على استعداد لمجابهة التحولات بتنصيب قدرات تمهين أساسها الابتكار و التكيف مع السياق الجديد و يجب على سياسة التكوين أن تهتم بالمحاور الرئيسية التالية:

- تحسين الوضعية و تكييف مهارات المسيرين مع السياق الجديد للتنافس و التفتح.
- وضع هياكل و برامج للتكوين تلبي حاجات نشاطات القطاع.

2 - الاستثمارات:

تتسم صناعة المحروقات باحتياجها المستمر إلى الاستثمارات الرأسمالية الضخمة التي تتطلبها كل مرحلة من مراحلها المختلفة و يزداد حجم هذه التكاليف بالتركيز على أغلب الاستثمارات في الأصول الثابتة و لذلك يصبح من الضروري القيام بجهاز مدعم بأفضل العناصر البشرية المؤهلة لتقييم و اختيار المشروعات و وضع الأسس و المعايير المختلفة التي تستدل منها على أفضل البدائل اقتصادا و أقلها مخاطرة، و استبعاد المشروعات غير الاقتصادية في ظل سياسة رشيدة و خطة متكاملة للاستثمارات في هذا القطاع.

3 - الإنتاج :

يلعب البترول و الغاز دورا هاما في المجتمعات عامة و الدول العربية خاصة ، و لقد تغيرت النظرة لصناعة المحروقات من كونها مصدر للطاقة إلى اعتبارها من المصادر الأساسية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

و لكي يتسنى لقطاع إنتاج المحروقات أن يحقق أهدافه يجب حتمية توفر مجموعة من العوامل الفنية التي تعمل على رفع المعدلات الإنتاجية و هي:

- ضرورة توفر المهارات البشرية بتخصصها و أعدادها اللازمة .
- الحرص على توفر الآلات و المعدات الحديثة و أجهزة الحفر الآلية المتقدمة.
- المحافظة على المعدلات المعيارية للإنتاج الموضوعة طبقا للأسس و الأصول العلمية لزيادة الإنتاج من خلال الاحتفاظ بالآبار الإنتاجية عاملة لأطول فترة ممكنة ، و ذلك لأن أي محاولة لزيادة الإنتاج عن طريق زيادة المعدلات المعيارية عن المعدلات القياسية و السابق وضعها طبقا للأصول العلمية من شأنه أن يؤدي إلى ابتعاد المادة الخام عن مناطق الإنتاج إلى مناطق أخرى ، و هي أحد السمات الفريدة لهذه المادة الناضبة.
- الاهتمام بطرق صيانة الآبار و تنميتها (آبار إنتاجية و استكشافية) و صيانة الآلات الإنتاجية (تقليل العطل) و الحرص على توفير قطع الغيار و توجيه عناية و اهتمام للعنصر البشري بهدف زيادة الإنتاج و رفع الكفاءة .

4 - العولمة :

في ظل شمولية المبادلات و اقتصاد السوق و رؤوس الأموال الخاصة في المجالات البترولية و النفطية، و ظهور دول جديدة منتجة للطاقة تتوفر على إمكانيات معتبرة سواء من الناحية المالية أو التكنولوجية ، كما أنها قد تمثل أسواقا مغرية بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب . أصبح لزاما على الجزائر أن تزيد وتيرة السرعة حتى تضمن الاستقرار و الاستمرارية لمواردنا الطاقوية بكسر كل الحواجز التي تحول دون إبرام اتفاقيات الشراكة أو الانخراط في التكتلات الاقتصادية و المالية الجهوية و الدولية مع مراعاة مصالحنا الوطنية بصورة محكمة و مجدية.

بعد تناولنا في المبحث الأول لقطاع المحروقات في الجزائر و تبيان الأهمية التي يحتلها القطاع منذ الاستقلال حيث يعتبر أساس تنمية الإقتصاد الجزائري و القوانين التشريعية التي تنظم القطاع و الهامة في تأثيره على الاقتصاد الوطني ، و التي أولت اهتماما واسعا بالغاز الطبيعي إبتداء من سنة 1991 ، سنوضح في المبحث الثاني المكانة التي يحتلها الغاز الطبيعي في هذا القطاع كطاقة نظيفة موجهة أساسا إلى التصدير.

المبحث الثاني : الغاز الطبيعي في الجزائر

اعتمدت الجزائر في سنوات السبعينات و الثمانينات بصفة شبه كلية على موارد قطاع المحروقات، و خاصة البترول الخام ، لكن مع بداية فترة التسعينات و بسبب ضعف و هشاشة الاقتصاد الجزائري تجاه الأسواق الخارجية و الذي ظهر جليا بعد أزمة 1986 ، أدى بالجزائر إلى تثمين مواردها الغازية و زيادة الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي ، و دعمت أكثر هذه المكانة مع ظهور قانون المحروقات الجديد (07/05).

و من خلال هذا المبحث سنوضح :

- خصوصية الغاز الطبيعي و أهميته.
- دراسة الصناعة الغازية في الجزائر (احتياطات - إنتاج – استهلاك)
- سياسة تصدير الغاز الطبيعي في الجزائر و أهم عقود التصدير.

المطلب الأول: خصوصية الغاز الطبيعي و أهميته

سنتناول من خلال هذا المطلب خصوصية الغاز الطبيعي من خلال طبيعته الفيزيائية و تركيبته، إضافة إلى المكانة التي يحتلها هذا المورد من الطاقة في الجزائر.

1- خصوصية الغاز الطبيعي [1]:

الغاز الطبيعي هو أخف المحروقات نجده في شكل ترسبات في باطن الأرض و هو مركب هيدروجيني ، يتكون أساسا من الهيدروكربونات المشبعة (Hydrocarbures paraffiniques)[2] ذات الرمز الكيميائي ($C_n H_{2n+2}$) ، و أحيانا مواد أخرى مختلفة (غاز الكربون ، أكسيد الكربون ، آزوت ، سلفات الهيدروجين ، ... إلخ) .

و كل نوع من هذه الهيدروكربونات له خواص محدودة في حالته الصافية ، و يبقى المرور من الحالة السائلة إلى الحالة الغازية يتطلب شروط معينة و دقيقة من الحرارة و الضغط.

[1] - كتوش عاشور ، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 133-135.

[2] - la série des hydrocarbures paraffiniques :

valeur de n	formule	Nom
n=n	$C_n H_{2n+2}$	-
n=1	$C H_4$	Méthane
n=2	$C_2 H_6$	Ethane
n=3	$C_3 H_8$	Propane
n=4	$C_4 H_{10}$	Butane
n=5	$C_5 H_{12}$	Pentane
n=6	$C_6 H_{14}$	Hexane

غير أن التأثير و سلوك الخليط من الهيدروكربونات يمكن أن يكون مخالفا لسلوك الأجسام الصافية المشكلة لهذا الخليط ، و عليه فإن إزاحة الضغط عن بعض خلائط الغاز (عند الشروط الأولية للحرارة و الضغط) يمكن من الوصول إلى تكوين السائل ، في الوقت الذي تتطلب الأجسام الصافية ضغطا كافيا للوصول إلى الحالة السائلة .

و تتم إسالة الغاز الطبيعي بالضغط و التبريد ، إلا أن محاذر الأمان تضع قيودا على نقله و تخزينه تحت ضغط مرتفع و بالتالي تعتمد الإسالة (التمييع) على التبريد ، و يتم إسالة الغاز الطبيعي تحت الضغط الجوي العادي للتبريد إلى درجة 160 درجة مئوية تحت الصفر، و تلزم المحافظة على درجة الحرارة هذه عند النقل و التخزين.

و يقال عن الغاز بأنه جاف إذا كان خاليا من المركبات القابلة للتحول إلى سائل بسهولة عند درجة حرارة و ضغط عاديين (أي إذا كان متكونا من الميتان و الإيتان و بعض الرواسب غير القابلة للتحول إلى سوائل مثل غاز الكربون ، الآزوت ...) ، غير أنه في الواقع لا يمكن إيجاد غاز جاف بالمعنى الواسع للمصطلح ، و إنما يمكن اصطلاح هذا المصطلح على الغازات التي تتميز بقابلية ضعيفة جدا للتحول إلى سائل.

و يقال عن الغاز الطبيعي بأنه رطب إذا سمح بالحصول على الحالة السائلة عن طريق التبريد إلى غاية الدرجة العادية ، أما الغاز الطبيعي الذي يقال عنه أنه ذو كثافة فهو الغاز الذي تنتج تركيبته الهيدروكربونية الحالة السائلة عن طريق تفاعلها عند درجة حرارة ثابتة ، و يعتبر الغاز الخام لحقل حاسي الرمل غاز ذو كثافة.

إن استغلال حقول الغاز ذو كثافة يشبه تماما حقول الغازات الجافة أو الرطبة مع الإشارة إلى التحفظ المراقب لخطر ضياع الهيدروكربونات الثقيلة في الحقل عند الاستغلال ، بحيث أنه من الملاحظ حين إزاحة الضغط في الحقل خلال الاستغلال ظهور عملية التمييع لهذه الهيدروكربونات الثقيلة و لاسترجاعها يجب المحافظة على الضغط في الحقل.

و أحسن طريقة من الناحية التقنية في هذه الحالة هي إعادة استعمال (رسكلة) الغاز الأصلي ، باستعمال عملية فصل الغاز الجاف عن الكثافة (الغاز المميع) و إعادة ضخ الغاز في الحقل.

فإذا تم استغلال حقل غاز ذو كثافة دون رسكلة ، ففي هذه الحالة يمكن ملاحظة احتمالين :

- إذا كان الهدف من استغلال الحقل هو إنتاج الغاز فإن مستوى الإنتاج يحدده الطلب على الغاز ، و يصبح الغاز ذو كثافة منتجا مصاحبا.
- أما إذا كان الهدف من استغلال الحقل هو إنتاج الغاز ذو كثافة ، فهنا يحدث العكس بحيث أن الطلب على الغاز ذو الكثافة هو الذي يحدد مستوى الإنتاج.

و إذا تمت رسكلة الغاز عند استغلاله في الحقل ، يتم فصل المنتجين و يكون ممكنا تغيير علاقة نسبة الإنتاج بين الغاز الجاف و الكثافة بحيث يمكن الحصول على 10-50% من إنتاج الغاز المعاد حقنه في الحقل.

و أخيرا يقال أن الغاز هو غاز مصاحب ، عندما يكون الغاز المتحصل عليه منتجا ناجما عن عملية استغلال و استخراج البترول في المكامن البترولية (مثل الغاز المنتج في حقول حاسي مسعود).

2 - أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر:

تكمن أهمية الغاز الطبيعي الجزائري في كون الجزائر الدولة الأفضل و الأقرب بالنسبة للدول الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط و التي تتميز باستهلاكها الواسع لهذا النوع من الطاقة ، خاصة في ظل السياسات التي تهدف إلى تقليص نسبة الانبعاث الضارة و الملوثة لثاني أكسيد الكربون مما أعطى أهمية أكبر لاستخدام الغاز الطبيعي خاصة في قطاع الكهرباء. و تعود هذه الأهمية إلى بداية الستينات و تدعمت أكثر منذ التسعينات في ظل القانون التعديلي للمحروقات سنة 1991.

2 – 1 - مكانة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري قبل التسعينات:

يعود تطور الغاز الطبيعي في الجزائر إلى بداية عقد الستينات ، أين بادرت الجزائر بالاهتمام بهذا المورد غير القابل للتجديد ، و قررت الجزائر أن تأخذ على عاتقها مخاطر البحث عن وسائل و طرق تكنولوجية جديدة ، فكانت سباقة في تقنيات تمييع الغاز الطبيعي .

حيث في سنة 1964 أنشئت أول وحدة للتمييع بطاقة 10 مليار متر مكعب جعلت الجزائر أول مصدر للغاز الطبيعي المميع باستخدام النقل البحري عن طريق الناقلات[1].

كما تعتبر المرحلة من 1974-1977 " المخطط الرباعي الثاني " أهم مرحلة شهدت فيها الصناعة الغازية تطورا كبيرا ، و حققت خلالها الجزائر هدفها في التحكم في تصدير الغاز الطبيعي المميع، كما تم في هذه الفترة وضع مخطط فاليد " Valhyd "[*] لتثمين المحروقات الجزائرية [2] ، حيث أنجز في سنة 1976 من طرف شركة سوناطراك برعاية الشركة الأمريكية – باشتال " Bechtel "– بصدد تثمين الاحتياطات البترولية و الغازية الجزائرية ، حيث كان من المفروض أن يطبق في الفترة 1976-2005 ببرنامج استثمار كثيف يتضمن تكرير 2000 بئر، و إنجاز سبع وحدات لتمييع الغاز الطبيعي بالجزائر ، و سبع وحدات لتكرير البترول الخام ، كما سطر أهدافا متنوعة نلخصها في[3]:

---

[1] - Sonatrach Commercialisation ,5ème edition , 2007, op.cit .

[*] Valhyd : L'acronyme Valhyd est une association entre " Val " pour Valorisation et " Hyd " pour Hydrocarbures.

[2] - مخطط فاليد : هو مخطط لإضفاء مزيد من القيمة للمحروقات ، يغطي الفترة 1976-2005 ، كما يؤكد أن الغاز الطبيعي سوف يحل محل البترول كمورد رئيسي للعملة الصعبة. و لمزيد من الشرح ينظر :

MEKIDECHE Mustapha , le secteur des hydrocarbures, OPU, Alger, 1983, p260-295.

[3] - MEKIDECHE Mustapha , le secteur des hydrocarbures, OPU, Alger, 1983, p 264.

- الوصول إلى أقصى حد من إنتاج البترول و الغاز الطبيعي ، بدون تجاوزه درجة الاسترجاع القصوى للاحتياطات .

- استرجاع الغاز المشترك عند إنتاج البترول عن طريق إعادة الحقن ، إذا كانت هذه الطريقة ترفع من معدل الاسترجاع .

- إنشاء وحدات هامة لتمييع الغاز الطبيعي لإشباع الطلب الخارجي من الغاز المميع ، غير أنه مع مرور الزمن ظهرت حدود هذا المخطط و عيوبه و تراجعت الجزائر عن تطبيقه.

أما الفترة من 1983 -1986 فتعتبر من أصعب المراحل التي مر بها قطاع المحروقات خاصة مع تراجع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى و أزمة 1986 ، حيث انخفض سعر البترول ب 50% و سعر الغاز الطبيعي بنسبة 20% ، كما انخفضت قيمة صادرات المحروقات من 11.5 مليار دولار سنة 1985 إلى 6.5 مليار دولار سنة 1986[1].

و نتج عن هذه الوضعية ارتفاع خدمة الدين التي قدرت آنذاك بخمسة ملايير دولار و هو مبلغ يمثل 55% من عائدات التصدير الكلية للجزائر[2].

2 – 2 - الإستراتيجية الغازية من 1990 إلى غاية 2005:

منذ اكتشاف حقل حاسي الرمل الغني بالغاز ، تغيرت المعطيات الطاقوية الجزائرية ، إلى أن أصبح أمر إحلال البترول بالغاز الطبيعي مؤكدا في الميزانية الطاقوية الجزائرية في السنوات الأخيرة.

و يظهر التوجه نحو الاهتمام بالغاز من خلال القانون التعديلي للمحروقات الذي صدر سنة 1991 و الذي أولى لهذه الطاقة أهمية خاصة سواء من حيث ترقية صادراتها أو من خلال فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار البحث و التنقيب عن الغاز .

فقد تحولت الجزائر منذ بداية التسعينات من بلد منتج للبترول بصفة أساسية إلى منتج و مصدر للغاز والمنتجات الغازية ، و هذا الانتقال ليس عشوائيا بل تم وفق إستراتيجية مدروسة .

هذه السياسة بدأ التفكير بها منذ مدة طويلة ، يوم قررت الجزائر تخصيص استثمارات ضخمة (سنوات السبعينات) من أجل إنشاء قاعدة صناعية متينة في مجال الغاز ، لن تظهر مردوديتها إلا على المدى الطويل و تم وضع الإستراتيجية الغازية بشكل واضح في الجزائر سنة 1993 ، و قد أحدثت في الحسبان المعطيات التالية:

[1] - بوكبوس سعدون ، الأسس النظرية و واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر (1965-1989) ، محاضرات ضمن مقياس الاقتصاد الجزائري ، المطبوعة الثانية ، 2000-2001 ، ص 179.

[2] - نفس المرجع ، ص 179.

1 – تأمين الطلب الداخلي على المدى الطويل : إن هدف تصدير 60 مليار م^3 من الغاز سنويا إلى العالم الخارجي ، وضع على أساس الاحتياطات المثبتة و المسترجعة ، و بهدف تأمين تلبية الطلب المحلي قررت الجزائر توطين احتياطاتها الغازية.

2 – متابعة سياسة التصدير الحالية مع انتهاج سياسة تجارية مناسبة : بهدف بلوغ أقصى حد لتثمين الغاز الطبيعي في السوق العالمية ، خاصة الأوروبية بسبب دور أوروبا الرئيسي في حصة الطلب على الغاز من جهة ، و من جهة أخرى موقعها الجغرافي بالنسبة للجزائر حيث قررت هذه الأخيرة اختيار زبائنها وفق سياسات تجارية مدروسة مسبقا ، خاصة فيما يخص نقل الغاز و تأثير تكاليف النقل على مستويات الأسعار .

و لم تكتف الجزائر منذ التسعينات بتثمين مواردها الغازية على المستوى الوطني فقط ، بل حاولت تعميم ذلك إلى الرأي العام الدولي الطاقوي ، من خلال تنظيمها لعدة مؤتمرات حول الغاز الطبيعي نذكر منها :

✓ **مؤتمر الغاز الذي انعقد بتاريخ 3 ديسمبر 1998 بالجزائر :**

و الذي تمحورت أعماله حول النظر في سوق الغاز الذي تأثر كثيرا بسبب انهيار أسعار البترول على المستوى الدولي .

و قد ضم هذا المؤتمر 27 شركة دولية لإنتاج و استهلاك و نقل الغاز قصد مواجهة الانعكاسات السلبية لسوق البترول على سوق الغاز ، و كلها شركات عالمية مثل الشركة الروسية غاز بروم (Gaz Prom) و هي الأولى عالميا في إنتاج الغاز ، و كذا الشركتين الأمريكيتين أناداركو و أموكو (Anadarko et Amoko) بالإضافة إلى أربع شركات اسبانية و ثلاثة فرنسية إلى غير ذلك .

كما حضرت بعض المنظمات و الهيئات العاملة في قطاع الصناعات الغازية ، كالمرصد المتوسطي للطاقة (OME)* و الجمعية الجزائرية لصناعة الغاز (AIG) **.

و خلال المؤتمر طرحت الجزائر مسألة فصل سعر الغاز عن سعر البترول ، لأنها الوسيلة الوحيدة لتحديد سعر يتوافق مع توقعات المنتجين ، و يضمن تموين السوق على المدى الطويل ، علما أن أسعار البترول عرفت سنة 1988 انخفاضا إلى الحد الأدنى الذي لم تصله منذ 12 سنة، و انعكس ذلك على سوق الغاز مباشرة إذ تدهورت أسعاره أيضا[1] .

*OME: Observatoire Méditerranéen de l'Energie.
** AIG : Association Algérienne de l'Industrie du Gaz.
[1] - La revue Sonatrach , n 0 12,Février 1999 , P 61. sur le site web : www.sonatrach-dz.com , le 18 -11-2006, 16:55.

✓ **منتدى الغاز المنعقد بتاريخ 2 فيفري 2002 بالجزائر :**

و هو الثاني من نوعه الذي يضم البلدان المصدرة للغاز الطبيعي بعد المنتدى الأول الذي انعقد بطهران سنة 2001 .

و قد حضر هذا المنتدى 13 بلدا منتجا للغاز الطبيعي ، و قدرت احتياطات الدول الأعضاء الحاضرة ب : 100 ألف مليار م^3 من مجموع الاحتياطي العالمي من الغاز الذي يقدر ب : 150 ألف مليار متر مكعب[1]. و أهم الدول الحاضرة مصر ، فنزولا ، ليبيا ، روسيا ، و قد صمم الأعضاء فائضا في العرض و يجب انتظار سنة 2030 لتفاقم الطلب ، و العودة بالتالي إلى التنقيب من جديد.

و قد أكدت الجزائر من خلال تنظيمها لهذا المؤتمر على أنها أصبحت بلدا غازيا من الطراز الأول، و يؤكد ذلك نصيب تجارتها الخارجية من هذه الطاقة حيث تجاوزت 60 مليار م^3 سنة 2000 .

فالجزائر منذ التسعينات لم يعد ذلك البلد البترولي الذي يصدر موردا وحيدا من الطاقة ، بل اتجهت نحو تنويع صادراتها من المحروقات .

و قد نجحت في اختيار الطاقة المناسبة لتحقيق إيرادات مالية تضمن التنمية الوطنية ، فالغاز الطبيعي اصطلح عليه " طاقة القرن الحالي " .

و هذا يعني أن بلادنا تواكب التغيرات الحاصلة في سوق الطاقة العالمي ، و تسعى لترقية هذا المورد من خلال تعاونها مع البلدان المنتجة للغاز الطبيعي ، لأنها تعي جيدا أن أي تكتل إقليمي أو دولي في مجال الغاز الطبيعي سيعود عليها بموارد مالية هامة ، و سيعزز مكانتها الطاقوية على المستوى الدولي .

✓ **الملتقى العالمي للبلدان المنتجة للغاز الذي انعقد في 26 ، 27 ماي 2004 :**

انعقد هذا الملتقى في معهد جامس بيكر" James Baker " بجامعة هوستن" Housten " بالولايات المتحدة و من بين محاوره الرئيسية مكانة الجزائر و دورها في تأمين التموين الطاقوي بالغاز الطبيعي ، و ضمان استقرار الصفقات التجارية سواء مع البلدان المستهلكة أو المنتجة للغاز في ظل ارتفاع الاستهلاك العالمي للغاز في البلدان الصناعية[2].

2 – 3 – الإستراتيجية الغازية للجزائر منذ سنة 2005:

تهدف الإستراتيجية الغازية للجزائر في السنوات الأخيرة إلى تثمين مواردها الغازية من خلال[3]:

[1] - جريدة الشعب ليوم 3 فيفري 2002 ، ص 4 .

[2] - La revue : Energy & Mines N ^{0} 3, Novembre 2004, p 124. sur le site web : www.mem-algeria.org. Le 25-12-2007 , 9:27.

[3] - مجلة الطاقة و المناجم ، العدد 8 – جانفي 2008 ، مرجع سبق ذكره .

- الحفاظ على الاحتياطات الإستراتيجية على المدى البعيد.
- الإعلان عن برنامج مكثف لتوسيع شبكة النقل و منشآت الغاز.
- رفع صادراتها من الغاز الطبيعي ليصل إلى 85 مليار متر مكعب في آفاق 2010.

و يمثل قانون المحروقات لسنة 2005 عاملا مدعما لذلك حيث أولت الجزائر من خلاله اهتماما واسعا للغاز الطبيعي الذي يمثل مصدر تموين موثوق فيه و دائم للسوق الوطني و السوق الدولي ، كما تم استحداث وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات مهمتها التكفل بما يلي[1] :

- المتابعة المستمرة لوضعية الاحتياطات الغازية بالموازاة مع حاجة الاقتصاد الوطني للغاز الطبيعي ، و كذا كميات الغاز المتوفرة لغرض التصدير.
- تحديد – على فترات – سعر مرجعي للغاز الطبيعي وفق ما يتطلبه ذلك.
- الحرص على ضمان تموين السوق الوطني بالغاز الطبيعي من طرف المستثمرين الأجانب.
- إعداد و نشر دراسات خاصة بسوق الغاز لفائدة المتعاقدين الأجانب أو الوطنيين.

كما تنظم الوكالة بصفة دورية ملتقيات للتشاور و تبادل المعلومات عن سوق الغاز الذي يشارك فيه منتجو الغاز بالجزائر و الخارج ، إضافة إلى مكتشفي الاحتياطات التي لم تطور بعد و ممثلي الوكالة.

تقوم الوكالة أيضا عند بداية كل سنة بإعداد مخطط يمتد لعشر سنوات يتضمن[2] :

- احتياطات الغاز التي تم تطويرها.
- احتياطات الغاز التي لم يتم تطويرها.
- احتياطات السوق الوطنية من الغاز.
- الاحتياجات من الغاز للإنتاج المدعم و نظام الدورة .
- كميات الغاز المتوفرة للتصدير.

كما ركز قانون المحروقات الجديد على مسألة عقود بيع الغاز الجزائري ، حيث أن جميع العقود ستكون من اختصاص الوكالة بهدف تحديد سعر مرجعي مناسب.

فسياسة الطاقة الجزائرية الحالية و المستقبلية تتركز على الغاز الطبيعي و في هذا الشأن تواصل الجزائر تخصيص استثمارات هامة لتطوير الصناعة الغازية كتمديد شبكات الأنابيب على المستوى الوطني و الخارجي ، إما عن طريق مواردها المالية البحتة أو عن طريق الشراكة الأجنبية و التي أعطت نتائج جيدة .

[1] - المادة 59 من قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 28 أفريل 2005، العدد50.

[2] - المادة 62 من قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 28 أفريل 2005، العدد50.

في ظل الأهمية التي يحتلها الغاز الطبيعي و التي تزداد باستمرار سنحاول في المطلب الثاني تسليط الضوء على احتياطات ، إنتاج و استهلاك الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني : الصناعة الغازية في الجزائر

تتميز الحقول الجزائرية بغناها الخاص بالغاز الطبيعي ، حيث تنتج ما يقارب 66%[1] من الغاز الذي تقوم الجزائر بتسويقه عن حقل الغاز العملاق في حاسي الرمل ، و فيما يلي نظرة عن احتياطات و إنتاج و استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر.

1 – الاحتياطات الغازية الجزائرية:

1 – 1 – أهمية الاحتياطات الغازية و أنواعها:

ترجع الأبحاث الأولى بغرض الاستكشاف في الجزائر إلى نهاية سنوات 1890 في حوض الشلف بالشمال الغربي للوطن ، أين تم إيجاد آبار قليلة العمق كمؤشر أولي على وجود المحروقات و بدأت بعدها الاكتشافات التجارية سنة 1908 في الجنوب الجزائري.

و حوالي سنوات 1950 بدأت أعمال الاستغلال و التطوير بالصحراء ، أين تم اكتشاف أهم الحقول الغازية و البترولية بين سنتي 1953-1956 (عين أمناس، حاسي الرمل،..) ، و مع مرور الوقت ارتفعت الاحتياطات الجزائرية باكتشاف حقول أخرى منها ما هو مكتشف من طرف سوناطراك لوحدها و منها ما هو مكتشف بشراكة مع شركات أجنبية [2].

الحقول المستغلة من طرف سوناطراك لوحدها : حقل حاسي الرمل *Hassi R'mel* الذي يعد أحد أكبر الحقول الغازية في العالم ، و الذي يساهم بنسبة 65% من الإنتاج الإجمالي سنة 2007 (أي ما يعادل 99 مليار م^3 سنة2007)[3]، إضافة إلى حقول أخرى مثل : *Rhoude Nouss* ، *Gassi Touil* ، *Alrar* و *TFT et* .

الحقول المستغلة بشراكة :

- In Salah: مستغل مع شركتي Statoil و Bp .
- In Amenas : مستغل كذلك مع نفس الشركتينStatoil و Bp.
- Ohanet : مستغل بالشراكة مع BHP Billiton .

[1] - La revue de sonatrach N^0 54 , Octobre 2007 , sonatrach un Leader Mondial dans l'Industrie Gaziere, édité par la Direction Communication et stratégie d'Image , page 09.

[2]- Idem , page 09, 10.

[3] - Soatrach , Rapport annuel 2007 , op.cit.

و تمثل اليوم احتياطات الغاز الطبيعي 56% من مجموع احتياطات المحروقات في الجزائر ، و نسبة 32.62% من مجموع احتياطات الغاز الطبيعي في قارة إفريقيا[1].

و يمكن تقسيم هذه الاحتياطات الغازية إلى ثلاث أنواع رئيسية و هي[2]:

- ✓ **الاحتياطات المثبتة (المؤكدة):** تتعلق بالاكتشافات المؤكدة و التامة التي تمكن من الإنتاج في ظل الشروط التقنية و الاقتصادية المتوفرة حاليا.
- ✓ **الاحتياطات المحتملة:** هي احتياطات تم اكتشافها ، و تتوفر على احتمال قوي لإنتاجها في ظل الشروط التقنية و الاقتصادية المجاورة للاحتياطات المثبتة ، لكن حقولها ليست مجهزة لغرض الإنتاج .
- ✓ **الاحتياطات الممكنة:** يكون تحديدها محل شك في مناطق الحفر و التنقيب ، و تقييم هذه الاحتياطات يرتكز على الفرضيات الهندسية ، و درجة تشبع هذه الخزانات . و هناك نوع فرضي يضاف إلى هذا التصنيف و هو فرضي أكثر منه واقعي ، و يتعلق بالاحتياطات غير المحققة الموجودة في الأحواض الرسوبية و التي تم فقط التوقع بوجودها ، و ليس هنالك أي إثبات لذلك .

1 – 2 – تطور الاحتياطات الغازية في الجزائر:

تنصب سياسة الجزائر في مجال الغاز الطبيعي على تثمين الاحتياطات بتكثيف جهود الاستكشاف و الاستغلال ، و تطوير الحقول المكتشفة ، و نتيجة لتلك الجهود عرفت الاحتياطات الغازية تطورا كبيرا كما يبينه الجدول:

جدول رقم (08) : احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 1999-2007.

الوحدة: ترليون متر مكعب (tcm)* .

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الاحتياطات	3.77	4.52	4.23	4.52	4.52	4.55	4.5	4.5	4.52

Source: La Revue : SH,pétrole et gaz arabe,n^0 16,704,1998.

- Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008.(disponible sur le site web : www.bp.com / statistical review. Le 25-08-2008 , 12:18).

[1] - Soatrach , Rapport annuel 2006 , op.cit.

[2] - بوشارب حسناء ، التجارة العالمية للغاز الطبيعي – دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2003، ص 2.

* tcm: trillion cubic metre ; 1 tcm= 10^{12} m^3.

و من خلال الجدول يتبين لنا التغيرات المستمرة في الإحتياطات الغازية في الجزائر، حيث سجلت سنتي 2001 و 2005 انخفاض في الإحتياطات بينما سجلت سنوات 2000، 2002 ، 2004 ارتفاعات واضحة في الاحتياطات ، و يعود التطور الذي شهدته الاحتياطات على العموم ابتداء من سنة 2000 إلى انطلاق عدة مشاريع لتطوير الحقول في تلك الفترة إضافة إلى أهمية الاستثمارات المخصصة لذلك ، وتطور التكنولوجيا بما يتماشى مع التطورات العالمية لصناعة الغاز الطبيعي. و نظرا لوفرة الاحتياطات الغازية أولت الجزائر اهتماما بتطوير انتاجها في مجال الغاز الطبيعي.

2 – إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر:

بدأ إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر سنة 1976 باستغلال حقل حاسي الرمل ، و تم بعده اكتشاف حقول كثيرة يتطلب استغلالها إقامة قاعدة صناعية هامة عملت الجزائر منذ سنة 1976 على إنشائها و تطويرها.

و منذ سنة 1998 و الجزائر تسعى إلى تطوير إنتاجها الغازي خاصة بعد انطلاق عملية الإنتاج في حقل حاسي بركين من طرف شركة أناداركو" Anadarko " الأمريكية و كذا إجراءات تطوير حقل عين صالح و حقول غازية أخرى بمنطقة عين أمناس.

و تعتبر الجزائر اليوم من أهم البلدان من حيث إنتاج الغاز الطبيعي و الغاز الطبيعي المميع، خاصة و أنها تملك أكبر وحدة للتمييع على المستوى العالمي ، حيث في سنة 2005 بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر 152 مليار $م^3$ بعدما قدر في سنة 2004 ب 144 مليار $م^3$، أي بزيادة قدرها 5% إلا أنه انخفض في سنة 2006 بنسبة 1.5% مقارنة مع السنة السابقة ليسجل ما قيمته 150 مليار $م^3$، ليرتفع مرة أخرى سنة 2007 إلى ما يعادل 153 مليار $م^3$ و تساهم منطقة حاسي الرمل ذات التوجه الغازي بنسبة 65% أي بمستوى 99 مليار $م^3$ في هذا الإنتاج[1].

و الجدول التالي يوضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر في صورته الخام قبل حرقه و إعادة حقنه و معالجته.

جدول رقم (09): تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر من 1998 إلى2007.

الوحدة: مليار متر مكعب (Gm^3) *.

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سوناطراك لوحدها	121	120	128	129	128	125	124	124	122	120
عبر الشراكة	5	9	12	12	12	13	20	28	28	33

[1] - Rapports annuel de sonatrach , les années 2005 , 2006 , 2007.op.cit.

* Gm^3 : giga metre cube ; $1Gm^3 = 10^9 m^3$.

Source : Rapport annuel de sonatrach , 2007.op.cit.

لكن الجدير بالذكر أن كميات الغاز الطبيعي المنتجة تنقص كثيرا عند تسويقها ، لأنها تتعرض لسلسلة عمليات صناعية حتى يصبح الغاز الطبيعي جاهزا للاستعمال ، و هناك ثلاث عناصر تطرح من الإنتاج الخام لإيجاد قيمة الإنتاج المسوق و هي[1]:

- إعادة حقن الغاز في الحقول.
- الخسائر الناجمة عن حرقه و انبعاثه المباشر في الهواء.
- الخسائر في حجم الغاز الناجم عن معالجته قبل إدخاله مناطق التمييع.

و الفرق في الحجم بين الإنتاج الخام و الإنتاج المسوق يمكن أن يحتوي كذلك على الاستهلاك الذاتي من الغاز المتعلق بكميات المعالجة السابقة.

و الإنتاج المسوق هو الاصطلاح الذي أطلق دوليا على الغاز الطبيعي لتقييم حصته في الميزانية الطاقوية العالمية.

جدول رقم (10): إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر خلال الفترة 1998-2007.

الوحدة: مليار متر مكعب (Gm^3).

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإنتاج المسوق	76.6	86.0	84.4	78.2	80.4	82.8	82.0	88.2	84.5	83.0

Source :Statistical Review of world Energy, June 2008.op.cit.

فالإنتاج المسوق يعبر عن الكميات الفعلية للغاز الطبيعي بعد معالجتها و التي يتم تسويقها إما لغرض الاستهلاك المحلي أو التصدير.

و يمكن ملاحظة الفرق بين حجم الإنتاج الخام و المسوق للغاز الطبيعي من خلال الجدولين الخاصين بذلك لنفس الفترة ، فمثلا في سنة 2007 كان حجم الإنتاج الخام 153 مليار $م^3$ بينما المسوق لم يتعدى حجمه 83 مليار $م^3$ لنفس السنة.

[1] - Natural gaz,Production in natural gaz in the World,2000,P31.

3 - استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر:

3 – 1 - تطور استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر:

منذ منتصف الثمانينات عرف الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي نموا أقل من الفترات السابقة و يرجع ذلك لانخفاض استهلاك القطاع الصناعي له بسبب عدم استحداث قواعد صناعية جديدة تستعمل الغاز كمادة أولية لتزويدها بالطاقة على خلاف سنوات السبعينات و بداية الثمانينات التي شهدت انطلاق مشاريع تستعمل الغاز كمادة أولية مثل مركب الصلب بجيجل الذي يغذى طاقويا بالغاز الطبيعي.

جدول رقم(11) : تطور استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 1998-2007

الوحدة : مليار متر مكعب (Gm^3)

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستهلاك	20.9	21.3	19.8	20.5	20.2	21.4	22.0	23.2	23.7	24.4

Source :Statistical Review of world Energy, June 2008.op.cit.

من خلال الجدول يتبين لنا ضعف استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر مقارنة مع حجم الاحتياطات المتوفرة ، ففي سنة 2007 استهلكت الجزائر حوالي 24.4 مليار $م^3$ من الغاز الطبيعي من مجموع استهلاك عالمي قدر آنذاك ب 2921.9 مليار $م^3$ أي نسبة 0.8% من مجموع هذا الأخير[1] ، و هي بذلك تصنف ضمن الدول الأخيرة في استهلاك الغاز الطبيعي ، علما أن قارة إفريقيا تمثل أضعف نسبة بين القارات في هذا المجال إذ استهلكت سنة 2007 ما قدره 2.8% [2] من مجموع الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي.

و من هنا يمكن إدراك النقص الذي تعاني منه القارة عموما و الجزائر خصوصا ، ففي الوقت الذي صنف الغاز الطبيعي كطاقة القرن الحالي بدون منافس ، و تزايد الطلب العالمي عليه تستهلك الجزائر 0.8 % من مجموع الاستهلاك العالمي[3]. و يمكننا توضيح توزيع استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر فيما يلي.

3 – 2 – تقسيم الطلب الوطني على الغاز الطبيعي:

عرف الطلب الوطني على الغاز الطبيعي نموا معتبرا في السنوات الأخيرة ، خاصة مع ظهور قانون 05 فيفري 2002 حول الكهرباء و نقل الغاز عبر الأنابيب و تغيير المحيط القانوني للسوق

[1] - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. Op.cit.

[2]- Idem.

[3] - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. Op.cit.

الوطني للغاز الطبيعي ، حيث قدر استهلاك الغاز الطبيعي الموزع على مختلف الزبائن ما يعادل 24.4 مليار م^3 في سنة 2007 ، موزعا على أهم الزبائن الوطنيين المستهلكين للغاز الطبيعي كما يلي[1]:

- شركة سوناطراك و فروعها 30% ، فمركبات تمييع الغاز تعرف استهلاكا ذاتيا كبيرا من الغاز الطبيعي و كذا الحال لمصانع البتروكيمياء و وحدات التكرير.
- شركة أسمدال المختصة في صنع الأسمدة 5%.
- سونالغاز 65% ، حيث تعتبر المتعامل الرئيسي في السوق العائلي من أجل إنتاج و توزيع الكهرباء ، و أيضا التوزيع العمومي للغاز الطبيعي.

و نظرا لضعف استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر و تزايد الإنتاج المسوق سنوضح في المطلب الثالث السياسة المتبعة من طرف الجزائر في مجال الغاز الطبيعي و المتمثلة في التصدير.

المطلب الثالث: سياسة تصدير الغاز الطبيعي في الجزائر و أهم عقود التصدير

تعد الجزائر من أهم الموردين بالغاز سواء عن طريق شبكات الأنابيب أو عن طريق النقل البحري، كما تعتبر من أقدم الدول التي سبق لها و أن وقعت عقودا للتصدير و تحصلت على قروض دولية ، و يعتبر مستقبل الجزائر واعد في مجال تصدير الغاز الطبيعي.

1 – تطور صادرات الغاز الطبيعي في الجزائر:

لقد ساهم الموقع الهام الذي تحتله الجزائر في تطور الصادرات الغازية الجزائرية نظرا لقربها من أكبر سوق عالمي للطلب على الغاز الطبيعي و المتمثل في أوروبا الغربية و حوض البحر الأبيض المتوسط، فموقع الجزائر يعد أقرب منطقة إمداد للغاز الطبيعي لأوروبا و دول المتوسط سواء الواقعة في شماله أو جنوبه ، كما أن الاحتياطات الغازية التي تملكها الجزائر ساهمت بشكل كبير في تطوير صادراتنا من الغاز الطبيعي.

لقد ساهمت الجزائر منذ أكثر من 40 سنة في تلبية حاجيات عدة دول من الغاز الطبيعي ، و احتلت بذلك المرتبة الرابعة على المستوى العالمي في تصدير الغاز الطبيعي عبر الأنابيب بما يعادل 38 مليار م^3 سنة 2006 ، و المرتبة الثانية في مجال تصدير الغاز الطبيعي المميع بقدرة 27 مليار م^3 في نفس السنة[2].

[1] - La revue de sonatrach N^0 54 , Octobre 2007 , sonatrach un Leader Mondial dans l'Industrie Gazière, édite par la direction communication et stratégie d'Image , page 09.

[2] - Sonatrach Commercialisation , Commercialisation gaz et développement à l'international , éditée par Sonatrach / Activité Commercialisation , 5ème édition,2007 .

1 – 1 – صادرات الغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب:

تعتبر الجزائر الدولة العربية الوحيدة المصدرة للغاز الطبيعي عبر الأنابيب و التي بدأت بتصديره إلى إيطاليا سنة 1984 بواسطة الأنابيب عبر الأراضي التونسية و البحر الأبيض المتوسط ، و قدرت الطاقة الابتدائية بحوالي 16 مليار م^3 ، ارتفعت بعدها إلى 27.9 مليار م^3 في سنة 1998 ثم إلى 34.9 مليار م^3 سنة 2000 ، لتصل في سنة 2006 إلى ما يعادل 37.8 مليار متر مكعب[1] ، و بهذا حققت الجزائر ارتفاعا في عائدات الغاز الطبيعي المصدر عبر الأنابيب يرجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات بصفة عامة في أسواق الطاقة العالمية و ارتفاع في أسعار الغاز الطبيعي بصفة خاصة .

و تعتبر كل من إيطاليا ، اسبانيا و البرتغال من أهم الدول المستوردة للغاز الطبيعي عبر الأنابيب كما هو موضح في الشكل.

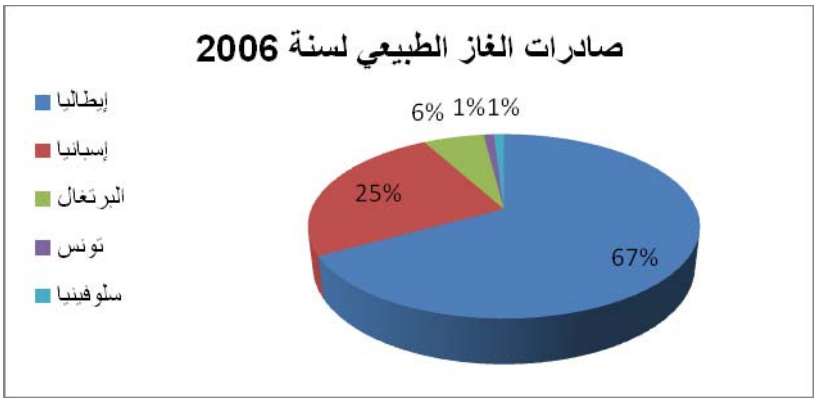

Source : Sonatrach Commercialisation ,5ème edition , 2007, op.cit , p 09.

حيث مكن أنبوب نقل الغاز " Enrico Mattei " من تصدير 25.32 مليار م^3 من الغاز لإيطاليا سنة 2006 بنسبة 67% من مجموع الصادرات عن طريق الأنابيب باعتبار إيطاليا أهم شريك غازي للجزائر ، كما صدرت عن طريق هذا الأنبوب 0.378 مليار م^3 إلى تونس ، أما الأنبوب الغربي "GME " فقد مكن من تصدير 9.45 مليار م^3 من الغاز لإسبانيا[2].

و من المنتظر أن ترتفع صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب مستقبلا مع توسيع الشبكة الغازية التي تربط الجزائر بأوروبا.

[1] - idem.

[2] - Sonatrach Commercialisation ,5ème édition,2007 , op. cit .

1 – 2 – صادرات الغاز الطبيعي المميع (المسال " GNL "):

لقد انطلقت أول عملية شحن للغاز الطبيعي المميع من الجزائر و ذلك سنة 1964 ، ثم تبعتها بعد ذلك شحنات أخرى إلى فرنسا ، و منذ سنة 1975 ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المميع ارتفاعا ملحوظا بسبب تزايد الطلب على الغاز في أوروبا و عجز هولندا على تغطية حاجة السوق الأوروبية من الغاز ، إضافة إلى سعر الغاز الهولندي المرتفع مما أدى بدول أوروبا إلى توقيع عدة عقود غازية على المدى الطويل مع الجزائر ، بهدف تزويدها بالغاز المميع الجزائري.

ومن أجل تنمية هذا النوع من الغاز أنشأت الجزائر عدة وحدات لتمييع الغاز عبر أكثر من 30 سنة باستثمارات هامة ارتفعت تكاليفها منذ بداية السبعينات ، و ارتكزت أهم وحدات التمييع في كل من أرزيو و سكيكدة ، و ارتفعت قدرات كل منها تدريجيا كما هي موضحة في الجدول:

جدول رقم (12) : طاقات التمييع للجزائر في الفترة 2002 - 2007.

الوحدة : ألف متر مكعب.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أرزيو(GL1Z)	16500	16878	17652	17873	15835	15670
أرزيو(GL2Z)	15673	18684	18940	17880	16006	17270
أرزيو(GL4Z)	2218	1819	1907	1657	1763	1760
سكيكدة(GL1K)	10427	10213	2185	2316	5478	5320
المجموع	44818	47594	40684	39726	43289	40020

Source : Rapports annuel de sonatrach , les années 2003 , 2004 ,2005 , 2006 , 2007.

و الذي يتبين من خلاله أن قدرات التمييع سجلت ارتفاع خلال الفترة 2002-2003 لتنخفض سنتي 2004 و 2005 بسبب الحادث الذي وقع في مصنع سكيكدة سنة 2004 ، و ابتداء من سنة 2006 نلاحظ ارتفاع إلا أنه أقل من سابقه .

أما في مجال صادرات الغاز الطبيعي المميع الجزائري فهو موجه أساسا إلى فرنسا بنسبة 38% تليها تركيا ب 17%، اسبانيا ب 15%، كما هو موضح في الشكل.

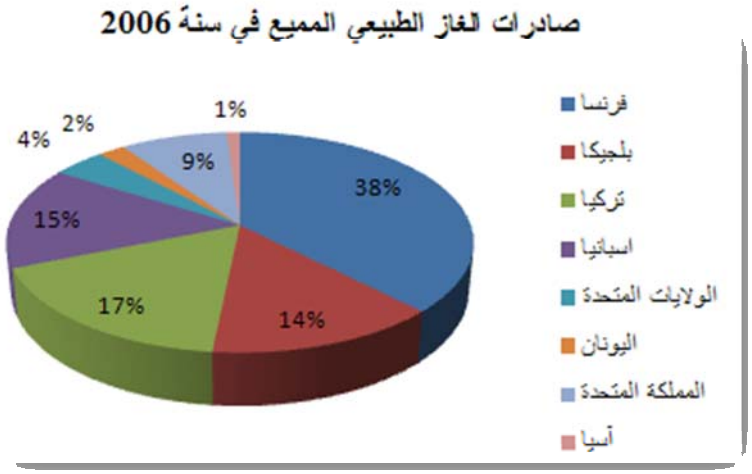

Source : Sonatrach Commercialisation ,5ème édition,2007, op.cit , p09.

و فيما يلي أهم العقود التي أبرمتها الجزائر بهدف تصدير انتاجها من الغاز الطبيعي بنوعيه.

2– أهم عقود تصدير الغاز الطبيعي الجزائري:

و سيتم تناولها على جانبين الأول خاص بعقود الغاز الطبيعي عبر الأنابيب ، و الثاني بالعقود المبرمة في مجال الغاز الطبيعي المميع " GNL " .

2 – 1 – عقود تصدير الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب:

قامت الجزائر بتوقيع عدة عقود مع عدد هائل من الشركات العالمية من بينها:

الجزائر – إسبانيا: في 3 جوان 1992 وقعت شركة سوناطراك و الشركة الإسبانية غاز ناتورال " Gaz Natural " عقد يقضي بتزويد الجزائر إسبانيا بالغاز بحجم ستة ملايير م^3 سنويا على أنبوب النقل المغاربي – الأوروبي " GME " لمدة 25 سنة، و انطلقت أول شحنة لتجسيد العقد في نهاية سنة 1996 ، كما تم إمضاء عقد آخر في سنة 2001 يقضي بتزويد إسبانيا ب 3 مليار م^3 سنويا ابتداء من 2005.

الجزائر – البرتغال: في أفريل 1994 تم التوقيع على عقد تزويد الجزائر للبرتغال ب 2.5 مليارم^3 من الغاز سنويا من خلال الشركة البرتغالية ترانسغاز " Transgas " ابتداء من نهاية سنة 1997 و لمدة 24 سنة عبر أنبوب النقل المغاربي – الأوروبي.

الجزائر – تونس: منذ سنة 1992 تزود الجزائر تونس من خلال شركتها إيتاب " Etap " بالغاز بحجم متواضع قدره 0.4 مليار م^3 و لمدة 24 سنة عبر أنبوب الغاز"Enrico Mattei".

الجزائر – سلوفينيا: وقع العقد بين الشركة الوطنية سوناطراك و شركة جيوبلين " Geoplin " السلوفينية سنة 1990 من أجل تموينها بالغاز بحجم قدره 0.35 مليار م^3 ابتداء من سنة 1992 لمدة 27 سنة.

الجزائر – إيطاليا: وقع العقد الأول بين الجزائر و شركة سنام " Eni/gp " الإيطالية سنة 1977 من أجل تموين إيطاليا ب 19.5 مليار م^3 من الغاز ابتداء من سنة 1983 و لمدة 36 سنة ، كما وقع عقد ثاني مع شركة إينال " Enel " يقضي بتصدير أربعة ملايير م^3 من الغاز لإيطاليا أيضا على مدى 19 سنة ، و انطلقت الشحنة الأولى سنة 1996 عبر أنبوب النقل الشرقي " Enrico Mattei " ، و تعد إيطاليا من أهم شركاء الجزائر اليوم خاصة من خلال مشروع غالسي " Galsi " الذي يمثل عامل أساسي للإستراتيجية الغازية لسوناطراك.

و الجدول التالي يوضح هذه العقود و تواريخها :

جدول رقم (13): أهم عقود تصدير الغاز الطبيعي عبر الأنابيب.

	العقد مع:	تاريخ الإمضاء	تاريخ الإنطلاق	الحجم السنوي (Gm^3/an)
الأنبوب الشرقي: "Enrico Mattei"	إيطاليا: Eni/gp	1977	1983	19.5
	سلوفينيا: Geoplin	1985	1992	0.35
	تونس: Etap	1990	1992	0.40
	إيطاليا: Enel trade	1992	1996	4.00
	إيطاليا: Enel trade	2001	2005	2.00
	Mogest	2003	2008	0.50
	Edison	2006	2008	2.00
	World Energy	2006	2008	0.45
	Bridas	2006	2008	0.25
	Enel	2007	2008	1.00
	Sonatrach gaz Italia	2007	2008	2.00
الأنبوب الغربي: " GME "	إسبانيا: Gaz Natural	1992	1996	6.00
	البرتغال: Transgas	1994	1997	2.50
	إسبانيا: Gaz Natural	2001	2005	3.00

Source : Sonatrach Commercialisation ,5ème édition,2007, op.cit , p 11-12.

2 – 2 - عقود تصدير الغاز المميع الجزائري.

الجزائر – فرنسا: تعتبر فرنسا أهم زبون للجزائر في مجال الغاز الطبيعي المميع حيث تربطها أربع عقود مع الشركة الوطنية سوناطراك من أجل تصدير 10.2 مليار م^3 سنويا من الغاز المميع الجزائري لفرنسا و قد تم تمديد العقود في 23 ديسمبر 1991 ، حيث مدد العقد الأول لمدة 10 سنوات و الثاني لمدة 15 سنة و الثالث لمدة سنوات أما العقد الرابع فوقع لمدة عشر سنوات ، و لم تحدد الكميات السنوية بل تركت حرة تبعا لقدرة التمييع الجزائرية.

الجزائر – بلجيكا: وقع العقد بين الطرفين سنة 1975 ، و انطلق التموين سنة 1982 بحجم 4.5 مليار م^3 سنويا لكن هذه الكمية انخفضت سنة 1987 بسبب الخلاف حول الأسعار بين الطرفين لكنها عادت لحالتها الطبيعية في جوان 1989 و قد تم تمديد العقد إلى غاية 2016 عوض 2002.

الجزائر – تركيا: شركة بوتاس " Botas " التركية وقعت عقدا مع الجزائر سنة 1988 لمدة عشرين سنة من أجل إرسال شحنات سنوية إلى تركيا قدرها 1.5 مليار م^3 منذ سنة 1992 و ارتفعت هذه الكمية إلى ثلاثة ملايير م^3 سنة 1995 لتبلغ حاليا 4 ملايير م^3 من الغاز المميع سنويا.

هذا بالإضافة إلى عدة عقود أخرى مع إيطاليا ، إسبانيا ، اليونان ، الولايات المتحدة ، كما هي موضحة في الجدول .

جدول رقم (14) : عقود تصدير الغاز الطبيعي المميع " GNL ".

العقد مع:	تاريخ إمضاء العقد	الكميات (مليار م^3/ سنة)
فرنسا: غاز فرنسا " GDF "		
العقد 1	1964	
العقد 2	1971	10.2
العقد 3	1976	
العقد 4	1991	
بلجيكا : Distrigaz	1975	4.5
تركيا : Botas	1988	4.0
المجر : Depa	1988	0.7
إيطاليا : Eni G&P	1997	1.8
إسبانيا : Endesa	2001	1.0
إسبانيا : Cepsa	2002	1.03
إسبانيا : Iberdrola	2002	1.5
Statoil*	2003	1.0

Source : Sonatrach Commercialisation ,5ème édition,2007, op.cit , p 13.

* عقود قصيرة الأجل.

و أخيرا تجدر الإشارة إلى أنه زيادة على عقود تصدير الغاز الطبيعي و الغاز المميع ، تبيع الجزائر فائضها الغازي في السوق الفورية (Spot) [1] لكن بأحجام قليلة .

[1] - السوق الفورية" Spot " : تعني سوق المكان أو الزمان أو كليهما، في هذه السوق يبحث كل من البائع و المشتري عن صيغة معينة للتعامل في وقت معين من أجل شحنة معروفة و يطلق عليها أيضا السوق الحرة. و القانون الوحيد الساري المفعول بها هو قانون العرض و الطلب حيث ترتفع الأسعار إذا زاد العرض و تنخفض في الحالة العكسية.

خلاصة الفصل الأول:

اكتسى قطاع المحروقات دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية الجزائرية خاصة في فترة السبعينات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ، حيث كان الممول الأساسي لكل القطاعات و خاصة القطاع الصناعي الذي يعتمد على الصناعات القاعدية.

غير أن الآثار الإيجابية لهذا القطاع ولدت نوعا من عدم التوازن بين القطاعات و إهمال لباقي القطاعات ، و الذي ظهر جليا بعد أزمة 1986 و التي مست انعكاساتها جل قطاعات الاقتصاد الوطني.

هذه الأسباب جعلت الجزائر تفكر في إعادة توجيه سياسة التنمية و تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، غير أن السياسة الجديدة بقيت مرتبطة بالقطاع، كما أولت اهتماما واسعا بالغاز الطبيعي نظرا لوفرة احتياطاته من جهة و كونه مورد يساهم في الحفاظ على البيئة من جهة أخرى .

و قد اعتمدت في هذا المجال على رفع صادراتها من الغاز الطبيعي باتجاه مناطق الاستهلاك الكبرى و تنويع زبائنها كما هو موضح في الفصل الثاني.

الفصل الثاني :

مكانة الجزائر في التجارة الدولية

للغاز الطبيعي

تمهيد :

عرفت السوق الدولية للغاز الطبيعي تطورات متزايدة سواء في مجال الاحتياطات و الإنتاج و الاستهلاك أو في مجال هيكل السوق الذي عرف تجديدا جذريا خاصة في أوروبا .

و الجزائر باعتبارها من الدول الرائدة في مجال تسويق الغاز الطبيعي و طرفا هاما في التجارة الدولية للغاز إلى جانب روسيا ، عملت جاهدة على تنويع زبائنها و إيجاد زبائن دائمين لها في ظل تزايد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي.

و تعتبر دول الإتحاد الأوروبي أهم زبائن الجزائر في هذا المجال و لو جزئيا ، حيث يتم تموينها بحوالي 30% من الغاز الطبيعي الجزائري ، ساعدها على ذلك عدة عوامل أهمها الموقع الجغرافي الهام ، حيث تعتبر الجزائر أقرب منطقة إمداد بالغاز الطبيعي لأوروبا إضافة إلى الأهمية التي أولتها هذه الدول في السنوات الأخيرة للغاز الطبيعي مما دعم مكانة الجزائر في التجارة الدولية للغاز الطبيعي.

و سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح النقاط التالية :

- السوق الدولية للغاز الطبيعي.

- أهم زبائن الجزائر في مجال الغاز الطبيعي .

- مكانة الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي كأهم شركاء الجزائر في مجال الغاز الطبيعي.

المبحث الأول : السوق الدولية للغاز الطبيعي

ومن خلاله سنبين الأهمية التي أولتها الدول المستهلكة للغاز الطبيعي مما ساعد على تطوير تجارة الغاز بنوعيها ، و التي تعتبر الأسعار عامل مؤثر عليها باعتبار أن اقتصاديات أي مشروع للغاز الطبيعي تتوقف على تحديد أسعاره و ذلك بإدراجنا للنقاط التالية:

- هيكل السوق الدولية للغاز الطبيعي (احتياطات، إنتاج و استهلاك الغاز الطبيعي في العالم)
- التجارة الدولية للغاز الطبيعي.
- تسعيرة الغاز في التجارة الدولية.

المطلب الأول : هيكل السوق الدولية للغاز الطبيعي

في ظل التحولات العميقة التي شهدتها السوق الدولية للطاقة خلال العقود الأخيرة ، ظهرت توجهات متزايدة من أجل تطوير الاحتياطات الغازية و الرفع من الإنتاج في ظل تزايد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي كمورد نظيف و في ظل التغيرات الحاصلة في قطاع الطاقة .

1 – احتياطات الغاز الطبيعي في العالم:

عرف الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ارتفاعا بصورة دائمة خاصة في العقود الأخيرة ، حيث تجاوز معدل نمو الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي معدلات استهلاكه ، إذ ارتفعت تلك الاحتياطات من حوالي 107.67 ترليون م^3 (tcm)* سنة 1986 إلى حوالي 177.36 ترليون م^3(tcm) في نهاية سنة 2007[1]، و ذلك بمعدل نمو2.4 % سنويا في المتوسط على مدى 21 سنة . و تتركز هذه الاحتياطات في مناطق مختلفة في العالم كما هي موضحة في الجدول التالي :

* tcm : trillion cubic meter ; 1tcm=10^{12} m^3

[1] - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. op.cit.

جدول رقم (15) : تطور الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي

	نهاية سنة 1986		نهاية سنة 1996		نهاية سنة 2006		نهاية سنة 2007	
	تريليون م^3 (tcm)*	النسبة %	تريليون م^3 (tcm)	النسبة %	تريليون م^3 (tcm)	النسبة %	تريليون م^3 (tcm)	النسبة %
أمريكا الشمالية	10.26	9.53	8.41	5.69	7.99	4.53	7.98	4.5
أوروبا و استراليا	47.22	43.86	63.55	42.97	59.37	33.7	59.41	33.5
الشرق الأوسط	30.41	28.24	49.31	33.34	72.95	41.39	73.21	41.3
افريقيا	7.40	6.87	10.17	6.88	14.46	8.20	14.58	8.2
بقية دول العالم	12.38	11.49	16.45	11.12	21.45	12.17	22.18	12.5
المجموع	107.67	10.000	147.89	100.00	176.22	100.00	177.36	100.00

Source : - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy, Juin 2008, op.cit.

من خلال الجدول تعتبر منطقة الشرق الأوسط الأولى عالميا من حيث الاحتياطات 41.3% ، و أهم نسبة موجودة في ايران 15.7% ، قطر 14.4% ، العربية السعودية 4%، الإمارات العربية المتحدة 3.4%، تليها أوروبا و استراليا بنسبة 33.5% و أهم نسبة موجودة في روسيا 25.2%. أما منطقة افريقيا فتحتل المرتبة الثالثة و تعتبر الجزائر ثاني دولة في المنطقة من حيث الاحتياطات الغازية بنسبة 2.5% بعد نيجيريا ب3% . في حين سجلت الاحتياطات في منطقة أمريكا الشمالية انخفاض إلى النصف تقريبا مقارنة بسنة 1986[1].

و في ظل وفرة الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي و تباين مناطق تواجدها سنوضح فيما يلي الإنتاج العالمي لهذا المورد من الطاقة.

2 - الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي:

عرف إنتاج الغاز الطبيعي في العالم حتى سنوات السبعينات نموا متباطئا ، لانخفاض إنتاج أمريكا الشمالية منذ سنة 1974 و ثبات الإنتاج في أوروبا الغربية منذ 1979 بسبب آثار الصدمة البترولية الأولى و الثانية و خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث سجل الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي فترتي توقف الأولى بين سنتي 1974-1975 و الثانية بين 1980-1983 [2].

و مع مطلع التسعينات عرف إنتاج الغاز الطبيعي ارتفاعا أكبر حيث يتزايد بصورة مستمرة تماشيا مع زيادة الطلب العالمي إلى غاية سنة 2007 ، حيث انتقل الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي من

* tcm : trillion cubic meter ; 1tcm=10^{12} m^3

[1] - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy, Juin 2008, op.cit.

[2] - بوشارب حسناء ، التجارة العالمية للغاز الطبيعي ، دراسة حالة الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

2068.3 مليار م^3 (bcm)* سنة 1990[1] إلى 2940 مليار م^3 سنة 2007[2] بمعدل نمو متوسط يقدر ب 2.1% في السنة.

جدول رقم (16) : الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي في أهم الدول المنتجة خلال الفترة 2000-2007

الوحدة : مليار م^3

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	نسبة التغير 2006/2007
كندا	182	186.5	187.9	184.7	183.7	187.4	188.4	184	%2.5 -
الولايات المتحدة	543	555.5	536.0	540.8	526.4	511.1	523.2	546	%4.3
المكسبك	36.1	34.9	35.4	36.2	37.7	38.9	42.8	46.2	%8.0
الأرجنتين	37.4	37.1	36.1	41.0	44.9	45.6	46.1	44.8	%2.8 -
فنزولا	27.9	29.6	28.4	25.2	28.4	28.1	27.9	28.5	%1.9
النرويج	49.7	53.9	65.5	73.1	78.5	85.0	87.6	89.7	%2.4
هولندا	57.3	61.9	59.9	58.4	68.8	62.9	65.3	64.5	%1.2 -
المملكة المتحدة	109	105.8	103.6	102.9	96.4	88.2	80.0	72.4	%9.5 -
أوزبكستان	52.6	53.6	53.5	53.6	55.8	55.0	55.4	58.5	%5.6
روسيا	545	542.4	555.4	578.6	591	598.0	612.1	608	%0.8 -
تركمنستان	43.8	47.9	49.9	55.1	54.4	58.8	62.2	67.4	%8.4
الجزائر	84.4	78.2	80.4	82.8	82.0	88.2	84.5	83.0	%1.7 -
الامارات العربية المتحدة	38.4	39.4	43.4	44.8	46.3	47.0	47.4	49.2	%3.8
العربية السعودية	49.8	53.7	56.7	60.1	65.7	71.2	73.5	75.9	%3.3
ايران	60.2	66.0	75.0	81.5	91.8	100.9	108.6	112	%3.0
قطر	23.7	27.0	29.5	31.4	39.2	45.8	50.7	59.8	%17.9
أستراليا	31.2	32.5	32.6	33.2	35.3	37.1	38.9	40.0	%2.8
الصين	27.2	30.3	32.7	35.0	41.5	49.3	58.6	69.3	%18.4
اندنوسيا	65.7	64.5	70.6	72.7	72.8	68.7	69.3	66.7	%3.7 -
ماليزيا	45.3	46.9	48.3	51.8	53.9	59.9	60.2	60.5	%0.5
اجمالي العالم	2427	2483.8	2527.9	2618.8	2703.7	2775.5	2872.2	2940	%2.4

Source : Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. Op.cit

و انطلاقا من الجدول الخاص بأهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي المسوق في الفترة 2000-2007 يمكننا توضيح التغيرات الحاصلة في إنتاج هذا الأخير و الذي تلعب العديد من العوامل دورا في التأثير عليه .

* bcm : billion cubic meter ; 1bcm = 10^9 m^3

[1] - La revue Cédigaz , 2000. Disponible sur le site web : www . Cedigaz . org , le 21-12-2006 , 15 :37.

[2] - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008.op.cit.

ففي الولايات المتحدة عرف إنتاج الغاز الطبيعي تزايد ب 4.3% ليصل إلى 545.9 مليار م^3 في 2007 ، في الوقت الذي عرفت فيه الصناعة الغازية عدة إصلاحات بسبب الكوارث الناتجة عن الأعاصير في عام 2005 [1].

أما إنتاج الغاز الروسي فاستقر في 607.4 مليار م^3 في 2007 ، ساهمت غاز بروم بنسبة 83.9% من الإجمالي[2].

في حين سجل الإنتاج في خليج المكسيك انخفاض في الفترة 2005-2006 بسبب الأضرار التي أحدثتها الأعاصير سنة 2005 في أنابيب النفط و منشآت الإنتاج ، ليرتفع مرة أخرى سنة 2007 بمعدل 8%[3].

و عرف الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي انهيار ب 6.4% بالنسبة للسنة السابقة (191.9 مليار م^3 سنة 2007)[4] ، و هو واضح في أغلب الدول ما عدا النرويج التي عرفت ارتفاع ب 2.4% و بالرغم من انخفاض الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي إلا أن الاستهلاك في تزايد مستمر.

و تسجل العديد من المناطق تزايد في الاستهلاك في الفترة الأخيرة كما هو مبين في العنصر الموالي و الخاص بالاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي.

3 - الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي:

تشكل إمدادات الغاز الطبيعي حاليا حوالي 24% من استهلاك الطاقة الأولية في العالم (جدول رقم 17) و ترتفع هذه النسبة بصورة دائمة ، و على العكس من ذلك فإن سوق الفحم الحجري تراجعت حصتها في السوق ، حيث انخفضت من حصة شبه مساوية للنفط في عام 1965 إلى ما نسبته 27% إلى 30% في الفترة 1980-2007 كما هو موضح في الجدول.

جدول رقم (17): حصص الوقود من استهلاك الطاقة العالمية*.

الوحدة : نسبة مئوية (%).

	1965	1975	1985	1995	2005	2006	2007
الغاز الطبيعي	16.9	19.2	21.5	23.4	23.65	23.6	23.77

[1] - الإحصائيات اعتمادا على الجدول رقم 16.

[2] - Sonatrach , La revue N^0 52 , Mai 2007 , Alger capitale mondiale du GNL en 2010. éditée par la Direction Communication et Stratégie d'Image , P 62.

[3] - Idem , p 62.

[4] - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. Op.cit.

الفحم	39.9	29.0	30.2	27.0	27.83	28.05	28.63
النفط	40.9	47.9	40.5	39.6	36.35	36.07	35.61
الطاقة النووية	0.2	1.7	5.4	7.3	5.9	5.86	5.6
الطاقة الكهرومائية	2.1	2.2	2.5	2.6	6.27	6.43	6.39

Source : - British Petroleum Amoco (1999).

- Peter Davies, BP , Statistical review of world energy ,Juin 2006 , Juin 2007 , Juin 2008. Op.cit.

* الاستهلاك بالنسبة إلى الفيول.

و أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن حصة النفط قد بلغت الذروة في أوائل السبعينات و تبلغ الآن حوالي 36% و هي في انخفاض مستمر ، في حين أن حصة الطاقة الكهرومائية ازدادت ببطء طوال هذه الفترة و هي تشكل اليوم حوالي 7% من إجمالي الطاقة الأولية.أما الطاقة النووية فقد تسارعت إبان السبعينات و الثمانينات إلى أن أصبحت تشكل الآن 6% من الطاقة العالمية ، و عموما منذ عام 1980 ، كسب الغاز الطبيعي و الطاقة النووية حصة من سوق الطاقة على حساب كل من الفحم و النفط.

و من خلال الجدول رقم 18 سنوضح توزيع الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي حسب المناطق الكبرى في العالم.

جدول رقم (18): استهلاك الغاز الطبيعي حسب المناطق الكبرى.

الوحدة : مليار م^3

	استهلاك سنة 2006	استهلاك سنة 2007	نسبة التغير 2007/2006 (%)
أمريكا الشمالية	761.4	801.0	%5.2
أمريكا الوسطى و الجنوبية	131.3	134.5	%2.5
أوروبا و استراليا	1151.5	1155.7	%0.4
الشرق الأوسط	291.4	299.4	%2.7
إفريقيا	77.9	83.5	%7.2
آسيا المحيطية	420.9	447.8	%6.4
إجمالي العالم	2834.4	2921.9	%3.1

Source : Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. Op.cit.

حيث يتبين لنا أن استهلاك الغاز الطبيعي يتركز في ثلاث مناطق رئيسية هي[1]:

أوروبا و استراليا التي تشكل حوالي 40% من إجمالي الطلب العالمي سنة 2007 ، تليها أمريكا الشمالية ب 27.6% من إجمالي الاستهلاك العالمي و يعود الارتفاع الذي شهدته المنطقة إلى تزايد الطلب في الولايات المتحدة ، أما منطقة آسيا المحيطية فسجلت ما قيمته 15.3% من اجمالي الطلب

[1] - النسب المذكورة اعتمادا على معطيات الجدول رقم18.

العالمي ، و يعود النمو المتزايد لاستهلاك الغاز الطبيعي في المنطقة (ما يعادل 6.4%) إلى قلق المنطقة حول تلوث البيئة نتيجة ضيق المساحة و اعتمادها المكثف على الصناعة ، مما دعا الحكومات إلى وضع و تنفيذ تشريعات بيئية متشددة ، و يستمد الطلب على الغاز في المنطقة قوته أساسا من تفوق الغاز في مجال توليد الكهرباء ، مع التوسع الذي شهدته المنطقة في استخدام الكهرباء نتيجة نموها الصناعي المتزايد .

و نظرا لتزايد الاهتمام العالمي بالغاز الطبيعي سواء في مجال الاحتياطات و الإنتاج أو في مجال الاستهلاك إضافة إلى تزايد الإستهلاك في الدول التي تنخفض بها الإحتياطات الغازية ، عرفت التجارة الدولية للغاز تطورا كما هو موضح في المطلب الثاني.

المطلب الثاني : التجارة الدولية للغاز الطبيعي

شهد العالم اهتماما متزايدا لحماية البيئة ، كما طرأت عدة تحسينات من حيث كفاءة الغاز في الاستخدام عموما و في توليد الكهرباء بصفة خاصة ، و كذلك في خفض تكاليف إقامة و تشغيل معامل الإسالة و ناقلات الغاز المسال مما أعطى دفعة قوية للتجارة الدولية للغاز الطبيعي بنوعيها (أنابيب و مسال GNL) . و من خلال هذا المطلب سنوضح:

- تطور تجارة الغاز الدولية .
- مستقبل تجارة الغاز الدولية.

1 - تطور تجارة الغاز الدولية:

شهدت تجارة الغاز الطبيعي في العالم نموا متزايدا حيث ارتفعت الصادرات العالمية من 392.8 مليار م^3 سنة 1995[1] إلى 446 مليار م^3 سنة 1998[2] و إلى حوالي 721.46 مليار م^3 سنة 2005 لتصل إلى 776.08 مليار م^3 عام 2007[3]، بمعدل زيادة 5.8 % سنويا خلال الفترة 1995 – 2007 و يعود السلوك العام لصادرات الغاز نحو التزايد المستمر إلى زيادة الطلب العالمي على هذه الطاقة. و يوضح الجدول رقم 19 أهم الدول المصدرة و المستوردة للغاز الطبيعي سنة 2007 .

جدول رقم (19) : أهم الدول المصدرة و المستوردة للغاز الطبيعي عبر الأنابيب سنة 2007.

الدولة المصدرة	الصادرات		الدولة المستوردة	الواردات	
	الكمية(bcm)*	النسبة %		الكمية (bcm)*	النسبة %
روسيا	147.53	26.83	الولايات المتحدة الأمريكية	108.9	19.81
كندا	107.30	19.52			

[1] - مجلة البترول و الغاز العربي ، ماي 1996 ، ص 20.
[2] - حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت، نوفمبر 2000 ، ص 79.
[3]- Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008 ,op.cit.

* bcm : billion cubic meter ; 1bcm = 10^9 m^3

النرويج	86.05	15.65	ألمانيا	83.72	15.23
هولندا	50.06	9.10	إيطاليا	72.45	13.18
الجزائر	34.03	6.19	فرنسا	33.76	6.14
دول أخرى	124.7	22.68	تركيا	30.59	5.56
			المملكة المتحدة	28.00	5.09
			بلجيكا	19.34	3.52
			هولندا	18.86	3.43
			دول أخرى	154.05	28.02

Source : Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. Op.cit.

حيث تنفرد كل من روسيا ، كندا ، النرويج ، الجزائر ، هولندا بحوالي 77% من الصادرات ، بينما يتركز حوالي 72% من الواردات في 8 دول أهمها : الولايات المتحدة ، ألمانيا إيطاليا، فرنسا.

و في ظل تجارة الغاز الطبيعي نمت التجارة العالمية للغاز المسال (GNL) بمعدل سريع من 25% [1] عام 1998 إلى 30 % سنة 2007 ، و تتوزع تجارة الغاز المسال أساسا بين منطقتين آسيا باسيفيك و يبلغ نصيبها 65% و منطقة أوروبا الغربية بحوالي 23% من التجارة العالمية للغاز المسال (GNL)[2] التي عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة تكاثر مشاريع تمييع الغاز في العالم و كذا عقود التصدير و الاستيراد خاصة في آسيا و البحر المتوسط و المحيط الأطلسي بالإضافة إلى التطور الذي عرفته السوق الفورية "spot" منذ 1992 خاصة في أمريكا.

و فيما يلي جدول يوضح تطور القدرات العالمية لتصدير و استيراد الغاز الطبيعي المميع.

جدول رقم (20) : القدرات العالمية لتصدير و استيراد الغاز الطبيعي المميع في الفترة 2003 – 2008.

الوحدة: مليون طن " GNL " [*] / سنة.

السنة	2003	2004	2005	2006**	2007**	2008**
قدرات التصدير	123.8	130.7	162.8	170.1	186.5	241.1
قدرات الاستيراد	239.2	244.2	251.7	269.3	295.2	378.4

** : prévisions.

Source : The Petroleum Economist : Encyclopedia of LNG 2006.

[1] - حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت، نوفمبر 2000 ، مرجع سبق ذكره ص 80.

[2] - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. op .cit .

[*] 1 طن من الغاز الطبيعي المميع GNL = 1380 م^{3}من الغاز في حالته الغازية.

و من خلال الجدول يتبين لنا ارتفاع قدرات التصدير إلى الضعف تقريبا حيث انتقلت من 123.8 مليون طن سنة 2003 إلى ما يعادل 241.1 مليون طن سنة 2008 ، كما أن قدرات الاستيراد في ارتفاع مستمر و تفوق الصادرات ، مما ساعد على نمو التجارة الدولية للغاز المميع إلا أنه رغم نموها المستمر و بالرغم من التوسعات الجديدة التي تتطلب نقل الغاز على مسافات بعيدة لتلبية طلبات الأسواق الرئيسية ، فإن أسعاره تبقى منخفضة لا تساند التوسع الذي ينشده العالم كما لا تعكس الخصائص المتميزة له.

حيث تعتبر مشروعات تصدير الغاز المسال من المشروعات المتكاملة طويلة الأجل ، إذ يتم فيها ربط معامل الغاز المسال بعدد معين من الناقلات التي تبنى متخصصة لنقله ثم تقام في الدولة المستوردة للغاز أجهزة لإعادة تغويزه في حالة الإسالة و ذلك فضلا عن شبكات الأنابيب المحلية التي يتم توزيعه من خلالها على مناطق الاستهلاك ، و من مقتضى هذه الطبيعة الخاصة لمشروعات الغاز يجب أن تمتد العقود التي تنظمها إلى آجال طويلة تتراوح بين 20 و 25 سنة.

و من هذا المنطلق فإن تجارة الغاز المسال GNL تتميز بعدة خصائص أهمها[1]:

- ✓ أنها تستلزم إقامة معامل لإسالة الغاز ، و ناقلات متخصصة لنقله عبر البحار لا تصلح لنقل غيره من السوائل ، ثم أجهزة خاصة في ميناء الوصول لاستقبال الغاز المسال و تغويزه مرة ثانية و ضخه في شبكة أنابيب الدولة المستوردة ، و تعتمد تلك المشروعات على الاستخدام الكثيف لرأس المال الذي يشترك كل من المصدر و المستورد و الشركات الوسيطة في توفيره بالإضافة إلى قيام عدد من المصارف بتوفير جانب من التمويل في صورة قروض طويلة الأجل .

- ✓ إن تجارة الغاز المسال بحكم الخاصية الأولى تستلزم تنظيم العلاقات التي تربط بين المصدر و المستورد في إطار عقود يمتد سريانها إلى آجال طويلة (20 -25 سنة) ، و لذلك ينبغي أن تكون تلك العقود على قدر من المرونة و دقة الصياغة بحيث تستوعب جميع المشاكل و تواجه كل التغيرات التي يمكن أن تطرأ خلال تلك المدة الطويلة. و مع ذلك و نظرا لاتساع نطاق الصناعة و ازدياد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للغاز أخذت الدول المستوردة للغاز تطالب بإعادة التفاوض حول بعض النصوص التي كانت توفر ميزة للدول المصدرة ، مثل وضع حد أدنى للسعر أو شرط " استلم أو ادفع " (Take or Pay) الذي يلزم المشتري باستلام الكميات المتعاقد عليها أو نسبة معينة منها خلال فترة زمنية معينة ، و لا يعفى من دفع قيمتها إذا لم يتمكن من استلامها.

- ✓ إن تجارة الغاز تعتمد في تحديد السعر على التفاوض بين طرفي العقد المصدر و المستورد ، و يمكن أن يتفاوت السعر تفاوتا كبيرا تبعا لظروف و موقع كل مشروع ، و من هذا المنطلق فإن تلك التجارة مازالت تعتبر تجارة إقليمية و تفتقد وحدة السوق و من تم يمكن أن تتفاوت

[1] - حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت، نوفمبر 2000 ، مرجع سبق ذكره ص 80 – 82 .

أسعاره بين إقليم و آخر من دون أن يوجد من آليات السوق ما يساعد على تحقيق الموازنة السعرية بين تلك الأقاليم .

و في ظل تطور تجارة الغاز الطبيعي بنوعيها كما تم توضيحه فمن المنتظر أن تعرف هذه التجارة تطورا سريعا في المستقبل ، و هذا بتوفر عوامل مساعدة على ذلك .

2 – مستقبل تجارة الغاز الدولية:

يعتمد مستقبل التجارة الدولية في الغاز على ثلاث عوامل رئيسية : أولها مستقبل الاستهلاك العالمي من الغاز ، و ثانيها التوزيع الجغرافي للاحتياطات المؤكدة منه ، و ثالثها مستوى السعر .

فيما يخص مستقبل الاستهلاك أو الطلب العالمي على الغاز ، يتوقع أن يرتفع استهلاك العالم من الغاز من نحو 2921.9 مليار م^3 سنة 2007 إلى 3850 مليار م^3 سنة 2020 [1] بمعدل نمو 2% سنويا في المتوسط خلال الفترة 2007 – 2020 ، و يتفاوت معدل الاستهلاك بين أهم المناطق إذ يصل إلى 16% في الدول النامية الآسيوية ، و يبلغ حوالي 40% في أوروبا الغربية ، بينما ينخفض إلى 27% في الولايات المتحدة[2].

بالإضافة إلى النمو السريع المتوقع في الاستهلاك العالمي من الغاز كعامل من العوامل التي تدعم نمو التجارة الدولية للغاز ، يأتي التوزيع الجغرافي لاحتياطات الغاز كعامل مدعم لهذا الاتجاه، وتتركز احتياطات الغاز في دول يفيض فيها الإنتاج فوق حاجاتها المحلية منه ، و بصفة خاصة روسيا التي يوجد بها حوالي 27% من الاحتياطات العالمية ، و الشرق الأوسط الذي يبلغ نصيبه منها 40.5% ثم إفريقيا بنسبة 7.8%[3].

بينما تفتقر أهم المناطق المستهلكة للغاز للاحتياطات التي تساند استهلاكها ، و من بينها أمريكا الشمالية التي تستهلك حوالي 27 % من الاستهلاك العالمي للغاز بينما لا يتجاوز نصيبها من الاحتياطات 4.4% ، كذلك الحال لأوروبا التي يبلغ نصيبها من الاستهلاك العالمي 26% بينما لا تتجاوز نصيبها من الاحتياطات 9% ، و كذلك منطقة آسيا باسيفيك التي يبلغ نصيبها من الاستهلاك العالمي حوالي 15.3% و لا يتجاوز نصيبها من الاحتياطات 8.2% [4].

---

[1] - Marie Francoie Chabrelie, Dynamique et contraintes de développement du marché gazier international, Paris 24 Mai 2007 , disponible sur le site web: www.ifp.fr /cédigaz.le 14-08-2007 , 17 :50.

[2] - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. op .cit

[3] - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. op .cit

[4] - Idem.

بالإضافة إلى عامل الاستهلاك و الاحتياطات تعتمد تجارة الغاز على عامل السعر ، فبالرغم من التوسع في استخدامات الغاز و في تجارته الدولية إلا أن نموها لن يتحقق إلا إذا قامت الدول المستوردة للغاز بتحديد أسعاره مما يسمح بإسالته و نقله على مسافات بعيدة . و سنبين من خلال المطلب الثالث التطور التاريخي لتسعيرة الغاز في التجارة الدولية و آفاقها المستقبلية.

المطلب الثالث : تسعيرة الغاز في التجارة الدولية

يتوقف تحسين اقتصاديات أي مشروع للغاز الطبيعي على تحديد أسعاره في التجارة الدولية للغاز، أو النجاح في خفض نفقات المشروع و مع أن أسعار الغاز ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط ، إلا أن أسعار الغاز في أغلب الأحوال تقل عما يناظرها من أسعار النفط .

و يرجع الانخفاض أساسا لعدم وجود سوق عالمية تتحدد فيها أسعار الغاز ، و اعتماد السعر في كل حالة على التفاوض بين المصدر و المستورد مع غلبة كلفة التفاوض في صالح المستورد الذي يملك السيطرة على المشروع سواء من حيث التمويل أو التسويق ، و من خلال هذا المطلب سنوضح النقاط التالية:

- تطور الأسعار الدولية للغاز الطبيعي الجزائري.
- الآفاق المستقبلية لأسعار الغاز الطبيعي.

1 - تطور الأسعار الدولية للغاز الطبيعي الجزائري:

لقد مر تسعير الغاز الطبيعي في الجزائر بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

قبل سنة 1973 " الصدمة البترولية الأولى ":

كانت أسعار الغاز الطبيعي الجزائري عند التصدير في العقود الأولى ضعيفة جدا و لا تتوافق أبدا مع تكاليف صناعته ، حيث كان الغاز الطبيعي في تلك الفترة يعتبر منتجا عاديا تابعا للبترول ، الهدف من بيعه هو تحقيق ريع للدولة المنتجة ، مع عوائد ضريبية منخفضة جدا بالنسبة للجزائر .

و فيما يلي جدول يوضح السعر القاعدي للغاز المميع الجزائري قبل سنة 1973.

جدول رقم (21): أسعار الغاز المميع " GNL " الجزائري قبل سنة 1973.

العقد مع:	الكمية: مليار $م^3$ /السنة	الفترة	تاريخ إمضاء العقد	السعر القاعدي الأولي " FOB " $ / 1000pc*

[1] - بلعيد عبد السلام ، الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال ، الجزائر ، دار بوشان للنشر ، 1990 ، ص 167.

* pc : pieds cubes ; 1 pc = 0.0283 m^3

**0.52	1961	1978-1964	1	British Méthane
**0.56	1962	1989-1965	0.5	Gaz de France
0.366	1967	1996-1972	3.5	Gaz de France
0.345	1969	1977-1972	0.45	Distrigas
0.305	1969	2001-1977	10	El Paso1
0.46	1972	1996-1977	4.5	Enagas

** Prix FOB comprenant : Prix de base + Indexation.
Source : PGA, Mai 1977.

و الذي يبين انخفاض السعر في معظم العقود الغازية مع تقاربها ، حيث قدر متوسط السعر القاعدي في سنوات الستينات ب 0.35 $/ MBTU .

- **خلال الفترة 1973 – 1985 :**

إن ارتفاع أسعار البترول الخام سنة 1973 أدت إلى مراجعة عقود الغاز الطبيعي في كل من هولندا و كندا و الإتحاد السوفياتي سابقا ، و لم تتأخر الجزائر عن هذه المبادرات حيث أصبح سعر الغاز الطبيعي يتحدد على أساس أسعار المنتجات البترولية المنافسة في الدول المستهلكة كالفيول الثقيل و الغازولين .

و كانت هذه الأسعار تحدد من طرف حكومات الدول المستهلكة تماشيا مع سياستها الغازية و الاقتصادية عموما ، و تم في هذا الشأن بيع الغاز الطبيعي الجزائري بسعر 0.245 دولار لكل مليون وحدة حرارية ($/MBTU) سنة 1975[1].

وقد أدى الارتفاع الملحوظ منذ سنة 1979 لأسعار البترول الخام إلى تزايد الفرق بينه و بين سعر الغاز، حيث كان سعر الغاز المميع الجزائري منخفضا جدا بالنسبة للأسعار المطبقة من طرف المصدرين العالميين في تلك الفترة .

و زاد هذا الفرق حتى أصبح سعر الغاز الجزائري أقل مرتين من سعر البترول الخام مما دفع بالجزائر إلى التفكير في إيجاد حل يضمن التوازن بين سعر غازها و الأسعار في الأسواق العالمية ، خاصة و أن الشروط التقنية و الاقتصادية لإنتاج و تسويق الغاز الطبيعي مكلفة جدا و لا يمكن للجزائر تحملها لوحدها ، بل على المستهلكين الخارجيين المساهمة ، فالغاز الطبيعي كباقي المحروقات يمثل موردا طاقويا نادرا ، ناضبا و غير متجدد ، و عملية تمييعه تتطلب رؤوس أموال كبيرة . حيث يتطلب إنتاج 10 ملايير متر مكعب من الغاز المميع " GNL " سنويا ما قيمته 4.2 مليار دولار ، و هذه التكاليف تتحملها الجزائر بنسبة 50% إلى 75 % زيادة على الموارد البشرية المستغلة لذلك[2].

1000 pc = 1 million de British Thermal Unit (MBTU).

[1] - بلعيد عبد السلام ، الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

[2] - THABET Mohamed Nasser, Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie, op.cit, page 320.

و بناءا على هذه العوامل قررت الجزائر ، تغيير معادلات تسعير الغاز الطبيعي من أجل التلاؤم مع التصحيحات التي قام بها منتجون آخرون في العالم و ذلك عن طريق [1]:

- إيجاد نقطة تعادل بين سعر الغاز و سعر البترول بصيغة (FOB) [*].
- اختيار أحد الخامات أو بعضها لتطبيق سعر مرجعي جديد يتوافق مع تكلفة إنتاج الغاز الطبيعي .
- الأخذ بعين الاعتبار مدة المرحلة الانتقالية .

و نتيجة لهذه الإجراءات ، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي بشكل محسوس حيث باعت الجزائر غازها لفرنسا و باقي الدول الأوروبية ب 4.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية ($/MBTU) سنة 1981 و 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية ($/MBTU) سنة 1982 ، رغم ذلك لم يبلغ السعر المرجعي الذي حددته الجزائر و هو 5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية ($/MBTU) ، و اكبر ارتفاع عرفه الغاز الجزائري كان سنة 1985 حيث بلغ سعر الغاز المميع 6.5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية ($/MBTU) [2].

منذ سنة 1986 إلى بداية التسعينات:

عرفت أسعار البترول الخام تدهورا كبيرا سنة 1986 بفعل الأزمة البترولية ، و تدهورت معها أسعار الغاز الطبيعي في الجزائر ، و انخفض سعره إلى أقل من دولارين لكل مليون وحدة حرارية ($/MBTU) سنة 1987 ، مما دفع بالجزائر إلى دخول مفاوضات صعبة جدا مع زبائنها الغازيين خاصة فرنسا التي توصلت معها بعد عامين من المفاوضات إلى تحديد سعر مرجعي جديد يتراوح بين 2.28 و 2.29 دولار لكل مليون وحدة حرارية ($/MBTU) و هذا القرار ذو مفعول رجعي منذ سنة 1987 [3].

و رغم أنه أقل من السعر المرجعي الذي حددته الجزائر ، إلا أنه ساهم بشكل جزئي في تحقيق ريع غازي محترم لا سيما أن أسعار البيع لباقي الشركات الأوروبية مرتبطة ارتباطا وثيقا بسعر الغاز لفرنسا و استمر على ذلك لغاية بداية التسعينات .

خلال الفترة 1995 – 2008:

في بداية سنة 1995 بلغ سعر بيع الغاز الجزائري المميع المصدر لشركة بنهادل " Panhandle " الأمريكية 2.35 دولار لكل مليون وحدة حرارية ($/MBTU) بعد أن كان 2.45 دولار سنة 1994 ، في حين بلغ 1.85 دولار لكل مليون وحدة حرارية ($/MBTU) بالنسبة لشركة

---

[1] - Idem , p 320.

[*] - سعر FOB : في حالة الشراء بهذه الصيغة فإن تكاليف النقل و مصاريف التأمين لا تدخل في سعر البيع و إنما يتحملها الزبون.

[2] - بلعيد عبد السلام ، الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

[3] - بلعيد عبد السلام ، الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

" Distrigaz " البلجيكية محافظا بذلك على نفس المستوى لسنة 1994 علما أن أسعار الغاز المميع الجزائري مرتبطة بأسعار المنتجات البترولية و كذا بسعر السوق في السوق الأمريكية[1].

و عرفت أسعار الغاز استقرارا نسبيا إلى غاية نهاية التسعينات و منذ سنة 2002 عرفت أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعا مستمرا نظرا للتطورات التي شهدتها أسعار النفط العالمية ، حيث بلغت مستويات قياسية فاقت بكثير توقعات المراقبين و المحللين.

و تلعب العديد من العوامل دورا رئيسيا في رفع أسعار النفط صعودا و هبوطا ، هذه العوامل مرتبطة بمعدلات نمو الاقتصاد العالمي و اقتصاديات الدول المستهلكة الرئيسية و تشريعات هذه الدول البيئية و الضريبية ، و بالعوامل الموسمية و الكوارث الطبيعية و كذلك بالجوانب الفنية للصناعة النفطية في الدول المنتجة و المستهلكة على حد سواء.

و من بين العوامل التي كان لها تأثير بارز على أسعار النفط و بالتالي أسعار الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة [2]:

- العوامل السياسية و من أهمها : تأزم العلاقات الإيرانية الغربية بشأن برنامج إيران النووي ، تردي الوضع الأمني في نيجيريا، انسحاب كبرى شركات النفط من فنزولا، و التهديد التركي باجتياح شمال العراق.
- تخفيض أوبيب" OPEP"* للإنتاج في بداية عام 2007 في وقت استمر فيه الطلب العالمي على النفط في النمو ، و انخفاض نمو الإنتاج خارج أوبيب ، و الاستمرار في انخفاض الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الأخرى ، و انخفاض صادرات بعض دول الخليج خلال أشهر الصيف بسبب زيادة الطلب على الكهرباء .
- أزمة الائتمان العقاري في الولايات المتحدة ، حيث أخطأ العديد من المحللين و الخبراء في فهم العلاقة بين الأزمة و أسواق النفط لتوقعهم انخفاض الطلب العالمي على النفط و بالتالي انخفاض أسعاره ، مع أن العكس هو الصحيح فقد قام البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) بتخفيض أسعار الفائدة ، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد من جهة و هروب المضاربين إلى أسواق النفط و المواد الأولية من جهة أخرى ، مما ساهم في رفع أسعار النفط.
- الأعاصير في خليج المكسيك و التي ساهمت في تخفيض إنتاج الولايات المتحدة و المكسيك إضافة إلى العواصف الثلجية في شمال أمريكا التي أسهمت في إغلاق منصات الإنتاج في بحر الشمال و إلى زيادة الطلب على النفط و تخفيض مستويات المخزون الأمريكي .

---

[1] - نفس المرجع ، ص 167.

[2] - مقالات في الطاقة و النفط و الغاز ، أسعار النفط في عام 2008 ، أسئلة و أجوبة للدكتور أنس الحجي ، على الموقع الالكتروني :
www.UAEEC . com , le 24-01-2008 , 12:23.

* تضم منظمة الدول المصدرة للبترول – OPEP – 13 دولة سنة 2007 : العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، انغولا ، العراق ، ايران، ليبيا ، اندونيسيا ، الجزائر ، نيجيريا ، الكويت ، فنزولا ، قطر، إكواتور.

- أعطال المصافي و أنابيب النفط الناتجة عن عوامل فنية بحثة في أعمال الصيانة اللازمة في المنشآت النفطية ، حيث ساهم انخفاض إنتاج النفط في العديد من المناطق في إغلاق العديد من المصافي أو أجزاء منها ، خاصة في الولايات المتحدة ، أكبر سوق للنفط في العالم.

و في ما يلي تطور أسعار الغاز الطبيعي المصدر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، باعتبارهما أهم شركاء الجزائر في هذا المجال ، و أهم المناطق من حيث الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي.

جدول رقم (22): تطور أسعار الغاز الطبيعي المصدر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا من سنة 1996 إلى 2007.

الوحدة : ($ /Btu).

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الولايات لمتحدة الأمريكية	2.75	2.52	2.08	2.27	4.23	4.06	3.34	5.62	5.85	8.80	6.76	6.01
أوروبا	2.43	2.65	2.26	1.80	3.25	4.15	3.46	4.40	4.56	6.28	8.77	8.93

Source :Statistical Review of world Energy,June 2008.op.cit.

و من خلال الجدول يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- أسعار الغاز تختلف حسب المناطق المصدر إليها.
- انخفاض الأسعار في الفترة (1998-1999) بسبب انخفاض أسعار البترول في هذه الفترة بعد قرار منظمة الأوبيب تخفيض إنتاجها في نهاية سنة 1997، حيث تدهور سعر البترول إلى ما يعادل 10$ للبرميل في شهر فيفري 1999[1].
- في سنة 1999 شهدت أسعار الغاز في أوروبا انخفاضا معتبرا بسبب قرار تحرير أسواق الغاز و فتحها على المنافسة سنة 1998.
- تحسن ملحوظ في الأسعار ابتداء من سنة 2003 نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

و على خلاف الارتفاع الذي عرفته أسعار الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة ، ستعرف هذه الأخيرة انخفاضا ابتداء من السداسي الأول لسنة 2009 ، و ذلك لارتباطها بنسبة 50% بسلة المواد البترولية التي سجلت أسعارها انخفاضا منذ منتصف سنة 2008. فبعد الارتفاع المسجل في النصف الأول من سنة 2008 ، و بعد أن تجاوزت أسعار النفط بشكل متوال حواجز 110، 120، 140 دولار للبرميل في بورصة نيويورك و سجلت أعلى مستوى في 11 جويلية 2008 قدر ب 147.27 دولار للبرميل ، انهارت أسعار النفط منذ منتصف 2008 نحو 100 دولار للبرميل في سبتمبر و ما دون 50 دولار في نوفمبر ، قبل أن تصل إلى أقل من 40 دولار للبرميل في ديسمبر . و ساهمت العديد من العوامل إضافة إلى العوامل السابقة الذكر في تذبذب السوق النفطية من أهمها الأزمة المالية العالمية التي بدأت من الولايات المتحدة و التي ساهمت في إغراق السوق بكميات كبيرة من النفط أدت إلى انخفاض

[1] - CHABRELIE Marie Françoise , Natural Gas Price on the international market , Cédigaz 2000, survey , p 89.

الأسعار بشكل كبير ، و أفقدت سيطرة أوبك على السوق حيث أن قرارات أوبك بتخفيض الإنتاج* لم يعد لها أي تأثير على الأسعار [1].

و في ظل التغيرات التي تشهدها الأسعار اليوم تبقى الآفاق المستقبلية لها محل تساؤلات.

2 - الآفاق المستقبلية لأسعار الغاز الطبيعي:

من الصعب التوقع في العشرية الحالية بإحداث سوق مستقلة للغاز الطبيعي مثل البترول تعرف حصصا موحدة من الغاز و أسعارا متجانسة ، إلا أنه من المتوقع على المدى المتوسط و البعيد أن تعرف أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعا خاصة في ظل التغيرات الحالية ، كتطور استعمالات الغاز و تنوعها ، و كذا إجراءات تحرير الأسواق بالموازاة مع تطور المبادلات في الأسواق الجهوية للغاز مما يوحي بخلق سعر عالمي للغاز منفصل عن البترول يغطي تكاليف إنتاجه المرتفعة و ينمي موارده التي يجب أن تتطور لمواجهة الطلب العالمي المتصاعد.

و من الأسباب الرئيسية التي يجب الأخذ بها للفصل بين سعر الغاز و البترول :

1 – إن سعر سلة الأوبيب انخفض بقوة منذ بداية التسعينات علما أن هذه الدول هي المنتج الرئيسي للغاز في العالم ، و بالمقابل هناك قوى جديدة خارج الأوبيب "OPEP" ظهرت بقوة في السوق البترولية و هذا يهدد أسعار البترول و ينعكس على أسعار الغاز.

2 – إن الخطر الذي يهدد أسعار الغاز في حالة هبوط فادح لأسعار البترول مرتفع في ظل التكاليف المرتفعة لصناعة الغاز و قدرته الضئيلة على التكيف مع تقلبات السوق العالمية للمحروقات.

3 – إن سعر الغاز الطبيعي لابد أن يبقى تنافسيا بالنسبة لسعر المشتقات البترولية الأخرى، التي تقبل إحلالها بالغاز في ظل اتجاه العالم نحو العولمة.

و كخلاصة لهذا المبحث يمكننا القول بأنه في ظل التغيرات التي يعرفها قطاع الطاقة على المستوى العالمي و الأهمية المتزايدة التي عرفها الغاز الطبيعي من قبل الدول المنتجة و المستهلكة و هو ما ساعد على نمو تجارة الغاز ، فإن الجزائر كدولة مصدرة للغاز الطبيعي تسعى إلى إيجاد مكانة لها في التجارة الدولية للغاز في ظل تزايد الاستهلاك العالمي ، و تنويع زبائنها كما هو موضح من خلال المبحث الثاني.

* في 17 ديسمبر 2008 ، تم عقد اجتماع استثنائي لدول منظمة أوبك بوهران صدر من خلاله قرار بخفض سقف الإنتاج النفطي ب 2.2 مليون برميل يوميا لم يكن له تأثير على رفع الأسعار.

[1] - جريدة الخبر ، يومية وطنية إخبارية ، ليوم 28 ديسمبر 2008 ،العدد 5511، ص 13 .

المبحث الثاني : تسويق الغاز الطبيعي الجزائري

في ظل تطور الطلب العالمي على الغاز الطبيعي الذي شهد ارتفاعا كبيرا مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى و الذي أدى بدوره إلى تطور التجارة الدولية للغاز بسبب النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ذات الاستهلاك الواسع للغاز الطبيعي و دخول عدد كبير من الشركات الكبرى للاستثمار في الصناعة الغازية ، تسعى الجزائر إلى إيجاد مكانة لها في السوق الدولية للغاز في ظل توفر احتياطات غازية هائلة بها و قاعدة صناعية ضخمة.

و من خلال هذا المبحث سنوضح :

- الزبائن الحاليين للجزائر في مجال الغاز الطبيعي .
- الزبائن المستقبليين للجزائر في مجال الغاز الطبيعي.

المطلب الأول : الزبائن الحاليين للجزائر في مجال الغاز الطبيعي

من خلال هذا المطلب سنوضح أهم الدول المستهلكة للغاز الجزائري و ذلك من خلال إبراز مكانة الغاز الطبيعي في كل دولة و مدى اعتمادها على الغاز الجزائري و أهم العقود المبرمة مع الجزائر في هذا المجال.

1 - إيطاليا :

يعتبر قطاع الطاقة في ايطاليا قطاع استراتيجي يرتكز بالدرجة الأولى على النفط و الغاز اللذان سجلا نسبة استهلاك بلغت 82% من الاستهلاك الوطني الإجمالي لسنة 2004 ، مما أدى بالدولة إلى اعتماد و اتخاذ إجراءات للنظام الطاقوي تعتمد بنسبة 91% على الوقود الأحفوري في حين بلغت نسبة الموارد الأخرى من الطاقة 9% ، و يمتاز التأمين الطاقوي في ايطاليا بالأغلبية العظمى للمواد المستوردة من الغاز الطبيعي 85% و المنتوجات البترولية بنسبة 97% [1]، أما أسواق المنتجات الأخرى فقد شهدت توسعا في السنوات الأخيرة إلا أنها تعد نسبا ضئيلة لا يمكن الاعتماد عليها. و خلال السنوات (10 إلى 15) الأخيرة قامت ايطاليا بتدعيم مستمر لقطاع الطاقة الكهربائية الذي يمتاز بالتنوع بين النفط و الغاز ، حيث يساهم النفط بقدر كبير في توليد الكهرباء ، غير أنه شهد تدهورا كبيرا من 47% سنة 1990 إلى 19% سنة 2004 ، في حين ارتفعت حصة الغاز الطبيعي من 18% سنة 1990 ليصل نسبة 43% سنة 2004[2].

و في ظل الارتفاع الكبير في الطلب على الغاز الطبيعي تعد الجزائر أهم شريك غازي لإيطاليا، و ما يميز الصادرات الغازية الجزائرية نحو إيطاليا هو أنها تتم بطريقتين غاز طبيعي مميع " GNL " و

[1] - Eurostat statistical books, Energy Statistics to support EU policies and solution ,2007 édition , p 49 . disponible sur le site internet : http:// europa . eu / eurostat.

[2] - Idem , page 49.

نقل بالأنابيب، مما يبرز أهمية العلاقات الجزائرية الإيطالية في مجال المبادلات الغازية ، حيث بلغ اعتماد ايطاليا على الغاز الجزائري نسبة 39% سنة 2006[1].

و يتم تزويد إيطاليا بهذه الكميات وفق عدة عقود منها ما يتعلق بالغاز الطبيعي المميع " GNL " و منها ما يخص الغاز الطبيعي المصدر عن طريق الأنابيب (كما هو موضح في الجدولين 13 و 14)، و قد تم التوقيع مؤخرا في 15 نوفمبر 2006 على خمسة عقود بيع / شراء للغاز الطبيعي عبر المشروع غالسي Galsi مع كل من Edison بحجم 2 مليار م^3 ، Enel بحجم 2 مليار م^3 ، Hera بحجم 1 مليار م^3 ، Escopiave 0.5 مليار م^3 ، و مع World Energy بحجم 0.5 مليار م^3 .[2]

2 – اسبانيا :

لاسبانيا تجربة كبيرة في إطار النمو الاقتصادي و انتقال سريع في مجال الصناعة و التصنيع خلال ال 20 سنة الماضية ، خاصة بعد التحاقها بالإتحاد الأوروبي سنة 1986 ، و عاقب هذا النمو نموا سريعا في ميدان استهلاك الطاقة ، حيث يتميز النظام الطاقوي لإسبانيا بالتبعية المتزايدة لمصادر الطاقة مثل النفط و الطاقة النووية و الموارد المتجددة و التي تمثل على التوالي 50% ، 13% ، 7% من حجم الاستهلاك الإجمالي الداخلي لسنة 2004 ، مع التغير الجذري بين الوقود الصلب و الغاز الطبيعي حيث شهد الأول انخفاض في الاستهلاك من 28% سنة 1985 إلى 15% سنة 2004 بينما ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي من 3% إلى 18% خلال نفس الفترة [3].

ففي الوقت الذي تتميز فيه احتياطاتها من النفط و الغاز بالضآلة لم يتعدّ إنتاجها المحلي من الغاز الطبيعي 1.2% من الاستهلاك الداخلي سنة 2004 في حين بلغ إنتاج النفط حوالي 0.4% موجه بصفة كلية للاستهلاك الوطني ، و من أجل تلبية احتياجاتها المتنامية في مجال الطلب و التي فاقت 50% منذ انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي ، تتجه إلى الاستيراد لتأمين تموينها خاصة في مجال الغاز الطبيعي[4].

و تتوفر اسبانيا على أسواق كبيرة للغاز الطبيعي كما أن لها إمكانيات هائلة تتمثل في محطات التزويد إضافة إلى المساعي و الجهود المختلفة من أجل تأمين مصادر الغاز الطبيعي الذي يعتبر نقطة وصل مع الدول المجاورة بفضل العامل الجغرافي و قنوات التزويد بالغاز الطبيعي من الجنوب إلى غرب الإتحاد الأوروبي.

---

[1] - Jaques Percebois , les perspectives d'approvisionement de l'Europe en gaz naturel , université de paris Dauphine (CGEMP) , 22 mai 2007 . www . sceco . univ – montp 1 . fr / creden. Le 30-05-2007 , 10 :58

[2] - La revue sonatrach , n^0 52 mai 2007, Alger capitale mondiale du GNL en 2010 , op.cit , page 27 .

[3] - Eurostat statistical books, 2007 édition , op. cit , p39.

[4] - Idem , p41.

و تقوم اسبانيا باستيراد الغاز الطبيعي بنوعيه من دول شمال إفريقيا ، و تعد الجزائر أحد الممونين الرئيسيين لإسبانيا بالغاز الطبيعي حيث قدرت سنة 2006 بنسبة 52% [1]، و تربط بينهما عدة عقود تجارية (الجدول رقم 13) أولها عقد الجزائر – إيناغاز الموقع سنة 1992 و الذي يتم بموجبه تزويد اسبانيا بالغاز إلى غاية سنة 2020 بشحنة 6 ملايير م^3 ، و قد تم إرسال أول شحنة منه سنة 1996 عن طريق الأنبوب الغازي الذي يربط الجزائر بإسبانيا و البرتغال مرورا بالمغرب .

3- فرنسا:

يرتكز النظام الطاقوي الفرنسي على مبادئ طاقوية تسمح لفرنسا بإتاحة الطاقة لكل مجتمعاتها إضافة إلى حماية البيئة و تأمين سياسة العرض ، و يغلب على النظام الطاقوي الطاقة النووية التي بلغت 42% من حجم الاستهلاك الداخلي الإجمالي لسنة 2004 يليها النفط بمعدل 34% ، ثم الغاز ب 14% (انظر الجدول رقم 23) . إن الموارد المتجددة و الفحم يمثلان حوالي 2/1 الاستهلاك الطاقوي لفرنسا لكونها لا تعتمد بصورة كبيرة على الوقود الأحفوري مقارنة مع بعض دول الإتحاد الأوروبي ، كما أن حجم الاحتياطي من النفط و الغاز يبقى ضئيل جدا حوالي 2.8% من النفط و 1.6% من الغاز في سنة 2004.[2]

و على الرغم من أن فرنسا تستورد الوقود الأحفوري فإن تبعيتها تبقى مميزة مقارنة مع باقي دول الإتحاد الأوروبي و ذلك للدور الذي تلعبه الطاقة النووية فيها ، حيث يرتكز قطاع الكهرباء في فرنسا بصورة أساسية على الطاقة النووية و التي بلغت 78% من الإنتاج سنة 2004 [3]، في حين أن الغاز الطبيعي على خلاف باقي دول الإتحاد الأوروبي كان موجها إلى قطاعات أخرى مثل السكن و الصناعة.

و تعتبر الجزائر من الموردين الرئيسين بالغاز الطبيعي المميع لفرنسا (12% من الوردات الغازية لفرنسا سنة 2006) مما دفعها إلى تمديد آجال عقد الغاز الذي يربط بين غاز فرنسا و سوناطراك إلى غاية 2019 ، كما أن الشراكة التي تجمع الشركتين على مدى 42 سنة دعمت في نهاية سنة 2006 بعقد جديد على مدى 20 سنة و المتعلق بشراء حوالي مليار م^3 من الغاز الموجه إلى النقل عبر ميدغاز[4]، هذا فضلا عن تزويدها بالغاز الطبيعي عبر شبكة الأنابيب من خلال مشروعها الذي بدأت بإنجازه سنة 1999 و القائم على توسيع الأنبوب الغازي الجزائري " GEM " ، ليصل إلى فرنسا و بلجيكا و سويسرا و ألمانيا ، و الذي سيساهم في الرفع من قدرة الجزائر التصديرية بتسعة ملايير م^3 من الغاز سنويا ، كما سيؤدي إلى تغطية العجز الغازي المستقبلي لفرنسا.

---

[1] - Jaques Percebois , les perspectives d'approvisionement de l'Europe en gaz naturel , op.cit .

[2] - Eurostat statistical books, 2007 édition , op. cit , p 45.

[3] - Idem , p 45.

[4] - GAZ DE FRANCE : contrats de GNL prolongés jusqu'en 2019 en Algérie . www . boursorama . com . le 19-04-2007, 10 :07.

4 - بلجيكا :

تفتقر بلجيكا للمواد الطاقوية و هي تعتمد في الغالب على الاستيراد ، حيث بلغ حجم الاستهلاك الداخلي الإجمالي للوقود الأحفوري 75% في حين سجلت الطاقة النووية نسبة 22% سنة 2004 كما هو موضح في الجدول رقم 23 . و تعتمد عملية توليد الكهرباء بصفة رئيسية على الطاقة النووية بالرغم من انخفاض نسبة مساهمتها في الفترة 1990-2004 من 60% إلى 55% ، في حين أن الغاز الطبيعي أصبح عنصرا هاما في توليد الكهرباء بنسبة 25% سنة 2004 مقارنة ب 8% سنة 1990[1].

حيث ابتداء من سنة 2000 ، أصبح الغاز الطبيعي يمثل نسبة هامة في الميزانية الطاقوية البلجيكية ، و يتوقع أن تشهد السوق البلجيكية ارتفاعا في معدل الاستهلاك الغازي في السنوات المقبلة، و من أجل إشباع طلباتها المتزايدة تم توقيع عدة عقود منذ منتصف التسعينات لضمان تموينها المستقبلي مع كل من روسيا و النرويج و هولندا.

أما عن مكانة الجزائر في سوق بلجيكا ، فهي تزود الشركة البلجيكية " Distrigaz " ب 4.5 مليار م^3 من الغاز المميع إلى غاية سنة 2016 حسب العقد المبرم بين الطرفين (الموضح في الجدول رقم 14) ، كما سيسمح توسيع أنبوب الغاز الجزائر- أوروبا مستقبلا و الذي يمر عبر بلجيكا بنقل كميات إضافية من الغاز الجزائري إليها.

5- البرتغال :

تعتمد صادرات البرتغال مثل باقي دول الإتحاد الأوروبي على قطاع الوقود الأحفوري و ذلك للاحتياجات الطاقوية المتزايدة باتجاه الفحم و الغاز الطبيعي المميع و الغاز الطبيعي و النفط و التي تقدر بحوالي 83% من استهلاك الطاقة سنة 2004 [2]، و نظرا للاهتمام المتزايد بقطاع الطاقة ، عرفت البرتغال تحسنا و تنوعا في البنى التحتية في مجال النقل و التوزيع التي شكلت عناصر هامة في إعادة تنظيم قطاع الطاقة بها.

و يعتبر البرتغال البلد الأكبر من حيث إنتاج الطاقة الكهربائية ، حيث سجل نموا حقيقيا في توليد الطاقة عن طريق الغاز الطبيعي خلال العشر سنوات الماضية من 1995 إلى 2004 و التي بلغ إنتاج الكهرباء فيها 26% و في نفس الوقت انخفض إنتاج الكهرباء عن طريق النفط[3].

و من المتوقع أن يتطور الطلب على الغاز الطبيعي بصورة سريعة خاصة في مجال إنتاج الكهرباء، إلا أن البرتغال تعاني من أحادية التموين بالغاز ، إذ يتم تزويدها بالغاز بصفة شبه كلية عن

---

[1] - Eurostat statistical books, 2007 édition , op. cit , p11 .

[2] - Idem , p 83.

[3] - Idem, p 83.

طريق الجزائر (حيث يتم تموينها بالغاز الجزائري بنسبة 63% [1]) من خلال أنبوب الغاز الجزائر-أوروبا مرورا بالمغرب ، و أول شحنة جزائرية نحو البرتغال كانت سنة 1997 تجسيدا للعقد المبرم بين الطرفين سنة 1994 ، و الذي يستمر حتى سنة 2020 ، حيث تزود الجزائر بموجبه البرتغال ب 205 مليار م^3 من الغاز سنويا خلال طول مدة حياة العقد (الموضح في الجدول رقم 13).

6– اليونان :

يتميز النظام الطاقوي اليوناني بالنمو المستمر و ذلك لتوفر و ترابط مصادر الطاقة ، حيث يسيطر النفط و الفحم بحوالي 95% من الاستهلاك العام[2] ، و يعتبر الاعتماد على النفط و الفحم أهم إستراتيجية لليونان خاصة بعد أزمة الطاقة في سنوات السبعينات ، إلا أنه خلال سنوات التسعينات أخذت موقفا مغايرا تمثل في تخفيض التبعية المتزايدة للنفط و الفحم في توليد الطاقة الكهربائية مع إتاحة الغاز الطبيعي و توسيع مجالات استعماله.

حيث أن دخول الغاز الطبيعي في النظام الطاقوي لليونان سنة 1998 شكل تنوعا في الطاقة، حيث سجل الغاز الطبيعي ارتفاعا من 0 إلى 7% من الاستهلاك بحلول سنة 2004 و تعتبر روسيا أكبر ممون بالغاز لليونان بنسبة 82% ، كما تقوم الجزائر بتموين اليونان بالغاز الطبيعي المميع من أجل ضمان أمن تموينه[3].

7 – الولايات المتحدة الأمريكية:

مر قطاع الطاقة في الولايات المتحدة منذ أزمة النفط لسنة 1970 بعدة تغييرات ، سجل من خلالها أرقاما متزايدة و تبعية دائمة خاصة في مجال الفحم حيث وصلت نسبة استهلاكها منه ما يعادل 50% من الاستهلاك الإجمالي للطاقة في الولايات المتحدة سنة 1970 في حين شهدت هذه النسبة انخفاضا إلى 16% سنة 2004[4].

كما انخفضت نسبة الاعتماد على الفحم في توليد الطاقة الكهربائية إلى 3/2 سنة 1990 و إلى 33% سنة 2004 ، و يعود الانخفاض في استعمال الفحم إلى الاستعمال المتزايد و الكبير للغاز الطبيعي و الذي تبلغ نسبته في السنوات الأخيرة حوالي 38% من الاستهلاك العام و 40% من توليد الطاقة الكهربائية[5].

و تعتبر الولايات المتحدة ثالث أكبر مستورد للغاز الطبيعي في العالم بعد كوريا و اليابان، بعد أن كانت تمثل سوقا قائما بذاته يتوفر على إمدادات و احتياطات كافية.

---

[1] - Jaques Percebois , les perspectives d'approvisionement de l'Europe en gaz naturel , op.cit .

[2] - Eurostat statistical books, 2007 édition , op. cit , p 35.

[3] - Idem , p 36 .

[4] - Idem , p 103.

[5] - Idem , p 104 .

و قد بلغ استهلاكها عام 2006 نحو 619.7 مليار م^3 أي ما يعادل 22% من الاستهلاك العالمي للغاز و البالغ 2851 مليار م^3 [1].كما تعتبر هذه السوق في مصاف الأسواق الإستراتيجية بالنسبة للجزائر .

جدول رقم (23) : استهلاك الطاقة في الدول المستوردة للغاز الجزائري سنة 2004.

الوحدة : نسبة مئوية (%)

	نفط	غاز طبيعي	فحم	الطاقة النووية	الطاقة الكهرومائية	مادة حية	مواد أخرى
الولايات المتحدة	35	38	16	9	0.21	1	-
البرتغال	57	13	13	-	3	11	3
اسبانيا	49	18	15	12	2	4	-
ايطاليا	45	36	9	-	2	2	5
بلجيكا	37	27	11	24	0.05	2	-
فرنسا	34	14	5	42	2	4	-

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على :
Eurostat statistical books, Energy Statistics to support EU policies and solution ,2007 édition, op.cit , pages 11,35,36,39,45,49,83,103,104.

زيادة على الزبائن الحاليين للجزائر في مجال التزويد بالغاز الطبيعي تملك الجزائر آفاقا واسعة في كسب زبائن جدد كما هو مبين في المطلب الثاني.

المطلب الثاني : الزبائن المستقبليين للجزائر في مجال المبادلات الغازية

تسعى الجزائر من خلال تطوير مشاريعها الغازية القائمة إضافة إلى الهياكل الغازية الجديدة إلى توطيد علاقاتها و رفع صادراتها باتجاه دول مستوردة جديدة أهمها:

- ألمانيا و سويسرا من خلال تمديد مشروع أنبوب الغاز " GME " الذي يربط الجزائر بإسبانيا عن طريق المغرب.
- بولونيا التي أبدت اهتمامها بالغاز الطبيعي الجزائري خاصة بعد انقطاع الغاز الروسي عن الدول الأوروبية ، إلا أن توريدات الغاز الجزائري إلى بولونيا لا يمكن أن يبدأ إلا بعد إنشاء أنبوب "Swinoujscie " بقرب الحدود الألمانية و المتنبأ به في 2011.
- تركيا التي تعرف هي الأخرى نموا سريعا خاصة في قطاع الكهرباء ، حيث تتعلق الواردات الغازية المستقبلية لتركيا بالغاز الروسي المنقول عن طريق أنبوب الغاز الرابط بينهما عبر البحر الأسود، و الغاز الجزائري حيث تعتبر الجزائر ممون غازي حديث لتركيا من خلال العقد المبرم بينهما ، و الذي يستمر إلى غاية 2014 مما يسمح بتقليل تبعية تركيا للغاز الروسي و تصدر الجزائر 3 ملايير م^3 من غازها سنويا إلى تركيا. و اليوم ترتب تركيا و بأكثر من

[1] - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2007 , www.bp.com / statistical review,op.cit.

21 مليار م^3 من الغاز المتأتي من روسيا و الجزائر ، من نيجيريا و إيران سادس سوق متوسطي. و من المتوقع أن تصبح ثالث سوق بعد ايطاليا ، فرنسا، في آفاق 2020 باستهلاك يقدر ب 64 مليار م^3 و من أجل ذلك ضاعفت عقودها مع مختلف المصادر المحيطة بها ، و التي يمكن أن تؤمن لها الطلب المتنامي على الغاز (روسيا ، الجزائر ، نيجيريا ، ايران ، أزربيجان ، تركمنستان ، مصر ، العراق) [1].

و انطلاقا من عرضنا لأهم الزبائن الحاليين و المستقبليين للجزائر في مجال الغاز الطبيعي تعتبر دول الإتحاد الأوروبي أهم المتعاملين الغازيين مع الجزائر في مجال الطاقة عموما و الغاز الطبيعي بصفة خاصة ، مما جعل من الأهمية إدراج مكانة الغاز في هذه الدول و هو ما سنوضحه في المبحث الثالث.

[1] La revue : Energie & Mines , n^0 3 , novembre 2004 , p 119.

المبحث الثالث: الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي

يعتبر الغاز الطبيعي أساس و مستقبل التنمية الطاقوية للإتحاد الأوروبي لاسيما قطاع الكهرباء، كما أن سياسة تأمين تموينه بهذه الطاقة تعتبر قضية ضرورية في التوزيع المنتظم و المتواصل للغاز، إلا أن شروط تموين الإتحاد الأوروبي تخضع اليوم إلى تحولات عميقة بفعل تحرير أسواقها ، حيث تفرض تعليمة الغاز بالموازاة مع تعليمة الكهرباء على دول الإتحاد الأوروبي فتح شبكات النقل أمام الزبائن المؤهلين * و الانفصال بين نشاطات النقل و التخزين و التوزيع و وضع سلطة مستقلة للتنظيم.

و من خلال هذا المبحث سنوضح النقاط التالية:

- الإطار العام لسوق الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي.
- إجراءات انفتاح السوق الأوروبي و أثره على تموين الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول : الإطار العام لسوق الغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي

و من خلاله سنوضح مكانة الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي و حركية الغاز الطبيعي في أوروبا على المدى الطويل.

1 – مكانة الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي:

يحتل قطاع الطاقة مكانة هامة في دول الإتحاد الأوروبي ، بالرغم من أن معظم دوله فقيرة نسبيا من الموارد الطاقوية ، إلا أنه يعتمد على الوقود الأحفوري بنسبة 84% من الحجم الإجمالي للاستهلاك ، كما يعتمد على مصادر الطاقة الأخرى كالطاقة النووية ، الطاقة الكهرومائية كما هو موضح في الجدول .

جدول رقم (24) : تطور استهلاك أنواع الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي.

الوحدة : نسبة مئوية (%)

	1997	2004	2005	2006	2007
نفط	41	40.5	41	40.5	40.22
غاز طبيعي	21.5	24.26	24.8	24.7	25
فحم	20	18	17	17.9	18.22
طاقة نووية	12.5	13	13	12.6	12.13
طاقة كهرومائية	5	4.24	4.2	4.3	4.43

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على :

Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. Op, Cit.

* الزبون المؤهل : الزبون الذي يتمتع بحق إبرام عقود التموين بالغاز الطبيعي مع منتج أو مع موزع أو مع وكيل تجاري يختاره ، و لهذا الغرض له حق استخدام شبكة النقل بواسطة الأنابيب و / أو التوزيع.

و الذي يتبين من خلاله الأهمية التي حظي بها الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة ، ففي ظل الاحتياطات العالمية المتوفرة و المقدرة بحوالي 177.36 ترليون م^3 فإن الإتحاد الأوروبي لا يتوفر إلا على 3% من الاحتياطي العالمي في كل من النرويج ، هولندا و المملكة المتحدة [1].

و الأكثر من ذلك أن استهلاك الغاز في دول الإتحاد الأوروبي في تزايد مستمر بالرغم من ارتفاع مصادر الطاقة الأخرى كالرياح في السنوات الأخيرة إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة بسبب سيطرة النفط على قطاع النقل و سيطرة الغاز الطبيعي و الفحم على قطاع توليد الطاقة الكهربائية. حيث أن الطلب المتزايد على الكهرباء داخل الإتحاد الأوروبي إضافة إلى الاهتمام المتزايد بحماية البيئة ساهما في تغيير مساهمة ميزانية الطاقة في السنوات الأخيرة (15-20 سنة) ، فبعد أن كانت مساهمة المواد الصلبة و النووية تمثل حوالي 70% من إنتاج الطاقة الكهربائية سنة 1990[2] انخفضت حصة هذه الأخيرة في سنة 2007 ليحل محلها الغاز الطبيعي كوقود هام ، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الإنتاج من 7% إلى 25% خلال نفس الفترة (1990-2007) [3]، مما أحدث تغيرات جذرية في بنية النظام الطاقوي للإتحاد الأوروبي.

و نظرا لهذه التغيرات و الاهتمام المتزايد الذي أولته دول الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة سنبين فيما يلي مدى اعتماد هذه الدول على الغاز الطبيعي في الاستهلاك و قدراتها الإنتاجية منه .

2 – تطور إنتاج و استهلاك الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي:

2 - 1 – تطور إنتاج الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي:

سجل إنتاج الغاز الطبيعي ابتداء من سنة 2000 انحطاطا في العديد من دول الإتحاد الأوروبي بالرغم من نضج أنشطة الاستكشاف في المنطقة مما زاد من التبعية الخارجية لهذه الدول. حيث انخفض إنتاج الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2003 بما يعادل 3% ، مع ارتفاع ضئيل سنة 2004 ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى مسجلا بذلك أدنى مستوى له منذ بداية سنة 2000، حوالي 192 مليار م^3 سنة 2007 .

[1] - Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. Op, Cit.
[2] - Eurostat statistical books, 2007 édition , op. cit , p 6.
[3] - Idem, p6.

جدول رقم (25) : تطور إنتاج الغاز الطبيعي في أهم الدول المنتجة بالإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2007.

الوحدة : بليون متر مكعب.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المملكة المتحدة	108.4	105.8	103.6	102.9	96.4	88.2	80.0	72.4
هولندا	57.3	61.9	59.9	58.4	68.8	62.9	65.3	64.5
ألمانيا	16.9	17.0	17.0	17.7	16.4	15.8	15.6	14.3
ايطاليا	15.2	14.0	13.4	12.7	11.9	11.1	10.1	8.9
الدنمارك	8.1	8.4	8.4	9.0	9.4	10.4	10.4	9.2
بولندا	3.7	3.9	4.0	4.0	4.4	4.3	4.3	4.3
رومانيا	13.8	13.6	13.2	13.0	12.8	12.4	11.9	11.6
دول الاتحاد الأوروبي	**231.2**	**232.4**	**227.4**	**223.9**	**227.8**	**212.3**	**204.9**	**191.9**

Source : Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. Op, Cit.

و من خلال الجدول يتبين لنا أن كل من ايطاليا و الدنمارك في مقدمة الدول التي خفضت إنتاجها من الغاز خلال الفترة 2006-2007 بنسبة 11.5% ، تليهما المملكة المتحدة ب 9.5% التي تعتبر البلد المنتج الأول للغاز في الإتحاد الأوروبي و التي تواجه تضخم في الإنتاج منذ سنة 2000 ، ثم ألمانيا بنسبة 8.4% ، أما باقي الدول فقد خفضت إنتاجها بنسب ضئيلة تتراوح بين 1% و 3%[1].

2 – 2 – الطلب على الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي و ضرورة الاستيراد:

عرف استهلاك الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي ارتفاعا مستمرا في السنوات الأخيرة ، فمنذ سنة 2000 ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي ب 2.7% ليصل في سنة 2007 إلى 481.9 مليار $م^3$ ، كما هو موضح في الجدول رقم 26.

و هذا الارتفاع يعود أساسا إلى زيادة الطلب من طرف الدول ال 15 في الإتحاد الأوروبي التي استهلكت لوحدها ما مقداره 410 مليار $م^3$ ، في حين أن الدول الأعضاء الجديدة لم تحقق نسب استهلاك مرتفعة إذ تراوح معدل الاستهلاك لهذه الدول بين 2.44 % في المجر و 0.7% في بولغاريا سنة 2007 ، بينما انحصرت النسب المرتفعة في الدول 15 ، حيث بلغت أعلى نسبة استهلاك في المملكة المتحدة 19% ، ألمانيا 17% ، ايطاليا 16%. و في المقابل سجل انخفاظ ملحوظ في نسب استهلاك الغاز في كل من سلوفاكيا ، جمهورية تشيك ، النمسا ، فنلندا ، رومانيا بمعدلات تتراوح بين 4% و 10%.

[1] - النسب المذكورة ، اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم 25 .

جدول رقم (26) : تطور استهلاك الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2007.

الوحدة : بليون متر مكعب.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المملكة المتحدة	96.9	96.4	95.1	95.4	97.4	94.9	90.0	91.4
ألمانيا	79.5	82.9	92.6	85.5	85.9	86.2	87.2	82.7
ايطاليا	64.9	65.0	64.6	71.2	73.9	79.1	77.4	77.8
فرنسا	39.7	41.7	41.7	43.3	44.5	45.8	44.1	41.9
هولندا	39.2	39.1	39.3	40.3	41.1	39.5	38.3	37.2
اسبانيا	16.9	18.2	20.8	23.6	27.4	32.4	33.7	35.1
الإتحاد الأوروبي15	373.8	381	392.6	400.6	413	412.3	414.7	409.9
الدول الأعضاء الجديدة	66.6	69	58.5	71	72.1	74.2	75	72
المجموع	**440.4**	**450.0**	**451.1**	**471.6**	**485.1**	**495.5**	**489.7**	**481.9**

Source : Peter Davies, BP , Statistical review of world energy , Juin 2008. Op, Cit.

و في ظل انخفاض الإنتاج و تزايد الاستهلاك ارتفعت واردات دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي حيث بلغت سنة 2006 ما يعادل 57% ، و من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ما يعادل 84% في آفاق 2030[1].

و تستورد دول الاتحاد الأوروبي الغاز الطبيعي من ثلاث مصادر رئيسية هي : روسيا ، حيث بلغت نسبة اعتمادها على الغاز الروسي سنة 2006 ما يعادل 46% ، بينما لبت النرويج حوالي 27% من حاجيات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في نفس السنة ، و ساهمت الجزائر في تلبية هذه الحاجات بنسبة 20%[2]. إضافة إلى الغاز المستورد من نيجيريا ، مصر ، قطر ، و باقي الدول كما هو موضح في الجدول.

[1] - CHEVALIER Jean Marie, PERCEBOIS Jacques, Gaz et électricité : un défi pour l'Europe et pour la France. Conseil d'analyse économique, La documentation Française, Paris, 2008, p 57.

[2] - PERCEBOIS Jacques, les perspectives d'approvisionement de l'Europe en gaz naturel , université de paris Dauphine (CGEMP) , 22 mai 2007 , op.cit.

جدول رقم (27) : تموين أهم دول الإتحاد الأوروبي في سنة 2006.

الدول	حصة الغاز في استهلاك الطاقة الأولية.	مصدر الغاز المستورد (المصادر الرئيسية) .
هولندا	%45	ألمانيا 41% ، النرويج 37% .
المجر	%44	روسيا 81% ، آخرون 19% .
ايطاليا	%40	الجزائر 39% ، روسيا 37% ، هولندا 13% .
المملكة المتحدة	%39	النرويج 72% ، بلجيكا 28% .
بلجيكا	%26	هولندا 42% ، النرويج 37% ، الجزائر 17% .
ألمانيا	%23	روسيا 45% ، النرويج 32% ، هولندا 23% .
النمسا	%23	روسيا 82% ، النرويج 14% .
الدنمارك	%23	-
اسبانيا	%18	الجزائر 52% ، نيجيريا 18% ، قطر 14% .
جمهورية التشيك	%17	روسيا 74% ، النرويج 26% .
فرنسا	%15	النرويج 27% ، روسيا 21% ، هولندا 20% ، الجزائر 12% .
البرتغال	%13	الجزائر 63% ، نيجيريا 37% .
بولونيا	%13	روسيا 63% .
بولغاريا	%13	روسيا 100% .
الإتحاد الأوروبي 27	%24	روسيا 46% ، النرويج 27% ، الجزائر 20% ، آخرون 7% .

Source : PERCEBOIS Jacques, les perspectives d'approvisionement de l'Europe en gaz naturel , université de paris Dauphine (CGEMP) , 22 mai 2007 , op.cit.

و الذي يتبين من خلاله المكانة التي يحتلها الغاز في استهلاك الطاقة الأولية في معظم دول الإتحاد الأوروبي ، حيث تتراوح نسب استهلاكه بين 13% و 45% خلال سنة 2006 ، و المكانة الرئيسية للغاز الجزائري في تموين دول الإتحاد الأوروبي خاصة : البرتغال ، اسبانيا ، إيطاليا ، بلجيكا. و التي من المتوقع ارتفاعها مستقبلا في ظل تزايد الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي و توفر الهياكل الغازية المساعدة على ذلك.

3– حركية الغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي على المدى الطويل:

إن التنبؤات المرتبطة بمستقبل الغاز الطبيعي غير صحيحة و غير مبرهنة من قبل التسلسل التاريخي نظرا للحوادث غير المتوقعة التي يصادفها قطاع الغاز الطبيعي ، إلا أنه يمكن التنبؤ بمصير الطلب و الإنتاج من طرف الهيئات الخاصة بذلك .

فمن المتوقع أن تنخفض نسبة الإنتاج أكثر في السنوات المقبلة و ستكون ضعيفة جدا حتى عام 2010 و ذلك راجع إلى ما يحدث في الحقول الجديدة خاصة في المملكة المتحدة ، فحسب إحصائيات

الإدارة العامة (DG TREN)* في سنة 2006 ، سينخفض إنتاج الغاز الطبيعي في آفاق 2030 من 160 مليار م^3 إلى 114 مليار م^3 (- 30%) و سينخفض إلى ما يقارب نصف ذلك حسب توقعات (OME)** ، و يعود ذلك إلى انخفاض مستوى الاحتياطي من الغاز الطبيعي في الحقول ، كما أن عدد كبير من الشركات تبحث اليوم عن مناطق تتوفر فيها هذه الطاقة و تسعى إلى تحسين التكنولوجيات المستخدمة في هذا المجال[1].

و نظرا للاستهلاك الكبير لاحتياطات الغاز من طرف الإتحاد الأوروبي ، فإنه يحتاج إلى تمويلات إضافية خارجية من مناطق أخرى ما بين 125 مليار م^3 حسب إحصائيات الإدارة العامة (DG TREN) و 173 مليار م^3 (حسب OME) بحلول سنة 2030 لتعويض النقص في الإنتاج حتى و لو بقي الطلب مثلما هو عليه في سنة 2005[2].

و حسب تنبؤات الإدارة العامة (DG TREN) و المعلن عنها سنة 2006 فإن الطلب على الغاز الطبيعي من طرف الإتحاد الأوروبي سيرتفع بنسبة 24% خلال الفترة 2005-2030 ليصل إلى 666 مليار م^3 سنة 2030[3].

و يسعى الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1998 إلى تبني خيار انفتاح سوق الغاز الطبيعي و ذلك بإدراج عدة تعليمات تنص على التحرير الكلي للأسواق بهدف الحد من الاستهلاك المتنامي للغاز الطبيعي ، و تأمين التبادل الحر للغاز الطبيعي ، إضافة إلى تدعيم تأمين التموين و المنافسة ، كما سنينه من خلال المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تحرير سوق الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي

في ظل الأهمية الكبيرة التي حظي بها الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة (كما هي موضحة في المبحث الأول) و الاتجاهات المتزايدة نحو تحرير سوق الغاز في الدول المتقدمة و الدول النامية ، فمن الأهمية إعطاء فكرة عن تعليمة الغاز المرتبطة بتحرير سوق الغاز في دول الإتحاد الأوروبي.

تعود فكرة تحرير أسواق الغاز إلى التطور الكبير للمبادلات الغازية العالمية في العقود الأخيرة ، و تزايد الطلب العالمي على الغاز ، بالإضافة إلى تزايد أهميته بتصنيفه مورد الطاقة للقرن الحالي ، فحاولت الدول المستهلكة إيجاد ميكانيزمات جديدة تضمن تموينها بالغاز على المدى الطويل من خلال إرساء معالم المنافسة التامة بين الشركات الغازية الكبرى كخطوة أولى لتحرير تجارة الغاز العالمية .

---

* DG TREN : Direction générale transport énergie.

** OME : Observatoire Méditerrannéen de l'Energie.

[1] - Natural gas, supply and market security issues, Europe and its suppliers , observatoire mediterraneen de l'energie , Discussion Paper , June 2007 , p 7. www .ome . org . le 11-03-2008 , 14 :44.

[2]- Idem, p 8.

[3] - Idem, p8.

وتم انتهاج أسلوب جديد لضمان تجسيد الشفافية في المبادلات اصطلح عليه ب : أللانتظام "La déréglementation " في السوق الغازية حيث ظهر هذا الأسلوب لأول مرة في الولايات المتحدة في نهاية السبعينات ثم في بريطانيا حيث لم يقبل هذان البلدان أن تكون الصناعة الغازية بمعزل عن مبادئ اقتصاد السوق ، و مصطلح أللانتظام لا يعني غياب القواعد إنما يتعلق الأمر بإحلال تعليمة بأخرى أو نظام بآخر، و الهدف منه بالنسبة لسوق الغاز هو إحلال النظام السائد المبني على الاحتكار بنظام آخر يعتمد بالدرجة الأولى على المنافسة.

و ظهرت هذه الفكرة في أوروبا في بداية التسعينات عندما اجمع مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي على تبني الشفافية فيما يخص المعلومات حول أسعار الغاز في سنة 1990، ثم ناقش هذا المجلس المشاكل المتعلقة بالنقل في الشركات الكبرى للغاز في شهر مارس 1991. و لم يتطور هذا المفهوم في أوروبا حتى سنة 1998 بإصدار تعليمة الغاز الأوروبية و التي أعطت الحق للدول الأعضاء في الإتحاد بفتح أسواقها الغازية الداخلية تدريجيا بنسبة 20% على الأقل سنة 2000 و 28% سنة 2003 ثم بنسبة 33% في سنة 2008 [1].

لذلك اتجهت معظم هذه الدول نحو تطبيق هذه التعليمة و حققت البعض منها درجة انفتاح أكثر من الدرجة المطلوبة كحد أدنى.

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن مستويات الانفتاح المحققة ذات طابع وطني و لا تعكس المستوى الحقيقي للمنافسة في السوق الغازية على المستوى العالمي أو حتى القاري.

و أهم ما جاءت به تعليمة الغاز الأوروبية هو وضع شروط معينة للشركات الغازية حتى تصبح زبونا مؤهلا* " Eligible " يتم تطبيقها عبر ثلاث مراحل و هي :

- ✓ **المرحلة الأولى** : تفرض على جميع المستهلكين النهائيين الذين يستهلكون أكثر من 25 مليون $م^3$ من الغاز سنويا ، يجب أن يفتحوا أسواقهم على المنافسة الخارجية بنسبة 20% كأدنى حد بتاريخ 10 أوت 2000.

- ✓ **المرحلة الثانية :** كل المستهلكين النهائيين الذين يستهلكون أكثر من 15 مليون $م^3$ من الغاز سنويا يجب أن يفتحوا أسواقهم على المنافسة بنسبة 28 % قبل نهاية سنة 2003.

- ✓ **المرحلة الثالثة:** على هذه الشركات و التي تستهلك أكثر من خمسة ملايين $م^3$ من الغاز سنويا أن تحقق درجة انفتاح بنسبة 33 % قبل نهاية سنة 2008[1].

[1] -GADONNEIX Pierre , congré mondial du gaz du 06 au 09 Juin 2000, la revue : gaz d'aujourduit , p11.

* الزبون المؤهل : الزبون الذي يتمتع بحق إبرام عقود التموين بالغاز الطبيعي مع منتج أو موزع أو مع وكيل تجاري يختاره. و بهذا الغرض له حق استخدام شبكة النقل بواسطة الأنابيب أو التوزيع.

فشروط تأهيل الزبائن الغازيين تعتمد أساسا على تخفيض الاستهلاك من الغاز.

و بعد الفصل النهائي في أمر الزبائن المؤهلين أي الذين نجحوا في تحرير أسواقهم بالنسب المذكورة يتم دخول الخطوة التالية من إجراءات التحرير ، و هي دخول الشبكة الغازية (ATR)* حسب اختيارين يخصان الأسعار ، فإما أن يكون نفوذ منظم و يتم خلاله تسعير الغاز عموميا أو يستند إلى النفوذ المتفاوض عن طريق إقامة اتفاقيات تجارية ، و يمكن للزبائن المؤهلين دمج الاختيارين معا، كاختيار التسعيرة العمومية من أجل التوزيع و السعر التفاوضي من أجل النقل ، بشرط أن تضمن هذه الأسعار التموين للمستهلكين (أفراد أو مؤسسات) بالغاز و بأسعار مقبولة و تكون شروط المنافسة متساوية وتتم في شفافية تامة.

و أهم تفوق لتعليمة الغاز هو النفوذ غير التمييزي ، حيث تمنح الدخول أو النفوذ إلى شبكة مؤسسات الغاز دون تمييز بين استعمالات الشبكة.

كما أن درجة سرعة انفتاح السوق تختلف من دولة إلى أخرى ، و لتجنب الاختلافات التي تجلب المنافسة غير المشروعة ، و هي اختلافات تحدث في النفوذ إلى الشبكة ، تعليمة الغاز أحدثت شروطا مؤقتة تسمى – شروط تبادل- و التي تضع احتمال رفض النفوذ إلى الشبكة لزبون مؤهل في الدول الأعضاء التي فتحت مسبقا سوقها و التي لا تطلب سوى الصرامة الضئيلة لتعليمة الغاز ، التي من الدول الأعضاء أين نجد نفس الزبون غير مؤهل ، و هذه الترتيبات من أجل هدف هو ضمان شروط المنافسة المتساوية التي تسمح للدول الأعضاء بالتحرر بالسرعة التي تفرضها التعليمة ، دون تعريض صناعتها إلى منافسة غير مشروعة من طرف ممولي الغاز الموجودين في الدول المتفتحة على السوق ببطء.

كما تتنبأ تعليمة الغاز بمجموعة من الأنظمة العابرة و هي [2]:

✓ **عقود خذ أو ادفع : "*Take or Pay*" :**

إن وجود المنافسة في الصناعة الغازية من شأنها أن تفقدها حصة في السوق في إطار العقود المسماة " خذ أو ادفع " و هي عقود طويلة الأجل ، و التي بمقتضاها يتعهد المشتري بالأخذ و الدفع ، أو في كل الحالات بتسديد جزء هام من الكمية الموجودة في العقد و إن لم يستطع بيع الغاز.

---

[1] -Commission de régulation de l'énergie Rapport d'activité , Juin 2004. Disponible sur le site web : www.cre.fr . Le 26-07-2007 , 17:22.

* ATR : Accés des tiers aux réseaux.

[2] - Djoudi fahima , Sentouh lamia, Impact de la nouvelle loi des Hydrocarbures sur la commercialisation du gaz naturel, mémoire de fin d'études , option études et recherches commerciales, Institu National du Commerce , 2006, P42-43.

إن تزايد المنافسة تدريجيا مع تطور السوق الداخلي يمكنها أن يجلب انخفاض حساس للسعر و الذي يؤدي بدوره إلى مشاكل مالية صعبة للشركات الغازية التي وقعت التزامات " خذ أو ادفع " بسعر مرتفع.

و لهذا تتنبأ التعليمة بميكانيزمات لحماية إحدى الاحتمالات :

ففي حالة وجود صعوبات اقتصادية مرتبطة بشرط " خذ أو ادفع " النفوذ إلى الشبكة يمكن أن يكون آخر دافع مؤقت مرفوض من أجل حماية سوق الممولين ، و قبل رفض النفوذ المعلن عنه من طرف السلطات الوطنية و الموافق عليه من طرف اللجنة الأوروبية ، على الشركة أن تأخذ بعين الاعتبار الحلول البديلة الأقل تقييدا مثل : البحث عن منافذ أخرى لغازها في أسواقها الداخلية.

✓ **الأسواق البارزة** [1] :

الأنظمة العابرة مرتبطة أيضا بالأسواق البارزة و بالمناطق التي كانت بها أولى التموينات التجارية للغاز منذ عشرة أعوام قبل دخول تعليمة الغاز ، و هذا يطبق خاصة في دولتين متوسطيتين هما: البرتغال و اليونان أين تطور سوق الغاز هو الأكثر حداثة للمجموعة الأوروبية.

✓ **الأسواق غير المرتبطة بالشبكة العابرة للقارات** [2]:

و هو تصريح مماثل لسابقه يتمثل في منح الدول الأعضاء الذين هم غير موصولين مباشرة بالشبكة الدولية لدولة أخرى عضوة ، و اللذين لهم ممول واحد خارجي أساسي يحتل حصة تفوق 75% في السوق.

و بسبب الإجراءات الطويلة و المعقدة أحيانا التي تضمنتها تعليمة الغاز الأوروبية طالبت الدول الأعضاء في اجتماع 23 مارس 2001 " حول تقسيم مسيرة تحرير السوق الأوروبية " بالإسراع بتحرير هذه السوق دون التطبيق الحرفي لتعليمة 1998 ، حيث اقترحوا تطبيق الانفتاح العام للسوق الأوروبية منذ سنة 2005 ، و على هذا يصبح لكل المستهلكين الحرية الكاملة في اختيار ممونيهم بالغاز ، مع إنشاء سلطة تنظم ذلك في كل دولة أوروبية على حدا .

و في جوان 2003 تبنى الناطق الأوروبي تعليمة جديدة " التعليمة 55/2003 " التي تهدف إلى إجبار الدول الأعضاء على تسريع انفتاح أسواق الغاز الطبيعي ، حيث تم هذا الانفتاح على درجات متباينة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (28) : درجة انفتاح السوق الغازية في دول الإتحاد الأوروبي.

	10 أوت 2000	10 أوت 2003	1 جويلية 2004	1 جويلية 2007
التعليمة الأولى	**%20**	**%28**		**%33**
التعليمة الثانية			**%100** *	**%100**

[1] - بن مداني نعيمة ، علي بلقاسم صفية ، كبش إيمان ، مكانة الغاز الطبيعي الجزائري في السوق الاوروبية – دراسة حالة سوناطراك – مذكرة لنيل شهادة اليسانس ، جامعة الجزائر 2005 ، ص 36 .

[2] - نفس المرجع ، ص 36.

ألمانيا	%100	%100	%100	%100
النمسا	%50	%100	%100	%100
بلجيكا	%47	%65	%90	%100
قبرص			D	D
الدنمارك	%30	%100	%100	%100
اسبانيا	%67	%100	%100	%100
استونيا		%80	* %100	%100
فلندا	%90	%90	%90	%100
فرنسا	%20	%37	* %100	%100
اليونان	D	D	D	D
المجر		%41	* %100	%100
ايرلندا	%75	%82	* %100	%100
ايطاليا	%65	%100	%100	%100
ليتوني		%100	* %100	%100
ليتوانيا		%81	* %100	%100
لوكسمبورغ	%51	%72	* %100	%100
مالطة			D	D
هولندا	%45	%60	%100	%100
بولونيا		%34	* %100	%100
البرتغال	D	D	D	D
جمهورية تشيك		%0	%0	%100
المملكة المتحدة	%100	%100	%100	%100
سلوفاكيا		%33	* %100	%100
سلوفينيا		%50	* %100	%100
السويد	%47	%47	* %100	%100

D " Dérogation " : و هي الدول التي استفادت من إعفاء فيما يخص تطبيق تعليمة الغاز.

100%* : أي أن انفتاح السوق 100% بالنسبة للمستهلكين المقيمين فقط ، المستهلكين غير المقيمين يمكن لهم اختيار مورديهم بحرية إلى غاية 2004 ، إلا أن المنافسة في السوق الداخلي ستكون مفتوحة ابتداء من سنة 2007. و يقصد بالمستهلكين المقيمين : هم الزبائن الذين يشترون الغاز للاستهلاك العائلي فقط ، أما المستهلكين غير المقيمين : فهم الزبائن الذين يشترون الغاز لغير الاستهلاك العائلي.

Source : Commission de Régulation de l'énergie , rapport d'activité Juin 2004 , les marchés du gaz et les acteurs , p 17.

و من خلال الجدول يمكننا توضيح الملاحظات التالية:

- ✓ نتيجة للتغيرات المحدثة على التعليمة (98/30/CE) ، فقد تم إحداث تنظيم جذري و تدريجي للقطاع باتجاه تحرير السوق الأوروبية في قطاع الغاز ، حيث تم تحرير كلي للسوق في كل من المملكة المتحدة و ألمانيا ، أما باقي الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي فقد سجلت انفتاح يفوق 50% في أوت 2000 ، ماعدا كل من بلجيكا ، هولندا ، الدنمارك التي سجلت مستويات انفتاح قدرت على التوالي ب : 47% ، 45% ، 30% . و باستثناء اليونان و البرتغال اللتين تم إعفاؤهما من تطبيق

تعليمة الغاز بسبب ضعف تطور الشبكة الغازية بهما ، نجد انفتاح سوق الغاز في فرنسا قد سجل أدنى مستوى انفتاح تم تحديده من طرف تعليمة الغاز الأولى(98/30/CE) أي ما يعادل 20% [1].

- ✓ في أوت 2003 و على إثر تبني التعليمة (2003/55/CE) ، فقد تم انفتاح كلي للسوق على المنافسة في 5 دول أعضاء بالمجموعة الأوروبية : النمسا ، الدنمارك ، اسبانيا ، ايطاليا ، هولندا، أما باقي الدول فإن درجة الانفتاح بها متباينة ، باستثناء جمهورية التشيك التي استفادت من إعفاء في إطار أن معاهدة الانضمام حديثة لم تسمح لها بتطبيق إلتزامات التأهيل إلى غاية 31 ديسمبر 2004 [2].
- ✓ الانفتاح الكلي للسوق في 1 جويلية 2007في كافة دول الإتحاد الأوروبي كما هو متنبأ به.

خلاصة الفصل الثاني :

لقد شهد الطلب على الغاز الطبيعي ارتفاعا كبيرا خاصة بعد سنة 2000 ، هذا التزايد أدى إلى تطور التجارة العالمية للغاز بشكل كبير و التي من المنتظر أن تعرف تطورا سريعا في المستقبل وهذا بتوفر العوامل المساعدة على ذلك.

[1] - ESNAULT Benoit , La transition du monopole a la concurrence sur les marchés du gaz naturel en Europe : l'importance stratégique du stockage souterrain , Thèse de doctorat , Université de Bourgogne , UFR de science économique et de gestion , décembre 2000, p 276.

[2] - LECARPENTIER Armelle , La libéralisation des marchés gazier en Europe , CEDIGAZ , 20 décembre 2005.

إلا أن ما يميز التجارة العالمية للغاز هو عدم وجود سوق مستقلة خاصة على غرار موارد الطاقة الأخرى رغم توسع دائرة المبادلات بين الدول ، لكن ذلك لم يمنع من نشأة أسواق جهوية تحكم المبادلات بنوعيها الطبيعي و المميع.

و الجزائر باعتبارها عضوا قديما و نشيطا في سوق الطاقة ، أثبتت وجودها في مجال المبادلات الغازية العالمية بالنظر إلى احتياطاتها المؤكدة و الهامة من هذه الطاقة ، زيادة عن قربها من مناطق الاستهلاك الكبرى خاصة أوروبا ، ومن أجل تطوير صادراتها انتهجت أسلوب الشراكة الأجنبية كوسيلة لتقاسم مخاطر الاستثمار و اكتساب الخبرات و نقل التكنولوجيا.

و نظرا لأهمية اتفاقيات الشراكة خاصة في مجال الطاقة سنوضح في الفصل الموالي الشراكة الجزائرية الأوروبية و دور الغاز الطبيعي في تفعيل هذه الشراكة.

الفصل الثالث :

دور الغاز الطبيعي في تفعيل الشراكة

بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.

تمهيد :

تعود الشراكة الأورومتوسطية إلى سنوات السبعينات حين سعى الإتحاد الأوروبي توسيع نفوذه في المنطقة المتوسطية ، وهذا من خلال عقد عدة اتفاقيات للتعاون مع كل دولة متوسطية على حدا و التي بقيت سارية المفعول إلى غاية عقد مؤتمر برشلونة يومي 28 و 29 نوفمبر 1995 ، أين تم الإعلان عما يسمى بمسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية ، و الذي حدد بيانه أسس التعاون و الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و شركائه المتوسطيين في جميع المستويات: السياسية و الأمنية ، الاجتماعية ، الثقافية و الإنسانية ، الاقتصادية والمالية.

و الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التحولات ، إذ أن علاقاتها الاقتصادية و المالية مع الإتحاد الأوروبي امتازت بصفة دائمة بالترابط بفعل أن هذا الأخير يعد أول شريك اقتصادي لها إضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بالتاريخ ، الموقع الجغرافي القريب من أوروبا ، علاوة على عوامل اجتماعية أخرى.

لذا أبدت نيتها في الانضمام إلى مسار هذه الشراكة و تجسد ذلك بالتوقيع الرسمي لاتفاقية الشراكة في 22 أفريل 2002 ، بعد 17 جولة من المفاوضات و التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005.

و تعد الشراكة في قطاع الطاقة و خاصة في مجال الغاز الطبيعي أحد المحاور الرئيسية التي يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تنميتها خاصة في ظل التوترات الدولية التي يعرفها القطاع في السنوات الأخيرة.

و على ضوء ما سبق سنوضح من خلال هذا الفصل :

- العلاقات الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة.
- اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية.
- الشراكة الجزائرية الأوروبية في مجال الغاز الطبيعي .

المبحث الأول : العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة

لا يمكننا حصر العلاقات الأوروبية المتوسطية في مسار برشلونة للشراكة الاورومتوسطية الذي انطلق في نوفمبر سنة 1995 ، فلقد سعى الاتحاد الأوروبي ومنذ وضع اللبنة الأولى له بموجب معاهدة روما سنة 1957* على توطيد العلاقات بينه وبين الدول المتوسطية بفعل أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، وهذا من خلال طرح مبادرات وسياسات تهدف إلى ترقية التعاون الأورومتوسطي ، بدءا باتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب سنة 1969 لمدة 5 سنوات مرورا بالسياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تعد بمثابة إطار عمل التعاون الأورومتوسطي خلال الفترة (1972-1992) والذي ترجم على المستوى الثنائي باتفاقيات التعاون ، ثم وضع السياسة المتوسطية الجديدة (1992-1995) التي مهدت لمؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي عبد الطريق لمرحلة جديدة في مسار العلاقات بين ضفتي المتوسط، من خلال وضع أسس جديدة للشراكة الأورومتوسطية.

و سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح النقاط التالية:

- العلاقات الأوروبية المتوسطية قبل مؤتمر برشلونة و هذا في إطار اتفاقيات التعاون (1976-1995)، مع التركيز على الجانب الاقتصادي و المالي لهذه الاتفاقيات.

– العلاقات الأوروبية المتوسطية في إطار مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية و هذا من خلال التطرق إلى أهم محاور الشراكة السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية.

المطلب الأول: اتفاقيات التعاون (1976- 1995)

لقد ألحت معاهدة روما سنة 1957 التي أنشئت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية من خلال بعض موادها وخصوصا المادة 131[1] على إبرام الاتفاقيات مع الدول التي لها علاقات خاصة (علاقات استعمارية بالدرجة الأولى) مع الدول الأعضاء في المجموعة ومن بينها الدول المتوسطية مع العلم أن دول السوق الأوروبية المشتركة ميزت منذ تأسيسها في علاقاتها الاقتصادية الخارجية، بين مجموعة الدول الأوروبية المتوسطية المرشحة للانضمام إلى عضوية السوق (اليونان ، البرتغال،

* في 25 مارس سنة 1957 وقعت ست دول أوربية، هي : فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا و لوكسمبورج على معاهدة لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت فيما بعد تسمى بالإتحاد الأوروبي.

[1] Article 131 : Les États membres conviennent d'associer à la Communauté les pays et territoires non européens entretenant avec la Belgique, la France, l'Italie, et les Pays-Bas des relations particulières. Ces pays et territoires, ci-après dénommés « pays et territoires », sont énumérés à la liste qui a fait l'objet de l'annexe IV du traité de rome.

Le but de l'association est la promotion du développement économique et social des pays et territoires, et l'établissement de relations économiques étroites entre eux et la Communauté dans son ensemble.

Conformément aux principes énoncés dans le préambule du présent traité, l'association doit en premier lieu permettre de favoriser les intérêts des habitants de ces pays et territoires et leur prospérité, de manière à les conduire au développement économique, social et culturel qu'ils attendent.

أسبانيا) وبين مجموعة الدول المتوسطية الأخرى التي يقتصر التعامل معها على التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي.

كما ميزت داخل كل مجموعة مجموعات فرعية أو بلدان محددة على أسس متباينة: العلاقات التاريخية، مستوى التطور الاقتصادي، القدرة التنافسية للمنتجات في الدول الشريكة إضافة إلى حماية منتجات بعض البلدان الأوروبية في إطار السوق المشتركة من المنافسة الخارجية.

ومع التحولات التي عرفتها الساحة الدولية في عقدي الستينات والسبعينات والتي كان من أهمها انتشار موجات التحرر واستقلال معظم المناطق التي كانت تحت سيطرة بلدان الجماعة الأوروبية في أوائل الستينات، أعيدت صياغة العلاقات بين دول المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية فكانت أولى الاتفاقيات المبرمة مع تركيا سنة 1962 ، ثم اتفاقيتين مع كل من المغرب وتونس سنة 1969 لمدة خمس سنوات ذات جانب تجاري محض تضمنتا جملة من التفضيلات الخاصة لأغلب السلع الصناعية المصدرة إلى دول المجموعة الأوروبية، مع عدم تضمنهما لمساعدات مالية ممنوحة.

غير أن البداية الفعلية لتنشيط العلاقات الأوروبية المتوسطية كانت سنة 1972 حيث تبنت أوروبا ما يسمى بـالسياسة المتوسطية الشاملة والمتوازنة والتي تعتبر بمثابة أول سياسة أوروبية " إقليمية " اتجاه حوض المتوسط، والتي تم في إطارها عقد اتفاقيات التعاون بينها وبين ثماني دول متوسطية هي:الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، إسرائيل، والتي دخلت كلها حيز التنفيذ في نوفمبر 1978، مع الإشارة إلى أن هذه السياسة كانت تدور حول نقطتين أساسيتين[1]:

– وضع نظام أفضليات تجاري يسمح بحرية دخول المنتجات الصناعية للدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية بمنح لهذه الدول نفس الأفضلية التجارية الممنوحة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة آنذاك، ماعدا بعض المنتجات الحساسة كالمنتجات النسيجية التي يخضع دخولها إلى السوق الأوروبية لنظام الحصص، أما فيما يخص المنتجات الزراعية فقد تم تقديم تنازلات تعريفية من الطرفين إضافة إلى وضع جداول زمنية تحدد حجم المنتجات الزراعية التي يتم دخولها إلى السوق الأوروبية وهذا بغية حماية المنتجين الأوروبيين.
– التعاون المالي الموزع بين المساعدات المالية الممنوحة من قبل ميزانية المجموعة الأوروبية والقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة وبنسب فوائد منخفضة.

وقد ترجمت سياسة المجموعة الأوروبية تجاه المتوسط على المستوى الثنائي بإبرام جملة من الاتفاقيات مابين سنتي 1972 و1977 مع دول جنوب وشرق المتوسط والتي يطلق عليها اسم اتفاقيات التعاون ، مع العلم أنه يمكن الفصل بين ثلاث أنواع من هذه الاتفاقيات كما هو موضح في الجدول رقم 29 وهي: اتفاقيات الشراكة المبرمة مع قبرص سنة 1972 ومالطة سنة 1977 والبرتوكول الإضافي مع تركيا سنة 1970 الذي يسمح بترقية الاتفاقية التجارية الموقعة سنة 1963 إلى اتفاقية شراكة ، واتفاقيات

[1] - PERIGOT François, Les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens : quel rôle pour la la France ? , rapport de Conseil Economique et Social, la Documentation Française, Paris,1998, pp 36-37.

التعاون الشاملة مع كل من تونس والمغرب والجزائر سنة 1976 وكذا مصر ولبنان وسوريا والأردن سنة 1977، وأخيرا اتفاقية التبادل الحر والتعاون مع الدولة العبرية سنة 1975.

الجدول رقم(29): الاتفاقيات الأورومتوسطية المبرمة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1995)

الدولة	طبيعة الاتفاقية	تاريخ التوقيع عليها
تركيا	اتفاقية شراكة (accord créant une association)	1970
مالطة		1977
قبرص		1972
إسرائيل	اتفاقية التبادل الحر والتعاون (accord de libre échange et de coopération)	1975
تونس	اتفاقية التعاون الشاملة(accord de coopération globale)	25افريل 1976
المغرب		26افريل 1976
الجزائر		27افريل 1976
مصر		18جانفي 1977
الأردن		18جانفي 1977
سوريا		18جانفي 1977
لبنان		3 ماي 1977

المصدر : PERIGOT François (1998), Op.Cit , p38 .

و انطلاقا مما سبق سوف نبين في مرحلة أولى الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقيات التعاون الاورومتوسطية ثم تقييم نتائج التعاون الاقتصادي والمالي لهذه الاتفاقيات المبرمة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة .

1- الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقيات التعاون:

1-1- الجانب الاقتصادي لاتفاقيات التعاون:

يشتمل الجانب الاقتصادي على مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتوسطية نظرا للتفاوت الكبير على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي بين دول الضفة الشمالية للمتوسط المتقدمة ودول جنوبه وشرقه النامية .

فالجانب التقني، أهتم بحركة تدفقات رؤوس الأموال الأوروبية نحو هذه البلدان في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وإقامة مشروعات مشتركة للتعاون الفني الصناعي على مستوى عدة مجالات كأعمال التنقيب ومجالات الصناعة التحويلية والتعدين....

في حين أن الجانب التجاري انطوى على جملة من التسهيلات التجارية الممنوحة من قبل كل طرف للطرف الأخر ، فالطرف الأوروبي ملزم بموجب اتفاقيات التعاون هذه بتقديم التسهيلات التالية[1]:

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية بحيث تخفض هذه الرسوم بنسبة 80% عند انطلاق العمل بالاتفاقية ثم تزول كلية بعد السنة الأولى للاتفاقية، وهكذا أصبحت المنتجات الصناعية لجميع الدول المتوسطية المتعاقدة مع المجموعة الأوروبية معفاة من كل الحواجز الجمركية بنهاية سنة 1978.
- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع، ماعدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات، وهذه السلع محددة في الملحق الثاني لمعاهدة روما وتختلف من بلد لآخر.
- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة، ولكميات تحدد سنويا، وتختلف كذلك من دولة إلى أخرى حسب التعاون في هيكل الصادرات الزراعية.

وفيما يتعلق بالتزامات الدول المتوسطية المتعاقدة ومن بينها الدول المغاربية الثلاث (تونس ، المغرب والجزائر) فقد اقتصرت على التزامها بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية*، وكذا التزامها بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية**المنصوص عنها في المادة الثالثة من اتفاقيات الجات " GATT "+ مع جواز استخدام ما تضمنته المادة السادسة من اتفاقية الجات " GATT " الخاصة بمكافحة الإغراق++.

والملاحظ أن صادرات الدول المتوسطية نحو أوروبا علاوة على المواد الأولية والمعدنية، تتمثل أساسا في المنتجات الزراعية والنسيجية التي كانت تخضع لمعاملة خاصة في مسألة دخولها إلى السوق الأوروبية ، من خلال نظام الحصص التي كانت محددة سواء كميا أو حتى زمنيا .

---

[1] - ميموني سمير ، الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات و الواقع ، مذكرة ماجستير ، الجزائر ، 2006 ، مرجع سبق ذكره، ص74 .

* قاعدة الدولة الأولى بالرعاية ، و بموجب هذا المبدأ فإن أي ميزة تجارية يمنحها طرف لطرف آخر لابد أن تنسحب إلى كل الأطراف الأخرى دون المطالبة بذلك.

** مبدأ المعاملة الوطنية : و يعني أن يلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها و المنتجة محليا فيما يتعلق بالضرائب و الرسوم .

+ الجات GATT : هو الاسم المختصر للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة.

++ تعرف المادة السادسة من اتفاقية الجات لسنة 1994 الإغراق على أنه عبارة عن : " قيام شركة ببيع منتوج معين في سوق دولة أخرى بأسعار تقل عن السعر العادي و ذلك في حالة أن يقل سعر السلعة المباعة عن سعر بيعها في سوق الدول المصدرة لها ، أو أن يقل سعر السلعة المباعة في سوق الدولة المستوردة عن سعر بيعها في أسواق أخرى (سوق ثالثة غير الدولة المصدرة أو المستوردة) ، أو أن يقل سعر البيع عن تكلفة إنتاج السلعة " نقلا عن محمد مأمون عبد الفتاح ، "المفاوضات الجارية حول اتفاق الإغراق" سلسلة أوراق موجزة لإعداد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية بكانكون -10-14 ايلول/سبتمبر 2003 ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003، ص5 .

و سياسة منع الإغراق إما برفضها المطلق دخول السلع المستوردة المطبق عليها أسلوب الإغراق إلى السوق المحلية، أو بإخضاع هذه السلع الأجنبية المستوردة للضرائب الباهضة عن الواردات منها.

1-2- الجانب المالي للاتفاقيات – المساعدات المالية- في إطار البرتوكولات المالية:

لقد تضمنت اتفاقيات التعاون المبرمة بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية إضافة إلى جوانب التعاون الاقتصادي والتقني والتجاري ، الجانب المالي المتمثل في المساعدات المالية في إطار البرتوكولات المالية التي تم العمل بها طوال الفترة 1978 إلى 1996 والتي تم استبدالها ببرنامج ميدا MEDA - كما سنرى ذلك لاحقا- والتي قدر عددها بأربع برتوكولات مالية مدة عمل كل واحد منها 5 سنوات وهي :

- البرتوكول المالي الأول الذي غطى الفترة 1978-1981 بمجموع 639 مليون ايكو"Ecu " [1].
- البرتوكول المالي الثاني الذي غطى الفترة 1982-1986 بمجموع 975 مليون ايكو "Ecu ".
- البرتوكول المالي الثالث الذي غطى الفترة 1987-1991 بمجموع 1555 مليون ايكو"Ecu " .
- البرتوكول المالي الرابع الذي غطى الفترة 1992-1996 بمجموع 1913 مليون ايكو"Ecu " .

وتأخذ المساعدات المالية في إطار هذه البرتوكولات كما سبق الإشارة إليه سابقا شكل قروض ممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار باعتباره مؤسسة مالية للمجموعة الأوروبية مع شروط تفضيلية ، أو شكل معونات مالية ممنوحة من قبل ميزانية المجموعة الأوروبية وهذا بغية تمويل مختلف النشاطات والمشاريع في الميادين التالية: مشاريع الاستثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية والبيئية ، نشاطات التعاون التقني سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية ، ونشاطات التعاون في ميدان البحث والتكوين [2].

و يمكننا توضيح حجم المساعدات الممنوحة في إطار البرتوكولات المالية الأربعة خلال الفترة 1978 -1996 سواء من قبل البنك الأوروبي للاستثمار أو المعونات الممنوحة من ميزانية المجموعة الأوروبية لكل دولة المتوسطية معنية بها* من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (30): المساعدات المالية المقدمة للدول المتوسطية في إطار البرتوكولات المالية (1978-1996).

الوحدة : مليون إيكو ECU*.

البلد	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	من ميزانية المجموعة الأوروبية	المجموع
الجزائر	640	196	836

[1] - إيكو "Ecu " : وحدة نقدية أوروبية ،والتي تم تعويضها فيما بعد بالعملة الأوروبية الموحدة - اليورو- أنظر الملحق رقم 02.

[2] - عابد شريط ، دراسة تحليلية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية : حالة دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، ص 82.

* المساعدات المالية الممنوحة من قبل المجموعة الأوروبية في إطار البرتوكولات المالية كانت مخصصة فقط لسبع دول متوسطية وهي الجزائر، تونس ، المغرب، سوريا، لبنان، الأردن، تركيا ، أما الدول الأخرى وهي إسرائيل ، مالطة ، وقبرص فلم تكن معنية بها.

* إيكو "Ecu " : وحدة نقدية أوروبية ،والتي تم تعويضها فيما بعد بالعملة الأوروبية الموحدة – اليورو.

المغرب	517	549	1066
تونس	418	309	727
مصر	802	645	1447
الأردن	198	129	327
لبنان	152	68	220
سوريا	323	136	459
المجموع العام	3050	2032	5082
مجموع البرتوكولات الأربعة			
– الأول (1978-1981)	332	307	639
– الثاني (1982-1986)	560	415	975
– الثالث (1987-1991)	940	615	1555
– الرابع (1992-1996)	1218	695	1913

Source : PERIGOT François, Les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens: quel rôle pour la France?, (1998),Op.cit ,p216

و الملاحظ من خلال الجدول أن البروتوكول الثالث سجل زيادة كبيرة عن سابقه ، لكن هذه الزيادة أكبر في القرض 68% عنها في المنح 48% ، ثم تراجعت الزيادة في البروتوكول الرابع مع رفع نصيب القروض ليصل إلى 63.66% من المجموع بعدما كان 57.4% في البروتوكول الثاني، هذه الزيادات و الانخفاضات ترجع أساسا إلى ما يخدم مصلحة المجموعة الأوروبية فهي التي تحدد المبالغ و المشاريع المخصصة لها.

2 – تقييم نتائج التعاون الاقتصادي و المالي الأوروبي المتوسطي في إطار السياسة المتوسطية الشاملة:

بعد التطرق إلى أهم ما جاءت به اتفاقيات التعاون في إطار السياسة المتوسطية الشاملة خلال الفترة 1972-1992 خصوصا في الجانب الاقتصادي و المالي ، سنحاول و لو بشكل مختصر تقييم نتائج التعاون على مستوى هذان الجانبين من خلال تقييم المبادلات التجارية بين الطرفين خلال تلك الفترة إضافة إلى تقييم التعاون المالي في إطار البروتوكولات المالية الأربعة و كذا تدفقات رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات مباشرة إلى المنطقة المتوسطية.

2-1- المبادلات التجارية :

لقد أولت الاتفاقيات الاورومتوسطية الموقعة في منتصف السبعينات أهمية كبيرة للجانب التجاري والتي تنص كما سبق ذكره، على حرية دخول كافة المنتجات الصناعية للدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية من دون إلزامها بمبدأ المعاملة بالمثل ،علاوة على تضمنها لتفضيلات جمركية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية. لكن وبالرغم من هذه الحوافز التجارية إلا أن الميزان التجاري للسلع لهذه الدول

مع المجموعة الأوروبية هو في صالح هذه الأخيرة، أي أن الدول المتوسطية تستورد من أوروبا أكثر مما تصدر إليها كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (31) : المبادلات التجارية بين الدول المتوسطية والمجموعة الأوروبية [*] خلال الفترة1972-1995.

الوحدة : مليار دولار أمريكي.

	1972	1980	1990	1992	1994	1995
الصادرات تجاه المجموعة الأوروبية	2,8	16,7	31,4	32,9	32,2	39,8
الوردات من المجموعة الأوروبية	4,8	26,6	40,3	43,4	49,1	63,1

المصدر: PERIGOT François (1998), Les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens : quel rôle pour la France ? , Op.Cit, p55.

فمن خلال قراءتنا للجدول يمكننا القول بأنه منذ سنة 1972 و هي تاريخ طرح السياسة الأوروبية الشاملة تجاه المتوسط و حتى سنة 1995 ، أن واردات الدول المتوسطية من أوروبا أكثر من صادراتها إليها ، حيث ارتفع العجز من 2 مليار دولار أمريكي سنة 1972 إلى 10.5 مليار دولار أمريكي سنة 1992 ، ليصل إلى 16.9 مليار دولار أمريكي سنة 1994 و 23.3 مليار دولار أمريكي سنة 1995.

مع العلم أن المجموعة الأوروبية تعد أهم شريك تجاري لأغلب الدول المتوسطية (ما عدا كل من الأردن و لبنان) ، حيث تجاوزت نسبة صادراتها نحو المجموعة عتبة ال50 % من إجمالي صادراتها نحو الخارج خلال الفترة (1989-1994) كما هو مبين في الجدول رقم32، إذ صدرت في سنة 1980 ما نسبته 51,4% من إجمالي صادراتها نحو المجموعة الأوروبية و57,1 % سنة1990، في حين أنها استوردت خلال سنة 1980 ما نسبته 62,9 % من إجمالي وارداتها من الخارج و58 % في سنة 1990 [1].

في الوقت الذي لم تتعدى مجموع صادرات المجموعة الأوروبية نحو الدول المتوسطية8.2% من إجمالي صادراتها في حين أن وارداتها من هذه الدول لم تتعدى 6,2 % من إجمالي وارداتها وهذا حسب إحصائيات سنة 1995 [2].

[*] المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1972-1995 انتقل عدد الدول الأعضاء بها من 9 دول سنة 1972 إلى 15 دولة سنة 1993 ، حيث انضم إليها كل من : بريطانيا ، ايرلندا، الدنمارك سنة 1972 ، اليونان سنة 1981 ، اسبانيا و البرتغال سنة 1986، السويد ، النمسا ، فلندا سنة 1993

[1] - Commission Européenne, Examen de la Situation économique des Partenaires Méditerranéens de l'UE , Occasional Papers, N°02- Janvier , Direction générale des affaires économiques et financières Bruxelles, 2003 , p7.

[2] - PERIGOT François, Les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens : quel rôle pour la France ? , 1999 , Op.Cit, p55.

الجدول رقم (32): حصة المجموعة الأوروبية من إجمالي صادرات الدول المتوسطية للفترة (1994-1989)

الوحدة : نسبة مئوية (%)

البلد	1989	1990	1992	1994
الجزائر	70	70	75	71
المغرب	65	61	59	64
تونس	74	77	78	80
مصر	43	39	40	44
سوريا	31	42	63	56
لبنان	23	26	18	18
الأردن	4	4	3	5
مالطة	75	77	76	74
قبرص	49	50	41	36
تركيا	48	54	54	48

Source : COWI Consulting Engineers and Planners (1998), Evaluation of Aspects of EU Development Aid to the MED Region, Final Synthesis Report, Denmark, p10.

2-2- تقييم التعاون المالي الأوروبي المتوسطي خلال الفترة 1976-1996 :

يمكننا القول فيما يخص التعاون المالي في إطار البرتوكولات أنه بالرغم من المبلغ الإجمالي للبرتوكولات المالية الأربعة والمقدر خلال الفترة 1978-1996 بـ 5082 مليون ايكو" ECU " منها 2032 مليون ايكو" ECU " كمنح من ميزانية المجموعة الأوروبية وهو ما يمثل40 % و3050 مليون ايكو" ECU " على شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار وهو ما يمثل 60%[1]. و كذا الزيادات المعتبرة التي عرفها كل من البروتوكول المالي الثالث و الرابع عن سابقيه.

إلا أن حجم هذا التعاون يعد متواضع مقارنة بما تحتاجه هذه الدول من مساعدات بغية تحقيق الغايات التي وجدت من أجلها وكذلك مقارنة بمساهمات الدول الأخرى في المنطقة، فهي لم تتجاوز 3% من مجموع المساعدات المالية الخارجية المخصصة للتنمية التي تحصلت عليها هذه الدول خلال الفترة 1972-1987، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت خلال نفس الفترة بـ 31% والدول الخليجية الغنية بـ 28% [2].

فبرجوعنا إلى البرتوكولات المالية، نجد أنه خلال الفترة (1978-1992) لم تكن المبالغ الإجمالية المخصصة مثلا لكل من المغرب وتونس تمثل إلا 5% من إجمالي تحويلات العمال المهاجرين

[1] - الإحصائيات اعتمادا على معطيات الجدول رقم 30.

[2] - CHAGNOLLAUD Jean-Paul et RAVENL Bernard , Pour une Politique Méditerranéenne de l'Europe, Revue Confluences Méditerranée , n° 7_ été , Paris, 1993 , p6.

المغاربة إلى المغرب و 10% من إجمالي تحويلات العمال التونسيون إلى وطنهم، وبالتالي فمداخيل المهاجرين كانت أكبر بكثير من المساعدات المالية الأوروبية إلى هذه البلدان[1].

وعلاوة عن عدم كفاية هذه المساعدات ، هناك عوامل أخرى ساهمت في عدم تحقيق الأهداف الرئيسية لها وهي عدم دعم المشاريع التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تباطؤ الكثير من الدول المستفيدة من هذه المساعدات المالية في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، إضافة إلى افتقاد البروتوكولات المالية إلى المساواة في التعامل، فهي تفضل بلدان على بلدان أخرى .

و في ظل النتائج المتواضعة التي حققتها السياسة الأوروبية الشاملة سعى الأوروبيين إلى التفكير في سياسة جديدة يؤمل منها أن تحقق نتائج أفضل للجانبين كما هو موضح في المطلب الثاني.

المطلب الثاني : مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية

بقيت علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في جنوب وشرق المتوسط تحكمها السياسة المتوسطية الشاملة منذ تبنيها سنة 1972، وقد دفعت النتائج المتواضعة التي حققتها السياسة الأوروبية الشاملة وكذا التحولات التي بدأت تعرفها الساحة الدولية على كافة الأصعدة منها السياسية (انهيار الاتحاد السوفياتي ومن ثم المعسكر الاشتراكي) والاقتصادية (تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الكثير من الدول ، تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول...) ، الأوروبيين إلى التفكير بسياسة جديدة يؤمل منها أن تحقق نتائج أفضل للاتحاد الأوروبي ولدول جنوب وشرق المتوسط على السواء ، حيث تبنى المجلس الأوروبي في ديسمبر سنة 1990 إطار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطية من خلال صياغته لما يسمى بـ "السياسة المتوسطية المجددة " التي كانت تهدف إلى حصر عمل المجموعة الأوروبية لصالح الدول المتوسطية فيما يلي[2]:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول المتوسطية وكذا الاستثمار الخاص.
- زيادة حجم المساعدات المالية الثنائية ، مع تسهيل دخول منتجات هذه الدول إلى السوق الأوروبية .
- تعزيز وتقوية الحوار الاقتصادي والسياسي الأورومتوسطي.

وقد تم الإشارة لأول مرة إلى التوجه نحو شراكة أورومتوسطية ، في أعمال المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة في جوان سنة 1992، حيث تمّ التأكيد على أن هناك حاجة لدعم السياسات الهادفة إلى تكوين شراكة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه المتوسطيين في اجتماعات المجلس الأوروبي في كل

[1] - FONTAGNE Lionel et PERIDY Nicolas , L'Union Européenne et le Maghreb, Centre de développement de l'OCDE, OCED, Paris,1997 , p64.

[2] - Institut de la Méditerranée , MEDA et le fonctionnement du partenariat euro Méditerranéen, étude réalisée par l'Institut de la Méditerranée, Marseille, 2000 , pp4-5.

من كرفو (Corfou) باليونان و اسن (Essen) بألمانيا، ثم تمّ التأكيد والمصادقة على اقتراحات المفوضية الأوروبية المتعلقة بـ:" بناء شراكة أوروبية متوسطية " في جوان 1995 بمدينة كان (Cannes) الفرنسية[1].

وأخيرا جاء المؤتمر الأورومتوسطي المنعقد في مدينة برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر سنة 1995 ليكون نقطة البداية لمسار برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية ، والتي تمثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الخمس عشرة الأعضاء آنذاك في الاتحاد الأوروبي* والشركاء الإثني عشر في جنوب وشرق المتوسط (الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطة، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا، تونس، تركيا)[2].

و قبل تناولنا لإعلان برشلونة للشراكة الأورومتوسطية و أهم الأسس التي نص عليها و جوانب هذه الشراكة سنوضح في خطوة أولى مفهوم الشراكة .

1 – مفهوم الشراكة:

يمكننا تعريف الشراكة على أنها تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، و يتقاسم الطرفان المنافع و الأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية و الفنية ، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة.

و عليه فالشراكة ما هي إلا وسيلة و أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية) تتطلب جملة من الخصائص أهمها :[3]

- التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة .
- هي إتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.

---

[1] - PERIGOT François, Les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens , 1998 , Op. Cit, p42.

* دول الاتحاد الأوروبي: بلجيكا،الدانمرك، ألمانيا، اليونان،اسبانيا، فرنسا،ايرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، بريطانيا، النمسا،البرتغال،فنلندا،السويد وهولندا.

[2] - الإتحاد الأوروبي و البحر الأبيض المتوسط .www . deldza . ec . europa .eu .

[3] - Labouz Marie Françoise, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflits et Convergences, Bruylant, Bruxelles, 2000. P 39,40.

- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة . . . إلخ.
- لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.

2 – إعلان مؤتمر برشلونة سنة 1995:

تم عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي – المتوسطي يومي 27،28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر ، واثنتي عشر دولة متوسطية ، والذي اعتبر الإعلان الختامي له بمثابة شهادة ميلاد الشراكة الاورومتوسطية.

و يمكن حصر أهم أسس السياسة المتوسطية في إطار مسار برشلونة في النقاط التالية[1]:

- اعتماد الشراكة على إطار شامل بغية تحقيق تنمية شاملة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، إذا فعلاوة على تضمنها الجانب الاقتصادي والتجاري والمالي، فإنها تشمل أيضا الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والإنسانية .
- تقديم معونات ومساعدات تقنية ومالية وتكنولوجية للدول المتوسطية الشريكة بغرض تأهيل صناعاتها وهياكلها الإنتاجية، والاستفادة من التطور التكنولوجي، وبالتالي الدخول في منافسة دولية، والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنجم عن دخول اتفاقيات الشراكة حيز التطبيق في هذه الدول خصوصا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- تتضمن اتفاقيات الشراكة جميع المحاور التي جاء بها إعلان برشلونة، مع بعض الاختلافات من اتفاقية إلى أخرى سواء من حيث بعض بنودها أو تواريخ التوقيع عليها وتواريخ دخولها حيز التنفيذ بعد مصادقة كل من البرلمان الأوروبي وبرلمانات الدول الأوروبية الخمسة عشر الأعضاء في سنة 1995 في الاتحاد الأوروبي وكذا برلمان الدولة المتوسطية الشريكة الموقعة على الاتفاقية.
- تحرير التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة وهذا من خلال العمل على إقامة منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية في آفاق 2010 والخاصة بالمنتجات المصنعة، حيث تتم عملية التفكيك التعريفي بشكل متدرج خلال فترة تقدر باثنا عشر سنة، للسلع الصناعية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي من قبل كل دولة شريكة موقعة على الاتفاقية وعبر مراحل زمنية محددة ، أما تجارة الخدمات فسوف يتعامل معها في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات " GATS " وفق قواعد منظمة التجارة العالمية " OMC "، في حين أن المنتجات الزراعية والصيد ، سوف يتم تحريرها تدريجيا في إطار نظام تفضيلات متبادل بين الطرفين.

وعليه فقد حدد الشركاء الأورو-متوسطيون السبعة والعشرون الأهداف الرئيسية للشراكة وهي[2]:

[1] - ميموني سمير ، الشراكة الأورومتوسطية بين الطموحات و الواقع ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

[2] - BOUSSETTA Mohamed , Processus de Barcelone, et le Partenariat Euro-Méditerranéen : le cas du Maroc avec l'Union Européenne, Working Paper n°110 , Economic Research Forum ERF, Caire , 2004 , p9.

- تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عن طريق تعزيز الحوار السياسي والأمني(الجانب السياسي والأمني).
- إقامة منطقة تشترك في الرخاء من خلال إقامة شراكة اقتصادية ومالية والإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة (الجانب الاقتصادي والمالي).
- التقارب بين الشعوب عن طريق شراكة اجتماعية وثقافية وبشرية تهدف إلى تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية (الجانب الاجتماعي والثقافي والبشري).

و سنبين فيما يلي أهم جوانب الشراكة الأورو متوسطية .

3 - جوانب الشراكة الاوروومتوسطية في إطار مسار برشلونة:

لقد تم الاتفاق في المؤتمر على تحديد إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، والتي تستند كما جاء في إعلان برشلونة إلى ثلاثة جوانب أساسية هي: الجانب السياسي والأمني، الجانب الاقتصادي والمالي و الجانب الاجتماعي، الثقافي والإنساني.

3 – 1 - الشراكة في المجالين السياسي والأمني :

تهدف إلى وضع بصورة تدريجية منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار في حوض المتوسط و هذا عن طريق تعزيز الحوار السياسي و الأمني على المستويين الثنائي و الإقليمي كما جاء في إعلان برشلونة الذي نص على :" اقتناع الأطراف المشاركة في المؤتمر بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل إمكانياتهم، من أجل هذا يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي ..."[1].

ويأتي توسيع موضوع الشراكة بين ضفتي المتوسط ليشمل المسائل السياسية والأمنية من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، كونه يعتبر دول جنوب المتوسط مصدر للخطر وتهديد لأمن أوروبا نظرا للصراعات الداخلية في بعض الدول (مشكل الإرهاب في الجزائر ومصر) وكذا الصراعات الإقليمية (النزاع في الشرق الأوسط)، فالتوجه الأوروبي إلى إدراج البعد الأمني و السياسي في صيغة الشراكة يقوم على أساس الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية لدى المجموعة الأوروبية، و من ثم يعتبر السلام و الاستقرار الأولوية العليا لأوروبا، علاوة على كونه شرط أساسي للتنبؤ بقيام شراكة أورو-متوسطية حقيقية ومستديمة.

[1] - Déclaration de Barcelone,Adoptée lors de la conférence Euro Méditerranéenne des Ministres des Affaires Étrangères des 15 pays de l'Union Européenne et 12 pays méditerranéens.

لكن وعلى الرغم من أن الأمور المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط لا تمثل محور الاهتمام المباشر للشراكة الأورو-متوسطية، إلا أن عدم التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة يحد من إمكانيات إحراز تقدم في التعاون السياسي والأمني.

3 – 2 - الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية :

و الهدف منها حسب ما جاء في إعلان برشلونة هو تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية نظرا لكون منطقة المتوسط مزيج من الثقافات ومهد الكثير من الحضارات حيث تتميز بتعدد أصولها من جهة و دياناتها (الإسلام، المسيحية، اليهودية) من جهة أخرى، وعليه فقد أوصى المشاركون من خلال إعلان برشلونة على[1] :

- دعم الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان اللذان يعدان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب والاعتراف بالأخر كمصدر للإثراء المشترك.
- تنمية الموارد البشرية سواء فيما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة ، يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية.
- ضرورة دعم التنمية الاجتماعية إلى أن تواكب التنمية الاقتصادية مع منح أهمية خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية وكذا الاعتراف بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة الأوروبية -المتوسطية و الذي يعد كعامل أساسي لتفاهم وتقارب أفضل بين الشعوب، إضافة إلى تكثيف التعاون في مجال مكافحة العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح.

ومع العلم أنه تم وضع عدة برامج على المستوى الإقليمي في سياق التعاون في هذه المجالات تهدف إلى ترقية التعاون الثقافي و الإنساني من بينها [2] :

- برنامج Euro med heritage : لحماية المعالم الأثرية و الثقافية المتوسطية في سنة 2000.

- برنامج Euro med Audiovisuel : الخاص بتدعيم المشاريع المتوسطية في المجال السمعي البصري

- برنامج Euro med Jeunesse : الخاص بتدعيم نشاطات الشباب على المستوى المتوسطي.

3 – 3 - الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي :

يعد الجانب الاقتصادي والمالي الركيزة الأساسية للشراكة الاورومتوسطية ذلك أن دعم التنمية الاقتصادية في الدول المتوسطية الشريكة من قبل الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي

[1] - Déclaration de Barcelone , p 11.

[2] - Commission européenne , le Processus de Barcelone Cinq Ans Après 1995-2000, Office des Publication Officielles des Communautés Européennes, Luxembourg , 2000 , p 13.

والمالي سواء تعلق الأمر بالمساعدات الممنوحة في إطار الأداة المالية للشراكة والمتمثلة في برنامج ميدا " MEDA* " أو القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، من شأنه التقليل من الفجوة الكبيرة الموجودة بين اقتصاديات الدول الشريكة ومثيلاتها في الاتحاد الأوروبي ومن ثم إحداث شراكة اقتصادية حقيقية ، علاوة على تفادى التهديدات التي قد تلحق بأوروبا والتي مصدرها الدول المتوسطية وهذا عن طريق العمل على تلافي الاختلالات السياسية والاجتماعية في المنطقة .

لهذا فالغاية من الشراكة في الجانبين الاقتصادي والمالي كما جاء في إعلان برشلونة هي تعزيز التعاون بغرض بناء منطقة ازدهار اقتصادي تعم فوائدها على كافة الشركاء المتوسطيين وتحقق الأهداف التالية[1] :

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورومتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين .

وتعتمد الشراكة الاقتصادية والمالية في إطار مسار برشلونة أساسا على ثلاث دعائم رئيسية وهي : التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر الاورومتوسطية في آفاق 2010؛ تنفيذ تعاون اقتصادي؛ والتعاون المالي وهذا من خلال المعونات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه المتوسطيين وكذا القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار .

أ- إقامة منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية :

لقد تم الاتفاق خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995 على إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي من جهة وبين شركائه المتوسطيين مع تحديد سنة 2010 كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية " OMC " ، حيث يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل دولة متوسطية على حدا في مدة زمنية مقدرة بإثنى عشر سنة من تاريخ دخول اتفاقية الشراكة الموقعة بين الطرفين حيز التطبيق ، والذي سيشمل إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا في تجارة المنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم التفاوض عليها، في حين أن التجارة في المنتجات الزراعية فتحريرها سوف يكون جزئيا وتدريجيا وفقا لنظام الأفضليات والتسهيلات المتبادلة بين الطرفين أي أن تحريرها لا يكون بالكامل نظرا لصعوبة الملف والذي كان في العديد من المرات مصدر مشاكل ما بين الدول المتوسطية كما هو الحال بالنسبة لكل من المغرب و إسبانيا (مشكل المنتجات الزراعية المغربية المصدرة إلى إسبانيا) ، أما تجارة الخدمات سوف تحرر تدريجيا طبقا للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات(GATS) [2].

* MEDA : Les mesures d'accompagnement.

[1] - Déclaration de barcelone,op.cit,p7.
[2] - Déclaration de barcelone , op cite.

بالإضافة إلى إقامة منطقة التبادل الحر لابد من مساعدة الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية قصد تهيئة اقتصادها لهذا التبادل من خلال دعمها للتعاون الاقتصادي.

ب- التعاون الاقتصادي :

يهدف هذا التعاون أساسا إلى تسريع معدلات التنمية الاقتصادية و تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف، وزيادة التوظيف، وتقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين، اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة، وإتباع سياسات مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، وتعديل الهياكل الاقتصادية، وتشجيع و تطوير القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، وإقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا. هذه هي أهم الأهداف التي يتوخى الطرفان المشاركان تحقيقها، وقد حددت مجالات عدة للعمل بهذا الشأن والوصول إلى الأهداف المتوخاة، نذكر منها[1]:

- التسليم بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخرات المحلية الموجهة للاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ لائق للاستثمار وإزالة كل العوائق التي تعترضه، بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

- تشجيع منشآت الأعمال من الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض، والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة لهذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

- التأكيد على التعاون الإقليمي على أساس اختياري، بهدف تنمية التجارة بين الطرفين الشركاء، وبالتالي المساهمة الجادة في تطوير بناء منطقة التجارة الحرة.

- تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضافة لخطة العمل المتوسطية والعمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، ومراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية.

- الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية – المتوسطية، وتعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة، والعمل على إيجاد الإطار المناسب لتسيير استثمارات شركات الطاقة و نشاطاتها.

[1] - عابد شريط ، دراسة تحليلية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية : حالة دول المغرب العربي ، مرجع سبق ذكره، ص107،108.

- التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة والتركيز على الجانب الفني وتدريب الأشخاص المنتمين للقطاع، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.

- التعاون في تحسين البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع برنامجا وفقا للأولويات في هذا الشأن.

- تعزيز طاقات البحث والتطوير، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث المشتركة باعتبارها ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- زيادة على تعزيز وتشجيع كل ما هو مؤهل للنهوض باقتصاديات البلدان المشاركة مثل: الاعتراف بدور المرأة في التنمية، المحافظة على الثروة السمكية وتطويرها، المحافظة على الثروة المائية وتنميتها، تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، تعزيز التخطيط الإقليمي، العمل على تنسيق الأساليب الإحصائية وتبادل المعلومات...إلخ.

وبالرغم من أن التعاون الاقتصادي يشمل جميع المجالات التي تساهم كما قلنا سابقا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الشريكة، غير أن توجهه العام يوحي بأنه يعطى الأولوية للمؤسسات الاقتصادية ومحيطها، باعتبارها الطرف الذي سوف يتعرض أكثر للمنافسة الكبيرة من قبل الشركات الأوروبية نتيجة انفتاح الأسواق المحلية في الدول الشريكة أمام السلع ذات المنشأ الأوروبي في إطار منطقة التبادل الحر.

أي بمعنى أخر أن أولويته تصب كما هو مبين في الشكل رقم 4 في الميادين الرئيسية التالية :

- الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتأهيل المؤسسات قصد مواجهة تحديات المنافسة في إطار منطقة التبادل الحر.
- دعم القطاع الخاص ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) على وجه الخصوص وبرامج خوصصة مؤسسات القطاع العام.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا الأوروبي منه في الدول الشريكة .

الشكل رقم (04) : أسس التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

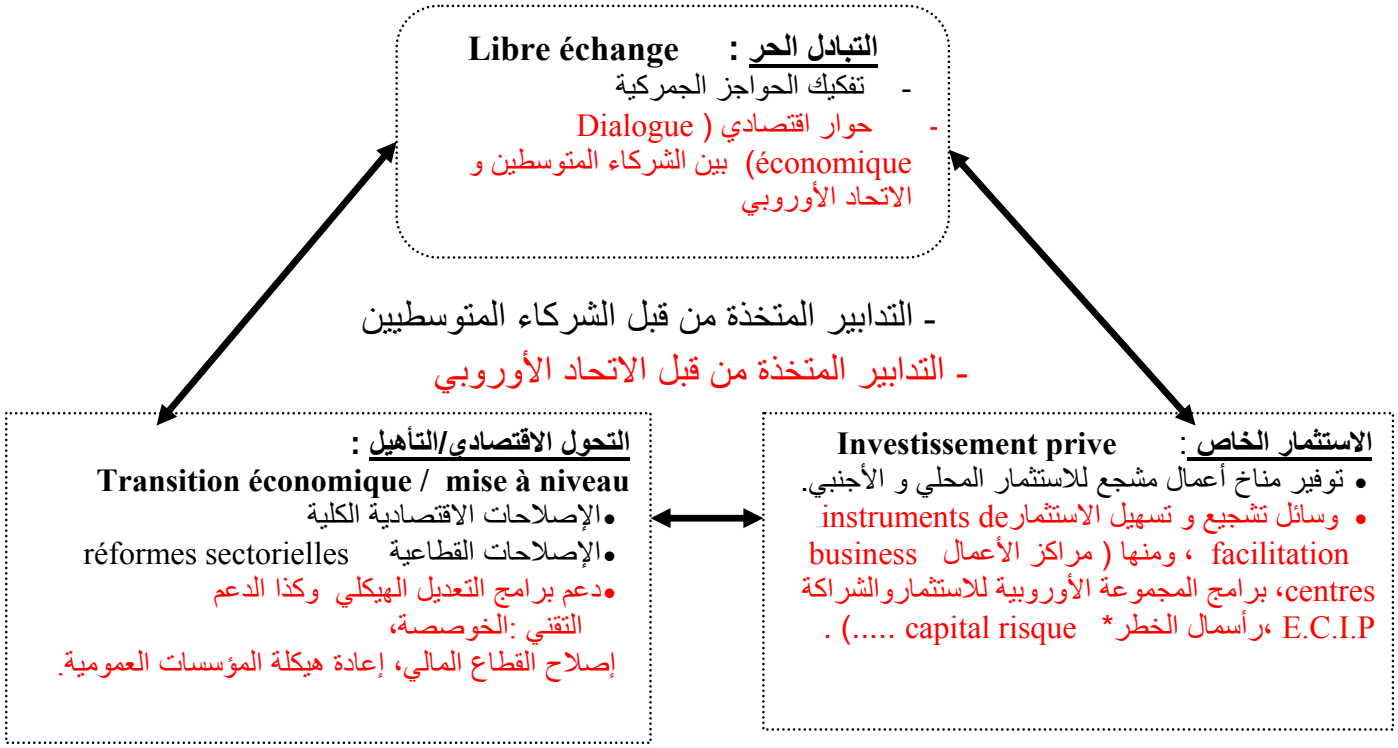

* رأسمال خطر : يتم تجنيد و توجيه رأسمال-خطر كما يلي : رسملة المؤسسات العمومية و الخاصة و خصوصا المؤسسات المدرجة في إطار التعاون مع المتعاملين الأوروبيين ، و هذا الإجراء يعطي الأولوية للتعاون الصناعي ما بين دول المجموعة الأوروبية و دول المغرب.

Source : MEZOUAGHI Mihoub , La place de la connaissance dans le Partenariat Euro méditerranée, In BOUKELLA . M , BENABDALLAH . Y et. FERFERA . M.Y(Editeurs), La Méditerranée Occidentale: Entre Régionalisation et Mondialisation , 2003 , p22 .

ج- التعاون المالي :

يعتبر التعاون المالي عاملا مهما في إنجاح الشراكة لأن أي تعاون سواء على المستوى الاقتصادي، أو السياسي أو الاجتماعي لا يمكن أن يعرف نجاحا وتحقيقا لأهدافه إن لم يكن مرفقا بالمساعدات المالية الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي للدول الشريكة في إطار اتفاقيات الشراكة ، لذا فقد تم وضع أداة مالية متمثلة في برنامج ميدا (MEDA) للتعاون المالي والذي يستكمل بالقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وفق شروط ميسرة.

و لقد تم تحديد حجم المعونة المالية للتعاون الأورومتوسطي بمبلغ 4685 مليون يورو خلال الفترة 1995 – 1999 ، و التي تم تخفيضها فيما بعد إلى 3060 مليون يورو و هذا في إطار برنامج "

MEDA I "، في حين قدرت الميزانية المخصصة في إطار برنامج ميدا " MEDA II" و التي تغطي الفترة 2000 – 2006 ب 5350 مليون يورو[1].

و أهم ما يميز برنامج ميدا " MEDA " عن البروتوكولات المالية السابقة ما يلي[2]:

على مستوى حجم الغلاف المالي، نجد أن الغلاف المالي لبرنامج MEDA أكبر بكثير من المبالغ المالية التي تضمنتها البروتوكولات المالية الأربعة السابقة حيث قدر المبلغ الإجمالي كما قلنا سابقا خلال الفترة 1978-1996 بـ 5082 مليون يورو منها 2032 مليون يورو كمنح مباشرة من ميزانية المجموعة الأوروبية وهو ما يمثل 40 % من المبلغ المالي الإجمالي.

على مستوى مجالات التغطية ، فهو يغطي مجموع مجالات الشراكة سواء على المستوى الثنائي من خلال تمويل المشاريع على مستوى كل دولة، أو على المستوى الإقليمي من خلال تمويل المشاريع الإقليمية ذات المصلحة المشتركة ، و التي تحدد داخل إطار الحوار الإقليمي (مؤتمرات متوسطية، ندوات...)، في الوقت الذي كانت فيه البروتوكولات المالية السابقة تغطي فقط النشاطات الثنائية، حيث كانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تبرم مع كل دولة متوسطية بروتوكول مالي يتم من خلاله تحديد أسس التعاون المالي الذي كان يأخذ الطابع الثنائي من دون الإقليمي.

على مستوى آلية عمل البرنامج، تم الاعتماد على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع ومدى قدرتها والتزامها على إنجازها وفق ما تم الاتفاق عليه، أي بمعنى آخر أنها تعتمد على القدرة على امتصاص هذه المساعدات (مدى الكفاءة في استخدام هذه المساعدات من قبل الدول)، فالتمويل الذي يستفيد منه البلد المرشح يكون محدد بشكل توجيهي بناءا على جملة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ، حيث يتم وضع تحت تصرف كل دولة غلافا ماليا مخصصا لتمويل ما اتفق عليه من مشاريع مع الطرف الأوروبي خلال الفترة المحددة .

مع العلم أن أموال برنامج ميدا " MEDA " التي لا يتم الالتزام بها أي الغير ممتصة تحذف بصورة نهائية ، وهذا عكس ما كان ساريا في ظل البروتوكولات المالية التي كانت المبالغ المالية المخصصة لكل دولة محددة سلفا ويتم منحها لها بغض النظر عن مستوى ومدى إنجاز المشاريع التي يتم تمويلها بواسطة هذه المبالغ.

وعموما يمكننا توضيح الجوانب الرئيسية للشراكة من خلال الشكل التالي:

[1] - النص الكامل لإعلان برشلونة .

[2] - ميموني سمير ، الشراكة الأورومتوسطية بين الطموحات و الواقع ، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

الشكل رقم (05) : جوانب الشراكة الاورومتوسطية وأبعادها.

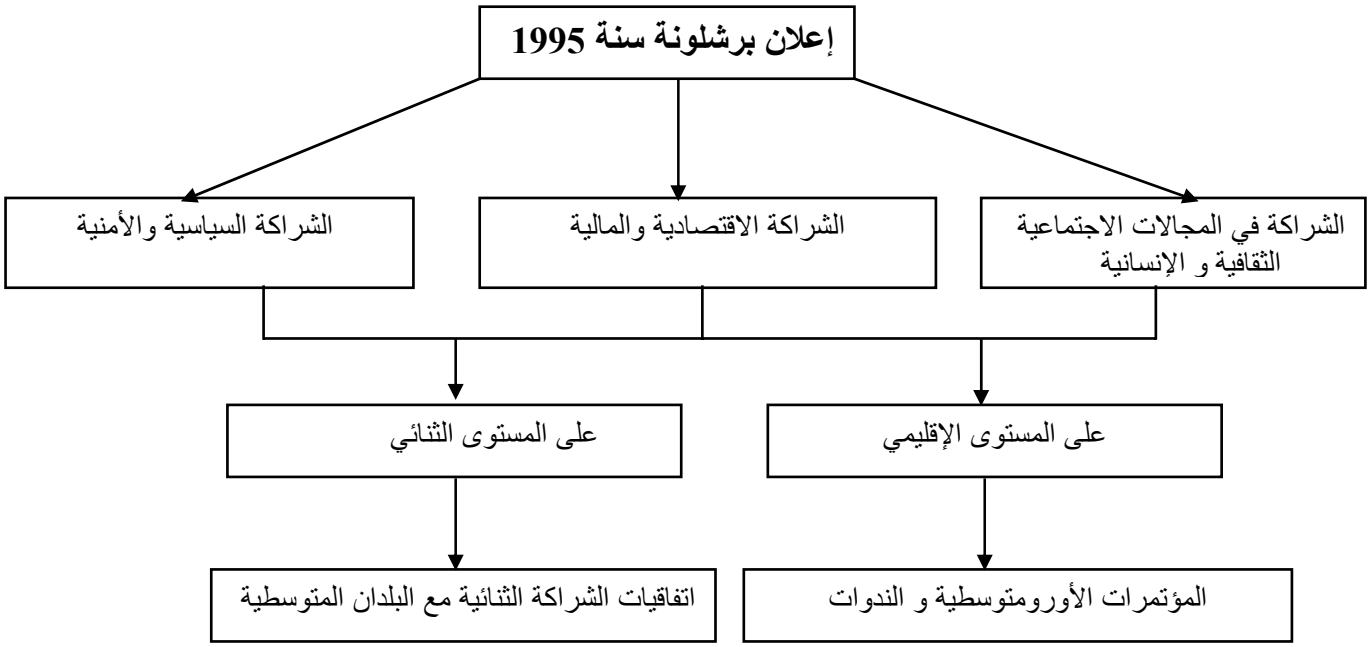

Source : Institut de la Méditerranée(2000), MEDA et le fonctionnement du partenariat Euro - Méditerranéenne, p14.

و من خلال الشكل تجدر الإشارة إلى أن للشراكة الأورو-متوسطية بعدين مكملين هما البعد الثنائي والبعد الإقليمي :

- **فالبعد الثنائي**، يتحدد سيره عبر اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطية شريكة على حدا ، والتي تعكس المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورو-المتوسطية الجديدة وإن كان كل منها يتضمن بعض الخصائص المتميزة فيما يخص العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة ، مع التذكير أن الهدف الأكبر لهذا البعد يتمثل في تأسيس منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية بحلول سنة 2010 ، وبالتالي يمكننا القول إذن أنها اتفاقيات للتجارة الحرة، غير أنها أوسع نطاقا نظرا لتضمنها للجوانب السياسية والأمنية علاوة على الجوانب الثقافية والإنسانية.

- **أما البعد الإقليمي** ، فيقوم بشكل رئيسي على مجموعة كاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات ، بالإضافة إلى هذا فقد تم تأسيس عدد من الهيئات التي تجمع بين مختلف المؤسسات الرسمية للدول الأعضاء في مسار برشلونة كالبرلمانات، وكذا هيئات المجتمع المدني وغيرها ، مع العلم أن الغاية الرئيسية لهذا البعد يتمثل في بناء الثقة والتعاون المنتظم بين دول المنطقة.

و بناءا على ما سبق توضيحه بالنسبة للشراكة الأورومتوسطية و جوانبها يمكن تحديد أهم أهداف هذه الشراكة فيما يلي .

4- أهداف الشراكة لكل من الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الشريكة :

تختلف أهداف الاتحاد الأوروبي من إقامة شراكة مع جيرانه في جنوب وشرق المتوسط عن أهداف هؤلاء الشركاء، فهو يرغب في لعب دور في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية وتاريخية واقتصادية وتجارية، بغية الحفاظ على مصالحه الاقتصادية والأمنية، في حين أن الدول الشريكة أهدافها اقتصادية بالدرجة الأولى حيث ترغب في إنعاش وتنمية اقتصادياتها من خلال ما ستتحصل عليه من دعم اقتصادي وتعاون مالي وتكنولوجي في إطار الشراكة.

4 – 1 – أهداف الدول المتوسطية :

تسعى دول الضفة الجنوبية و الشرقية من وراء شراكتها مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق جملة من الأهداف سواء على الصعيد السياسي من خلال الشراكة في المجال السياسي والأمني ومحاولة تحقيق الاستقرار ، أو على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي حيث ترى أنه يمكن لها أن تحقق مصالح اقتصادية من الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي وتحقيق مصالح اجتماعية وثقافية من خلال الشراكة في المجالين الاجتماعي والإنساني ، إذن فهي ترغب في[1] :

أ- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية من جهة أخرى مما يضمن لها تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

ب- الحصول على المعونات المالية و القروض الإنمائية قصد تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات.

ج- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية.

د- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة .

4 – 2 - أهداف الاتحاد الأوروبي:

يعد الحفاظ على أمن واستقرار أوروبا (الهاجس الأمني) أول هذه الأهداف حيث أن رغبة الاتحاد الأوروبي في إقامة شراكة مع الدول المتوسطية وراءها أبعاد سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، نظرا لكون عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في هذه الدول بغض النظر عن الأسباب التي من شأنها أن يكون لها تأثير سلبي على بلدان الاتحاد الأوروبي وعامل لا استقرار على المدى القصير والطويل وهذا بفعل الانعكاسات السلبية التي تخلفها ومنها على الخصوص : تزايد موجات الهجرة الغير

[1] - عرفان تقي حسن، الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا، القاهرة، العدد السادس، 1998، ص16.

الشرعية إليها، نمو الحركات التي تتبنى العنف السياسي والإرهاب ، وغيرها من الآثار السلبية التي يمكنها أن تصيب مجتمعات دول الاتحاد الأوروبي [1].

و عموما يمكن تلخيص أهم أهداف الاتحاد الأوروبي من وراء شراكته مع الدول المتوسطية و الجزائر خاصة في النقاط التالية :

أ- العمل على تحقيق الاستقرار والأمن في دول منطقة المتوسط ، حيث تعاني بعض الدول من عدة مشاكل أمنية (الإرهاب، العنف السياسي ،الصراع في الشرق الأوسط...)، وهذا عن طريق توفير عوامل الاستقرار فيها من خلال العمل على إحداث نمو متواصل، ورفع مستويات المعيشة فيها، من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي والتعاون المالي ، علاوة على دعم وتشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.

فاستقرار الوضع الأمني وكذا الأوضاع الاقتصادية في الدول الشريكة من شأنه :

- ضمان أمن أوروبا ومواجهة أخطار الحركات الأصولية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة ومواجهة خطر انتشار الأسلحة خصوصا الغير التقليدية.
- التقليل من موجة الهجرة السرية خصوصا نحو دول جنوب أوروبا (فرنسا ، ايطاليا،اسبانيا، اليونان...) لما لها من آثار سلبية، والتي تتزايد من يوم إلى آخر إذا بقيت الأوضاع في دول الضفة الجنوبية على حالها [2].

ب- إقامة منطقة إستراتيجية(سياسية واقتصادية) أوروبية_ متوسطية من أجل منافسة المنطقتين الإستراتيجيتين الكبيرتين في العالم الأمريكية بزعامة الولايات المتحدة والآسيوية بزعامة اليابان، وهو ما يمكن الاتحاد الأوروبي من ضرب عصفورين بحجر واحد: من جهة تقوية موقعه في الساحة الدولية ، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي من خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط والتي تنافسه فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بدورها إلى الاستحواذ عليها نظرا لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية [3].

ج - ضمان مصادر دائمة للطاقة بالنفط والغاز خصوصا وأن بعض الشركاء يعدون دول غنية بالنفط كما هو الحال بالنسبة للجزائر، فالاتحاد الأوروبي باعتباره كقوة اقتصادية عالمية كبيرة يعد من كبار المستهلكين للطاقة حيث استورد مثلا في سنة 1999 حوالى75 % من احتياجاته من

[1] - OUALALOU Fathallah , Après Barcelone : le Maghreb est nécessaire, éditions l'Harmattan, Paris,1996 , p16.

[2] - BAGHZOUZ Aomar , Le partenariat Euro- Méditerranéen et les Enjeux de Sécurité :Globalisme et Spécialités Maghrébines, in La Méditerranée Occidentale : Entre Régionalisation et Mondialisation, 2003 , p118.

[3] - BELLATTAF Matouk , La méditerranée occidentale ou le dialogue 5+5: dynamique, enjeux et perspectives Pour l'espace euro-méditerranéen , communication au colloque international : Europe- Méditerranée : Relations , 2004.

النفط والتي تقدر ب 10,5 مليون برميل يوميا مع العلم أن دول شمال أفريقيا تلبي حوالى19% من هذه الاحتياجات [1] .

أما فيما يخص الغاز الطبيعي الذي يزداد الطلب الأوروبي عليه سنويا ، حيث يعد الزبون الأول للدول المتوسطية المنتجة لهذه الثروة كالجزائر التي لبت رفقة النرويج أكثر من نصف حاجياته من الغاز الطبيعي ، بالإضافة إلى وجود عدة عوامل تساعد على زيادة الصادرات الطاقوية المتوسطية خصوصا الجزائرية منها إلى أوروبا أهمها القرب الجغرافي، و وجود هياكل قاعدية مساعدة في عملية النقل ، علاوة على الاحتياطات الكبيرة التي تتمتع بها الدول الشريكة.

بعد توضيحنا في هذا المبحث للعلاقات الأورو متوسطية من التعاون إلى الشراكة سنوضح في المبحث الثاني اتفاقية الشراكة مع أحد الدول المتوسطية و هي الجزائر التي وقعت اتفاقية الشراكة في 22أفريل 2002 و التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005.

[1] - CHATELUS Michel , Les Implications de la ZLE Euro-Méditerranéenne et du Partenariat pour la Stratégie des Agents du Secteur Energétique, communication au colloque - Stratégies des agents économiques face à l'intégration Euro-Méditerranéenne, organisé par l'Université de Bari, Bari 22 et 23 Septembre , 2000 , p2.

المبحث الثاني : اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

لقد سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها بموجب معاهدة روما سنة 1957 إلى توطيد العلاقة مع الجزائر التي كانت تعتبر قبل سنة 1962 جزءا من فرنسا وبالتالي الاستفادة من المزايا الممنوحة لأعضاء المجموعة ، والتي بقيت سارية المفعول بموجب اتفاقيات ايفيان حتى سنة 1972 أين كما قلنا سابقا تم وضع سياسة أوروبية جديدة لترقية التعاون الاورومتوسطي هي السياسة المتوسطية الشاملة التي ترجمت على المستوى الثنائي مع الجزائر بالتوقيع على اتفاقية التعاون يوم 27 افريل 1976، والتي بقيت سارية المفعول حتى سنة 1995 وهو تاريخ انطلاق مسار برشلونة للشراكة الاورومتوسطية الذي كانت الجزائر أحد أطرافه ، حيث وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 22 أفريل سنة 2002 والتي دخلت حيز التطبيق في سبتمبر سنة 2005.

إذن فتناول موضوع العلاقات الأوروبية الجزائرية ينطلق من تبيان واقع العلاقات القائمة بين الطرفين والقواعد التي حكمتها خلال الثلاث عقود الماضية وبالضبط منذ اتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1976 إلى غاية دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 ، وبالتالي سنحاول تسليط الضوء على مسار هذه العلاقات من خلال تناول النقاط التالية :

- مسار العلاقات الاقتصادية الاورو_جزائرية منذ اتفاقية التعاون إلى غاية اتفاقية الشراكة.

- دراسة الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الاورو_جزائرية مع تقييم نتائج الشراكة الاقتصادية بعد عشرية كاملة على انطلاق مسار برشلونة سنة 1995.

المطلب الأول : العلاقات الاورو_جزائرية – من التعاون إلى الشراكة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مسار العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي قبل الشراكة من خلال إدراجنا للنقاط التالية :

- التعاون الأوروبي الجزائري في إطار اتفاقية التعاون مع تركيزنا على الجانب الاقتصادي و المالي.
- تقييم نتائج هذا التعاون.

1- التعاون الأوروبي_الجزائري في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976:

1-1- الطابع الخصوصي للعلاقات الجزائرية الأوروبية قبل سنة 1976:

لم توقع الجزائر خلال الستينيات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل المغرب و تونس في سنة 1969، ذلك أن العلاقات بينها و بين المجموعة الأوروبية، طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات.

إذ استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة ، وهذا بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963 و الموروث عن الحقبة الاستعمارية إضافة إلى الامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات إيفيان سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية، أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية .

لكن بعد نهاية الستينيات قررت بعض الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا بشكل فردي، رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية ، و اقترحت هذه الأخيرة تطبيق النظام التفضيلي على أربع أخماس الصادرات الجزائرية التي يجب أن تخضع للحقوق الجمركية مع رفض المجموعة قبول دخول النفط المصفى إلا في حدود حصة جمركية محدودة لا تزيد على 240000 طن.

وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة، وبهذا وقعت الجزائر في26 أفريل 1976 على غرار باقي الدول المتوسطية اتفاقية التعاون ، و التي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

1- 2- الإطار العام لاتفاقية التعاون لسنة 1976:

إن تحليل الإطار التاريخي و السياسي و الاقتصادي الذي تمت فيه المفاوضات يكتسي أهمية قصوى، لأنه يساعد على اكتشاف سلبيات تلك الاتفاقية. فالمفاوضات التي أدت إلى التوقيع على هذه الاتفاقية كانت وفقا للمعطيات النظرية للعلاقات التجارية بين الطرفين في تلك الفترة و لم تأخذ بعين الاعتبار الانضمام المحتمل لدول جنوب أوروبا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وهي : اليونان (سنة 1981) ،إسبانيا والبرتغال (سنة 1986) ، رغم أن ملامح التحولات السياسية كانت واضحة في الأقطار السالفة الذكر و التي كانت تتهيأ موضوعيا لاتخاذ مكانها داخل المجموعة بعد توسع هذه الأخيرة ، لقد تجلى بكل وضوح أن انضمام هذه الأقطار إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية سيؤدي إلى تغيير معادلة العلاقات الجزائرية مع أوروبا بسبب الطبيعة المزاحمة لصادرات تلك البلدان بالنسبة لصادرات الجزائر (خمور، زيتون، يد عاملة) خاصة وأن اتفاقية 1976 قد أبرمت في ذلك الوقت لمدة غير محددة.

علاوة على أن هذه الاتفاقية لم تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد السياسية المتوسطية للمجموعة و لو على الأقل من وجهة جزائرية . ذلك أنه إذا كانت هذه الاتفاقية تدخل في إطار السياسة المتوسطية الشاملة المنتهجة من قبل المجموعة ابتداء من سنة 1972، فإن ذلك يضر كثيرا بالمصالح الجزائرية خاصة فيما يتعلق بصادراتها نحو أوروبا بسبب تقارب التفضيلات الجمركية المقترحة على هذه الأخيرة والتفضيلات التي بدأت أوروبا تعرضها على أقطار متوسطية أخرى أمضت معها اتفاقيات للتعاون و هي : إسرائيل، مصر، الأردن، تونس، المغرب سوريا ولبنان .

و فيما يلي أهم ما تضمنه الجانب الاقتصادي و المالي لهذه الاتفاقية.

2 - الجانب الاقتصادي والمالي في إطار اتفاقية التعاون:

فيما يخص مضمون الاتفاقية فهي ترتكز بشكل كبير على الجانب التجاري حيث منح الاتحاد الأوروبي للجزائر الأولويات التالية [1]:

- تخفيض الحقوق الجمركية بين 20 و100% لبعض المنتجات الزراعية ومثال ذلك تخفيض بنسبة 80 % من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر والفواكه الجزائرية المصدرة إلى أوروبا و بين 60 % و70% للبطاطا ، وكذا تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات الزراعية و في حالة تجاوز هذا السقف يعاد فرض الحقوق الجمركية (نظام الحصص) ومثال ذلك الخمور الجزائرية التي تدخل إلى الأسواق الأوروبية في حدود حصة جمركية مقدرة مابين250000 و450000 هكتولتر(HL) خلال فترة خمس سنوات مع تخفيض للرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسبة80%.
- السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المنتجات الصناعية الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما هو الحال بالنسبة للمنسجات.

إضافة إلى جوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون الاقتصادي و التقني الذي يهدف حسب ما جاء في نص اتفاقية التعاون إلى[2] :

- تحسين البنيات التحتية الاقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة.
- دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.
- ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

وقصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البرتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة، بروتوكولات مالية لأجل 5 سنوات لكل بروتوكول قابلة للتجديد كما هو مبين في الجدول رقم 33 ، مع الإشارة إلى أنه تم إضافة 95 مليون إيكو" ECU " للبروتوكول المالي الرابع في إطار ما يعرف بالسياسة الأورومتوسطية المتجددة.

[1] - ميموني سمير ، الشراكة الأورومتوسطية بين الطموحات و الواقع ، مرجع سبق ذكره.

[2] - Commission Européenne , Accord de coopération entre l'Algérie et la CEE, Office des publications Officielles des Communautés Européennes, Luxembourg, 1976 , p3.

الجدول رقم (33) : المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البرتوكولات المالية خلال الفترة 1978-1996.

الوحدة : مليون إيكو" ECU ".

البرتكول / شكل المساعدة	البرتوكول الأول 1978 -1981	البرتوكول الثاني 1981-1986	البرتوكول الثالث 1986-1991	البرتوكول الرابع 1991-1996
المساعدات المنوحة من الميزانية الأوروبية	44	44	56	70
القروض البنك الأوروبي للاستثمار	70	107	183	280
المجموع	114	151	239	350 + **95**

المصدر :

- Commission Européenne (1976), Accord de coopération entre l'Algérie et la CEE, Office des publications Officielles des Communautés Européennes, Luxembourg, pp 6-20.

- Données de BEI (Banque Européenne de l'Investissement).

وقد تم تخصيص 60 % من إجمالي المبالغ المالية الممنوحة خلال الفترة 1978-1996 لتمويل المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية و11 % لتمويل المشاريع الخاصة بقطاع المياه والري أما قطاع الطاقة فخصصت له نسبة 7% و وزعت المبالغ الباقية لتمويل مشاريع اقتصادية و اجتماعية أخرى كما هو مبين في الشكل التالي.

الشكل رقم 06 : المجالات الممولة في اطار البرتكولات المالية خلال الفترة 1976 - 1996

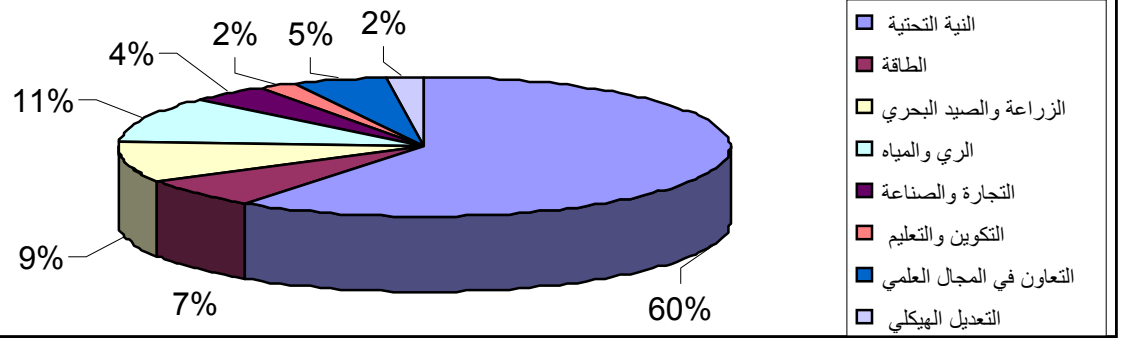

المصدر : Commission Européenne (2002), Union Européenne- Maghreb : 25 ans de coopération 1996-2001,p22.

3 - تقييم نتائج اتفاقية التعاون:

بما أن اتفاقية التعاون كانت ذات طابع تجاري بالدرجة الأولى إضافة إلى تقديمها لمساعدات مالية في إطار البرتوكولات المالية ، فإن تقييمها سيكون من جانبين:

- الجانب التجاري المتمثل في التبادل التجاري الاورو جزائري خلال فترة تطبيق الاتفاقية .
- الجانب المالي المتمثل في المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار البرتوكولات المالية.

3 – 1 - التبادل التجاري الأوروبي الجزائري :

أولت اتفاقية التعاون أهمية كبيرة للجانب التجاري ، حيث نصت على حرية دخول كافة المنتجات الصناعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية من دون إلزامها بمبدأ المعاملة بالمثل ، علاوة على تضمنها لتفضيلات جمركية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية .

وتعد المجموعة الأوروبية المتعامل التجاري الأول للجزائر خلال تلك الفترة ، حيث أن 70 % من الصادرات الجزائرية كانت موجهة إلى أوروبا (انظر الجدول رقم 32) في حين أن أكثر من 60 % من وارداتها كانت تأتي من أوروبا. في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري والذي قدر مثلا سنة 1985 بـ 4226 مليون (ECU) و 3196 مليون (ECU) سنة 1991 و 2452 مليون (ECU) سنة 1992 كما هو مبين في المنحنى التالي:

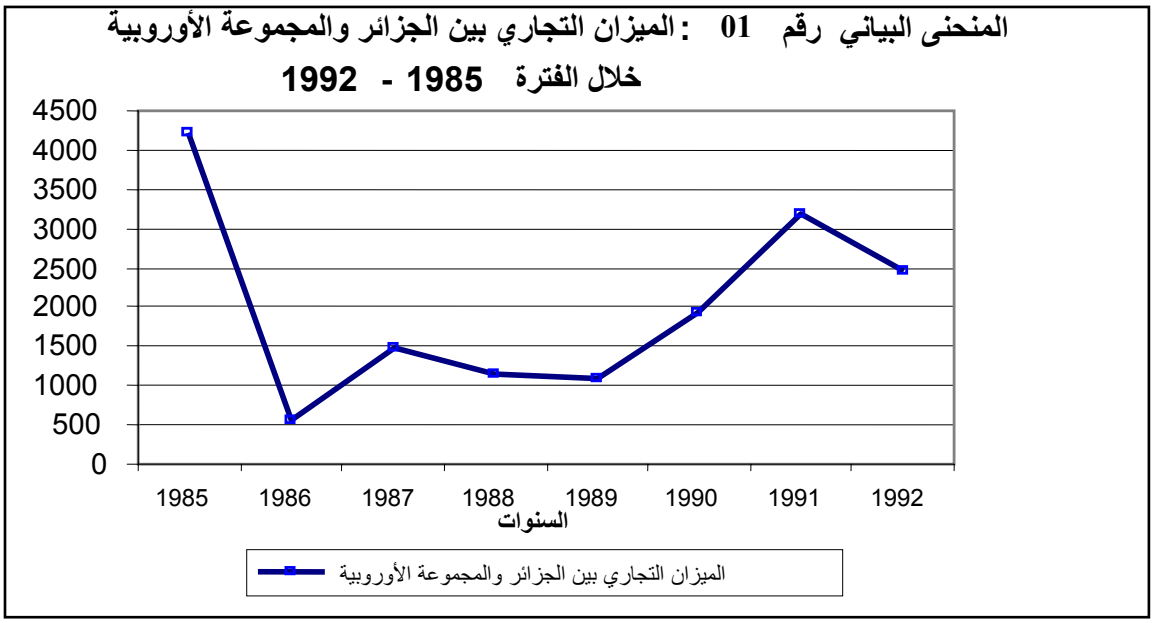

المصدر : بناءا على المعطيات الواردة في الجدولين رقم 34 و 35.

و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا وهذا بالرغم من انخفاض مداخليها بفعل انخفاض سعر البرميل من النفط في الأسواق العالمية (سنة 1986) كما يبينه الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية إلى المجموعة خلال الفترة 1985-1992.

الجدول رقم (34) : الهيكل السلعي للصادرات السلعية الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1985-1992

الوحدة : مليون ايكو ECU.

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المنتجات الزراعية والمشروبات والتبغ	29	23	7	7	6	6	6	4
مواد أولية	39	37	32	40	0	0	0	0
منتجات طاقوية	11383	4575	4282	3834	4683	5830	6194	4921
منتجات كمياوية	82	44	38	29	39	42	50	56
سلع التجهيز والمنتجات المصنعة	66	80	78	106	123	87	85	112
منتجات أخرى	10	1054	930	834	950	925	1243	1741
المجموع	**11609**	**5813**	**5367**	**4850**	**5801**	**6890**	**7578**	**6834**

المصدر : إحصائيات الهيئة الأوروبية للإحصاء - Eurostat–

فأول ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن قيمة الصادرات الجزائرية تجاه المجموعة الأوروبية قد عرفت انخفاض كبير خلال الفترة 1985 و1992 وهذا من 11609 مليون إيكو(ECU) إلى 6834 مليون إيكو (ECU) سنة 1992 ، ومرد ذلك هو انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات ومن ثم انخفاض قيمة الصادرات التي يتبين لنا من خلال الجدول أنها تمثل حصة الأسد في هيكل الصادرات السلعية إلى أوروبا وهو ما يعني أن الجزائر بلد أحادي التصدير .

أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فنلاحظ من خلال هيكلها السلعي، أن أكثر من 67 % من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (35): الهيكل السلعي للواردات السلعية الجزائرية من المجموعة الاوروبية

خلال الفترة1985-1992

الوحدة : مليون ايكو ECU.

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المتجات الزراعية والمشروبات والتبغ	976	574	563	685	945	895	855	855
مواد أولية	234	105	123	128	134	131	90	90
منتجات طاقوية	243	108	97	78	75	48	60	60
منتجات كمياوية	754	639	489	525	622	506	479	479
سلع التجهيز والمنتجات المصنعة	5080	3700	2494	2215	2865	3336	2843	2843
منتجات أخرى	96	123	113	74	69	55	55	55
المجموع	**7383**	**5249**	**3879**	**3705**	**4710**	**4971**	**4382**	**4382**

المصدر : إحصائيات الهيئة الأوروبية للإحصاء - Eurostat-

فعلاوة على ما تم ذكره ، نلاحظ بأن الواردات الجزائرية قد شهدت انخفاضا كبير خصوصا في الفترة 1985-1988 وهذا بنسبة 50 % ويرجع سبب ذلك إلى سياسة التقليل من الواردات التي انتهجتها آنذاك السلطات نظرا لقلة الموارد المالية الناتجة عن قلة المداخيل من الصادرات الهيدروكربونية ، كما تقلصت بدورها الواردات من سلع التجهيز والمنتجات المصنعة بنسبة 56 % خلال الفترة 1985-1988 حيث انتقلت من 5080 مليون إيكو (ECU) إلى 2215 مليون ايكو (ECU) وهو ما كان له تأثير سلبي على الجهاز الإنتاجي الجزائري .

و بعد تقييمنا للجانب التجاري سنحاول فيما يلي تقييم الجانب المالي في إطار البروتوكولات المالية.

3-2- التعاون المالي – في إطار البرتوكولات المالية-:

لقد كرست الاتفاقية أيضا مبدأ تقديم إعانات مالية للتنمية من قبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، حيث قدر المبلغ الإجمالي الذي استفادت منه الجزائر خلال الفترة 1978-1996 بـ 949 مليون إيكو (ECU) منها 309 مليون إيكو (ECU) في شكل إعانة مالية عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و640 مليون إيكو (ECU)قروض ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار[1]. مما يبين لنا أن 67% من المبلغ الإجمالي للبروتوكولات الأربعة هي عبارة عن قروض البنك الأوروبي للاستثمار في حين أن 33% الباقية عبارة عن المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية ، و بالرغم من الزيادة الملحوظة التي عرفها البروتوكول الرابع كما هي موضحة في الجدول 33 ، إلا أن حجم هذا التعاون يعد جد متواضع مقارنة

[1] - Commission européenne , Algérie , document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004 , Bruxelles , 2001 , p 15.

باحتياجات تلك الفترة بغية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية ، بل أكثر من ذلك أنه لم يسدد لها ما تم تخصيصه كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (36) : التسديدات الفعلية للمبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البرتوكولات المالية الأربعة .

	المبالغ المخصصة	التسديدات الفعلية	
		القيمة (مليون ايكو) " ECU "	النسبة (%)
البرتوكول الأول 1978-1981	114	97	83
البرتوكول الثاني 1981-1986	151	92	65
البرتوكول الثالث1986-1991	239	38	16
البرتوكول الرابع 1991-1996	350	15	10

المصدر : شامي رشيدة ، المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية – حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر .

فمن خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة التسديدات الفعلية تنخفض من برتوكول مالي لأخر في الوقت الذي كانت تزداد فيه حجم المبالغ المالية المخصصة للجزائر ولو كان ذلك بصورة ضئيلة ، حيث نلاحظ أن هذه النسبة بعدما كانت في حدود 83 % في البرتوكول المالي الأول انخفضت إلى 65 % في الثاني ثم إلى 16 % في الثالث و 10 % في البرتوكول الرابع ، ومرد ذلك بالدرجة الأولى هو انخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال الفترة 1976-1996 سوى 40 % فقط .[1]

ففي الوقت الذي كانت الجزائر بأمس الحاجة إلى موارد مالية كبيرة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي بدأت تظهر معالمها بشكل كبير في منتصف الثمانينات كانت نسب التسديد لهذه البرتوكولات تسجل أضعف مستوياتها وهذا في البرتوكول الثالث والرابع على التوالي.

ويعود سبب عدم كفاية هذه المساعدات وضعف نسب التسديد إلى عوامل من بينها تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، إضافة إلى افتقاد البروتوكولات المالية إلى المساواة في التعامل ، فهي تفضل بلدان على بلدان أخرى علاوة على ثقل الإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية.

و انطلاقا من هذه النتائج سعت الجزائر منذ 1993 إلى عقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي و هو ما سنوضحه في المطلب الثاني.

[1]- M'HAMSADJI-BOUZIDI Nachida , 5 Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, ALG/ENAG , édition , Alger, 1998, p111.

المطلب الثاني : الجزائر ومسار برشلونة للشراكة الاوورمتوسطية

و من خلال هذا المطلب سنوضح الشراكة الأوروبية الجزائرية في المجال الاقتصادي و المالي مع تقييم نتائج هذه الشراكة في الجانبين.

1 - المفاوضات الاوروجزائرية لعقد اتفاقية الشراكة:

لقد طلبت الجزائر منذ 13 أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية الأخرى بغية عقد اتفاقية الشراكة و هي كلها وعي بضرورة تجاوز اتفاقيات أفريل1976، وكان هدف الجزائر الأساسي هو الدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأورومتوسطية التي دعت إليها السياسة المتوسطية الجديدة التي اعتمدتها القمة الأوروبية في لشبونة سنة 1992 والمعتمدة على إقامة شراكة حقيقية بين الشركاء المتوسطيين الإثني عشر آنذاك و دول الاتحاد الأوروبي، والتي أرسى قواعدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995.

فاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أملته ظاهرة العولمة التي أصبحت تغري أكثر فأكثر الأوساط الاقتصادية والتي تظهر من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعترض المبادلات التجارية، وكذا الاتجاه المتزايد من قبل الدول نحو التكتل فيما بينها. وعليه أصبح إبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي لزاما على الجزائر نظرا لانفتاح سوقها واقتصادها، وكذا طموحها لتثمين إمكانياتها والحفاظ على مكانتها على الساحة الإقليمية: اتحاد المغرب العربي، المنطقة المتوسطية و العالم العربي.

وقد انطلقت المفاوضات بين الطرفين بصفة رسمية في مارس 1997 وهذا على أساس نصين[1]:

- **النص الأول** : يتضمن اقتراحات من اجل شراكة أورومتوسطية وفقا لتصور مصالح الاتحاد الأوروبي.
- **أما النص الثاني** : فيتناول الاقتراحات المضادة الجزائرية و توسيع المناقشات إلى ميادين ومسائل لا يتضمنها الملف الأوروبي تتعلق على سبيل المثال بالعدالة والشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي، أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول :

- السعي إلى الانفتاح أو التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني و هذا بفعل خصوصياته (ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، التحول الاقتصادي، برامج التعديل الهيكلي المطبق من قبل الجزائر خلال الفترة 1994-1998،...).

- تعميم إطار التعاون الاقتصادي الأوروجزائري ليشمل إضافة إلى مجال المبادلات التجارية المقترح من قبل الأوروبيين مجالات أخرى إنتاجية، لذا نجد أن الجزائر كانت تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم أكبر لإصلاحاتها الاقتصادية و هذا من خلال[1]:

[1] - يومية الشعب ، العدد 12168، يوم 19 ديسمبر 2001.

- مساعدتها في وضع برنامج تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر.
- توسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بحجم المساعدات المالية المخصصة لها، و هذا قصد مساعدتها في عملية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بغية تأهيل اقتصادها و تهيئته لمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية في إطار انضمامها إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية.

- وضع برنامج خاص لدعم صادراتها خارج المحروقات.

وكنتيجة لتباين مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري وهذا بعد عقد أربع جولات من المفاوضات، بعدما رأى بأن الاتفاق الذي كان مقررا أصلا لم يكن في مصلحة الجزائر بحكم أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهم هذه الأخيرة كمشكلة المديونية، و انتقال الأشخاص،...الخ ، و كذا عدم أخذه بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري، كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة و كذلك موقف الأوروبيين تجاه الأزمة الجزائرية ساهما إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل2000 وهو تاريخ استئنافها.

حيث استمرت منذ ذلك التاريخ وبدون انقطاع وهذا بدراسة جميع المسائل المطروحة من قبل الطرفيين إلى غاية التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بعد 17 جولة من المفاوضات و الذي ترجم بالتوقيع وبالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، والتي تم التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالينسيا الإسبانية ثم دخولها حيز التطبيق ثلاث سنوات بعد ذلك.

و لا تختلف اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي ، لكن ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة الأخرى تضمنها لملفين جديدين هما: العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص و بند مكافحة الإرهاب و التعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة [2].

و تختلف هذه الاتفاقية كثيرا عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أفريل 1976، حيث تشمل كما قلنا سابقا جميع الجوانب سواء كانت : السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة، وترتكز حول أربع أسس رئيسية وهي :

- إقامة حوار سياسي مستمر بين الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الأمنية و مسائل الاستقرار و السلام في المنطقة الأورومتوسطية.

---

[1] - M'HAMSADJI-BOUZIDI Nachida , 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne ,1998 , Op.Cit, p115.

[2] - يومية الخبر ، يوم 19 ديسمبر2001.

- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي وفقا للقواعد و الإجراءات المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة " OMC".
- التعاون الاقتصادي، المالي، الاجتماعي و الثقافي.
- وضع إطار مؤسساتي و تنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئتان مشتركتان بين الطرفين لهما مسؤولية وضع آليات أو ميكانيزمات تنفيذ هذه الاتفاقية هما:
  - مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين (على مستوى الوزراء)، و الذي له سلطة أخذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين.
  - لجنة الشراكة و تتكون من موظفين و خبراء من الطرفين.

و في ظل الأسس الرئيسية لاتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي سنبين فيما يلي أهم ما تضمنه الجانب الاقتصادي و المالي لهذه الإتفاقية.

2 - الجانبين الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأوروبية_الجزائرية:

كما سبق الإشارة إليه إن اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة متشابهة الى حد كبير مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة والمتعلقة بخصوصيات كل بلد شريك ، فلا غرابة في كون الجانب الاقتصادي والمالي لهذه الاتفاقية غير مختلف من حيث المضمون عن باقي الاتفاقيات وبالتالي فهو يشتمل على النقاط التالية :

- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2017 والتي تكون وفق قواعد منظمة التجارة العالمية " OMC " ، والخاصة بالمنتجات المصنعة. مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادل، مع اتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية "GATS" عند انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية " OMC".
- إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها دعم التنمية في الجزائر، وكذا التعاون المالي في إطار برنامج ميدا والقروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

2– 1 - إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدر بـ 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بمعنى أخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017 أي بمعنى أنها خاصة بالمنتجات الصناعية فقط ، وهذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفق بين الطرفين أن تكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة ، وبالتالي فهذه المنطقة تقوم على جملة من المبادئ وهي [1] :

[1] - El Watan, quotidien National d'information, N° 3345 du 3 Décembre2001.

- مبدأ المعاملة بالمثل :

فبعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك ، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل .

- مبدأ التدرج :

أي بمعنى أن هذه المنطقة لا يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر باثنتي عشر سنة وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي تكون في سنة 2017.

- مبدأ المرونة والتكيف :

حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائر بإمكانية التغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية .

2 – 2 - التعاون الاقتصادي والمالي:

على غرار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية المبرمة في إطار مسار برشلونة، فإن اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية نصت بدورها على أن يكون إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في غضون2017 مرافقا أو مصاحبا بتعاون اقتصادي ومالي قصد تهيئة الاقتصاد الجزائري للدخول إلى هذا الترتيب التجاري الإقليمي.

فالتعاون الاقتصادي يهدف إلى دعم جميع المشاريع والنشاطات التي من شانها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ، و بالتالي فهو يمس كافة المجالات* التي سبق توضيحها.

وبغرض الإسهام بصفة فعالة في تحقيق أهداف اتفاقية الشراكة خصوصا الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة حسب نص الاتفاقية في[1] :

- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية.
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية.

* المجالات الموضحة سابقا هي: المجال الصناعي ، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، ترقية وحماية الاستثمارات، توحيد مقاييس المطابقة وتقويمها، تقريب التشريعات، التعاون في مجال الخدمات المالية ، الزراعة والصيد البحري، النقل، مجتمع الإعلام والاتصالات ، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعات التقليدية ، التعاون في مجال الجمارك والإحصاء، وكذا التعاون في مجال حماية المستهلكين.

[1] - المادة 79 من نص اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

- ترقية الاستثمار والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل.
- الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها.
- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاقتصادية.

فإنه تم الاتفاق على دعم الاتحاد الأوروبي لمختلف المشاريع والنشاطات في إطار التعاون المالي وهذا في إطار المساعدات المالية الممنوحة من قبل الاتحاد عن طريق برنامج ميدا " MEDA " الذي عوض البرتوكولات المالية السابقة وكذا عن طريق القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة.

و يعد التعاون المالي الركيزة الأساسية للدعم وانجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأوروبي ، فلقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا" MEDA " للفترة 1995-2006 بمبلغ 510,2 مليون يورو، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين ، تغطي الأولى الفترة 1995-1999 في إطار برنامج ميدا I "MEDA I " بمبلغ 164 مليون يورو ، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000-2006 في إطار برنامج ميدا II " II MEDA " بمبلغ 346,2 مليون يورو.

و قد كانت المنح المخصصة في إطار برنامج ميدا MEDA I موزعة على النحو التالي : 79 % من الغلاف المالي لدعم التحول الاقتصادي، 18 % لتسهيل التعديل الهيكلي، و3 % لتعزيز و تحسين التوازن الاقتصادي- الاجتماعي[1].

[1] - Commission européenne , Rapport annuel de programme MEDA,2000 , Op.Cit, p 28.

الجدول رقم(37): المشاريع و النشاطات الممولة من قبل MEDA I في الجزائر خلال الفترة 1996-1999

الوحدة : مليون يورو

المشروع / القطاع	المبلغ	التوزيع
أ- دعم التحويل الاقتصادي	129	% 79
تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة من قبلBEI قصد تمويل مشاريع محاربة التلوث الصناعي	10,75	
دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME/PMI)	57	
دعم إعادة الهيكلة الصناعية	38	
دعم تحديث و تطوير القطاع المالي	23,25	
ب- تسهيل التعديل الهيكلي	30	% 18
تسهيل التعديل الهيكلي	30	
ج- تعزيز التوازن الاقتصادي- الاجتماعي	5	% 3
دعم المنظمات الغير حكومية O.N.G	5	
المجموع أ+ب+ج	**164**	**% 100**

Source : commission Européenne (2000), Rapport annuel du programme MEDA pour l'année 2000, p28.

و من خلال الجدول يتبين لنا أن أكبر نسبة من هذه المبالغ تم تخصيصها لدعم التحول الاقتصادي الذي يهدف إلى تحضير المتعاملين إلى الدخول في منطقة التبادل الحر و ذلك بتحسين قدرتهم التنافسية .

و بناء على ما سبق توضيحه و نظرا لأهمية التعاون المالي لدعم و إنجاز مختلف النشاطات و المشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي سنحاول من خلال العنصر الموالي تقييم نتائج التعاون المالي.

2 – 3 – تقييم نتائج التعاون المالي:

بناءا على المبالغ المالية المخصصة للجزائر و الدول المتوسطية الشريكة في إطار برنامج ميدا I " MEDA I " ، و نسب التسديد الفعلية لها الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (38): المبالغ المالية المخصصة للدول المتوسطية في إطار برنامج MEDA -I- خلال الفترة[1995-1999]

الوحدة : مليون يورو.

	الجزائر	مصر	المغرب	تونس	الأردن	لبنان	سوريا	فلسطين	بقية الدول*	المجموع
المساعدات المالية المخصصة	164	686	656	428	245	182	99	111	855	3435
نسب التسديد %	18.2	22.8	19.3	39.2	42.5	0.5	0	48.6	27	26

Source :Les Statistiques sont disponible sur le site Internet de la Commission Européenne http://www.europa.eu.int/comm/europeaid/ index_en.htm.

نلاحظ بأنه علاوة على ضعف نسب التسديد الفعلية التي لم تتجاوز 18.2% نجد أن الجزائر احتلت المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية من حيث حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها ، إذ لم تستفيد إلا من مبلغ 164 مليون يورو خلال الفترة 1995-1999 (MEDAI) في الوقت الذي استفاد فيه المغرب من 656 مليون يورو و تونس بـ 428 مليون يورو، و ترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر بالدرجة الأولى إلى[1] :

- توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينيات بفعل الوضعية الأمنية، و كذا غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ هذه المشاريع و تقييمها خلال الفترة 94-98.
- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج MEDA فأول المشاريع لم تصبح عملية إلا مؤخرا.

إضافة إلى الأسباب المذكورة هناك أيضا الأسباب المتعلقة بقلة المشاريع المقدمة من قبل الطرف الجزائري ، حيث أن برنامج ميدا يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتمويل عن طريق البرنامج وفق البرامج الاستدلالية الوطنية ، حيث كلما كانت المشاريع و النشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة و متنوعة كلما كان حجم الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لهذا البلد كبيرة فالجزائر خلال هذه الفترة (1996-1999) لم تقدم مشاريع كثيرة. حيث كان للأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات تأثيرها على حجم المساعدات المخصصة لها والتي كما سبق ذكره أدت إلى غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية في الجزائر التي تعد بمثابة الهيئة المسؤولة

* بقية الدول هي : مالطة ، تركيا ، اسرائيل ، قبرص.

[1] - Commission européenne , Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004, Bruxelles, 2001, p 16.

على مراقبة المشاريع الممولة في إطار البرنامج ومراقبتها خلال الفترة (94-98) وكذا تعثر المفاوضات الأورو-جزائرية حول عقد اتفاقية الشراكة و توقفها خلال الفترة 1997-2000.

و نفس الشيء ينطبق على برنامج ميدا MEDA II فبالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة خلال الفترة 2000 – 2006 ، و المقدرة ب 338.8 مليون يورو[1] فإن المخصصات السنوية للجزائر بقيت متواضعة لا تغطي جميع احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية و التنموية.

الجدول رقم (39) : المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA -II- خلال [2000- 2005].

الوحدة : مليون يورو.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2005-2000	نسبة التسديد%
الجزائر	30.2	60	50	41.6	51	40	272.8	%41.82
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	568.7	603.3	611.6	600.3	697.6	734	3815.5	%83.01

Source :Les Statistiques sont disponible sur le site Internet de la Commission Européenne http://www.europa.eu.int/comm/europeaid/ index_en.htm.

حيث أن اكبر التزام تحصلت عليه كانت سنة 2001 بـ 60 مليون يورو ، مع الإشارة إلى أن نسبة التسديد بالرغم من أنها تفوق نسبة التسديد في إطار برنامج ميدا MEDA I* إلا أنها منخفضة ، حيث أنها لم تتلقى بصورة فعلية إلا 114.1 مليون يورو من أصل 272.8 مليون يورو المخصصة لها خلال الفترة 2000-2005.

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج MEDA ، فإن الجزائر استفادت أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة 1995-2005 بـ 1405 مليون يورو[2] ، و التي وجهت أساسا لتمويل العمليات التالية : [3]

- تطوير الهياكل الاقتصادية عن طريق قروض طويلة الأجل و تحت شروط مقبولة.
- مشاريع حماية البيئة، مع نسب فوائد منخفضة للقروض الممنوحة لتمويل هذه المشاريع .
- تدعيم و تطوير القطاع الخاص، سواء عن طريق القروض الممنوحة من الأموال الخاصة للبنك الأوروبي، أو عن طريق المساهمة برؤوس الأموال الخطرة.

كما أن نسبة تسديد هذه القروض قدرت خلال الفترة 1996 - 2002 بـ 47 % ، بمعنى أن الجزائر قد تحصلت فعليا على 350,808 مليون يورو. ويعود سبب ضعف نسبة التسديد هذه إضافة إلى

[1] - Commission européenne , Algérie :document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007- 2010, , p19.

* قدرت نسبة التسديد في إطار برنامج ميدا I (MEDA I) ب 18% .

[2] - Idem , p 20.

[3] - Commission européenne (2001), Algérie :document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002- 2004,Op.Cit , p16

التأخر في انجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض وفق ما اتفق ، عدم تقديم القروض المخصصة بتدعيم القطاع الخاص في الجزائر و يرجع سبب ذلك حسب المفوضية الأوروبية إلى:[1]

- تأخر الكبير في تنفيذ برنامج الخوصصة من قبل السلطات.
- قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع ،وهو ما أدى إلى عدم استخدام الموارد المالية المخصصة من قبل البنك للجزائر بصورة كلية.

و تجدر الإشارة إلى أن برنامج ميدا MEDA ، بالرغم من أنه عامل خارجي مساعد على دعم تنفيذ الإصلاحات في مختلف القطاعات إلا أن نجاح التنمية في الجزائر لا يتوقف على حجم التمويلات الأوروبية أو الخارجية بصفة عامة بقدر ما يتوقف على مدى نجاعة السياسات و التدابير المتخذة من قبلها قصد تهيئة اقتصادها و إنجاح انفتاحها على العالم الخارجي ، خصوصا و أن الجزائر تستحوذ على قطاع استراتيجي وهو قطاع المحروقات الذي ساهم في تحسين وضعيتها المالية بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في الفترة 2000-2007، كما دعم مكانتها في التجارة الدولية للغاز الطبيعي الذي يعد أحد المحاور الرئيسية للشراكة التي يسعى الإتحاد الأوروبي اليوم إلى تنميتها مع الجزائر و هو ما سنوضحه في المبحث الثالث.

[1]- Commission européenne (2001), Algérie :document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004,Op.Cit , p16

المبحث الثالث : الشراكة الجزائرية الأوروبية في مجال الغاز الطبيعي

في ظل الشراكة الاقتصادية التي تربط الجزائر بالإتحاد الأوروبي و التي سبق توضيحها في المبحث الثاني ، يعتبر قطاع الطاقة كعامل مهيكل للعلاقات الاقتصادية التي تربط الجانبين و هذا نظرا لضخامة حجم المبادلات التجارية الطاقوية إضافة إلى البيئة الطاقوية الدولية التي فتحت آفاقا واسعة أمام هذه المبادلات .

و لأهمية الغاز الطبيعي في الشراكة التي تربط الجزائر بالإتحاد الأوروبي حيث تعد الجزائر ثالث مورد بالغاز الطبيعي للإتحاد الأوروبي الذي يسعى من وراء هذه الشراكة إلى ضمان أمن تموينه بهذا المورد من الطاقة في ظل التوترات الدولية التي يشهدها القطاع في السنوات الأخيرة ، سنحاول من خلال هذا المبحث تبيان دور الغاز الطبيعي في تفعيل الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و ذلك بإدراجنا للنقاط التالية :

- الشراكة الطاقوية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.
- استراتيجية الجزائر لتأمين تموين الإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي.
- آثار الشراكة الغازية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول : الشراكة الطاقوية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

و من خلاله سنبين تطور الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة ، و قبل تناولنا لذلك لابد من تبيان موقع قطاع الطاقة في المبادلات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.

1 - أهمية قطاع الطاقة في المبادلات الجزائرية الأوروبية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر باعتباره أول دائن ومتعامل تجاري لها كما تبينه الإحصائيات الخاصة بكل من المديونية والتجارة الخارجيتين.

فبالنسبة للمديونية الخارجية التي بلغت في نهاية سنة 2006 حوالي 5.612 مليار دولار أمريكي من بينها 5.062 مليار دولار أمريكي على شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل التي كان مصدر 87 % منها من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ، حيث أن نصيب دول الاتحاد الأوروبي منها هو 3.8722 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 69 % من إجمالي المديونية المتوسطة والطويلة الأجل، مع العلم أن 47% من المديونية الخارجية الجزائرية لسنة 2006 مقيمة بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) و43 % بالدولار الأمريكي و5 % بالين الياباني في حين أن نصيب باقي العملات تمثل 5 %.[1]

[1] - BANQUE D'ALGERIE (2007), Evolution Economique Et Monétaire en Algérie 2006 ,Op.Cit, p 65,68-69.

أما فيما يخص التجارة الخارجية، فالاتحاد الأوروبي يعد أول شريك تجاري للجزائر، حيث تؤكد كثافة المعاملات التجارية لها مع دول الاتحاد مقارنة بتعاملها التجاري مع باقي العالم هذا القول، حيث نلاحظ أن أكثر من 50 % من التبادل التجاري(الصادرات + الواردات) يتم معه ، فهي تصدر مابين 43 % و55 % من إجمالي صادراتها وتستورد منه مابين 50 % و 55 % من إجمالي وارداتها كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (40) :بنية التبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2005 -2008

الوحدة : نسبة مئوية (%)

المنطقة الجغرافية	2005		2006		2007		*2008	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الاتحاد الأوروبي	**55.64**	**55.11**	**52.64**	**54.67**	**43.55**	**52.21**	**48.00**	**53.49**
الدول العربية	1.35	2.10	1.08	2.3	0.8	2.25	0.8	1.54
دول المغرب العربي	0.91	1.07	0.94	1.10	1.26	1.03	0.73	0.58
باقي العالم	42.1	41.72	45.34	41.93	54.39	44.51	50.47	44.39
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

* : الفصل الأول من سنة 2008.

المصدر : بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام للجمارك الجزائرية CNIS حول التجارة الخارجية الجزائرية.

مع التذكير بأن التبادلات التجارية الخارجية ترتكز بشكل كبير على ثلاث بلدان أوروبية وهي ايطاليا، فرنسا واسبانيا ، ففي سنة 2007 مثلا استوردت هذه الدول مجتمعة 28.29% من إجمالي الصادرات الجزائرية المقدرة بـ 60.163 مليار دولار أمريكي ، حيث استوردت ايطاليا 7967 مليون دولار أمريكي تليها اسبانيا بـ 5338 مليون دولار أمريكي ثم فرنسا بـ 4100 مليون دولار أمريكي ، في الوقت الذي استوردت فيه الجزائر من هذه الدول الثلاثة 31.02% من إجمالي واردتها المقدرة بـ 27.63 مليار دولار أمريكي كان نصيب فرنسا منها 4614 مليون دولار أمريكي وايطاليا 2407 مليون دولار أمريكي و اسبانيا 1588 مليون دولار أمريكي[1].

وبالرغم من أن التبادل التجاري الاورو جزائري هو في صالح الطرف الجزائري كما يوضحه المنحنى البياني رقم 02 المبين لرصيد الميزان التجاري بين الطرفين والذي سجل فائضا خلال الفترة 1996-2007 ، حيث بلغ 8.216 مليار دولار أمريكي سنة 2004 و 14.374 مليار دولار أمريكي في سنة 2005 و 17.021 مليار دولار أمريكي سنة 2006 و 11.776 مليار دولار أمريكي في سنة 2007 .

المنحنى البياني رقم 02: رصيد الميزان التجاري للجزائر مع الإتحاد الأوروبي خلال 1996-2007

مليون دولار أمريكي

[1] - Centre National de l'informatique et des statistique , Statistiques du commerce exterieur de l'Algérie , année 2007.

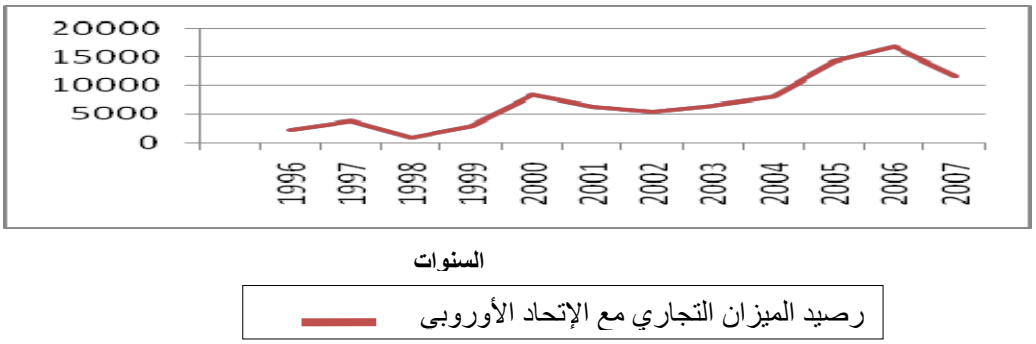

المصدر : بناءا على معطيات الجدولين رقم 36 و رقم 37.

ويعود سبب هذا الفائض في الميزان التجاري وارتفاعه خصوصا منذ سنة 1999 إلى ارتفاع مدا خيل الصادرات الجزائرية إلى أوروبا والتي تتشكل بنسبة 96 % من المحروقات التي عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا في الأسواق العالمية كما يوضحه الجدول التالي الخاص بالهيكل السلعي للصادرات الجزائرية إلى أوروبا خلال الفترة 1995-2007.

الجدول رقم (41): الهيكل السلعي للصادرات السلعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995 - 2007

الوحدة : مليون دولار أمريكي

	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2006	2007
منتجات غذائية	30	21	22	25	36	38	38	39
المحروقات ومنتجات طاقوية	6340	8537	7726	11878	13856	25089	28126	25621
مواد أولية	20	19	15	23	27	74	103	73
منتجات نصف مصنعة	229	300	226	400	408	366	437	432
منتجات مصنعة وآلات التجهيز (الصناعية والزراعية)	2	4	20	10	18	20	23	21
منتجات اخرى	17	11	4	6	8	6	23	14
المجموع	**6638**	**8892**	**8013**	**12342**	**14353**	**25593**	**28750**	**26200**

المصدر : إحصائيات المركز الوطني للإعلام للجمارك الجزائرية CNIS حول التجارة الخارجية الجزائرية.

فأهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن قيمة الصادرات الجزائرية تجاه المجموعة الأوروبية قد عرفت ارتفاعا كبير خلال الفترة 1999 و 2007 وهذا من 8013 مليون دولار أمريكي إلى26200 مليون دولار أمريكي سنة 2007 أي بزيادة قدرها 70 % ، ومرد ذلك كما قلنا سابقا هو الارتفاع المتواصل لأسعار البترول خلال الفترة المذكورة ، في حين أن حصة باقي السلع في هيكل الصادرات الجزائرية إلى أوروبا بقيت متواضعة كالمنتجات الزراعية و الصناعية .

وفيما يتعلق بالواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فنلاحظ من خلال هيكلها السلعي، أن ما بين 51% و63% من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ونصف مصنعة تليها المنتجات الغذائية بنسبة تتراوح مابين 13% و 22% كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم(42): الهيكل السلعي للواردات السلعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995 - 2007

الوحدة : مليون دولار أمريكي

	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2006	2007
منتجات غذائية	1156	1039	991	1146	1000	1976	2077	2587
المحروقات ومنتجات طاقوية	52	34	43	95	64	116	134	169
مواد أولية	372	349	272	263	340	413	459	692
منتجات نصف مصنعة	1545	945	934	1095	1436	2333	2697	3709
منتجات المصنعة وآلات التجهيز (الصناعية والزراعية)	2002	1650	1815	2149	3462	474	4715	5312
منتجات أخرى	1258	913	1022	1138	1359	1635	1647	1958
المجموع	**6385**	**4930**	**5077**	**5886**	**7723**	**11219**	**11729**	**14427**

المصدر : إحصائيات المركز الوطني للإعلام للجمارك الجزائرية CNIS حول التجارة الخارجية الجزائرية.

و من خلال الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية يتبين لنا التبعية الكبيرة للجزائر في مجال الاستيراد من دول الإتحاد الأوروبي التي ترتكز وارداته على المحروقات و المنتجات الطاقوية الجزائرية. و في ظل أهمية قطاع الطاقة في المبادلات الجزائرية الأوروبية سنبين فيما يلي تطور هذه الشراكة.

2 - تطور الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة:

إن الشراكة التي تربط الجزائر بالإتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة و التي نص عليها إعلان برشلونة في 28 و 29 نوفمبر 1995 تعود إلى الاتفاقيات الثنائية و المؤتمرات و المشاريع الهامة التي سبقت سنة 1995 و التي مهدت الطريق للشراكة.

ففي سنة 1989 نظم البرلمان الأوروبي مؤتمر التعاون الشامل في المتوسط ومن بين اقتراحاته إقامة مجلس للتعاون المتوسطي الذي ترتدي فيه الطاقة مظهرا هاما، أساس هذا التعاون هي العقود الغازية و علاقات تعاقدية أخرى ذات المدى الطويل في الميدان النفطي، و من خلاله أبرزت المجموعة الأوروبية بشكل خاص مسألة تطوير شركات مختلطة ضمن مجمل فروع السلسلة (التنقيب، الإنتاج، التكرير، التوزيع)، بهدف توسيع تدفقات الغاز الطبيعي بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للمتوسط لاسيما المشاريع الثلاثية (الجزائر-تونس-إيطاليا)، (الجزائر-المغرب-اسبانيا) . و بما أن الغاز الطبيعي ذو أهمية متزايدة في ميزان الطاقة للمجموعة ، فقد قامت بطرح مشاريع مشتركة في بناء سفن مؤهلة للحد من التبخر أثناء نقل الغاز الطبيعي المسيل لمسافات بعيدة.

في 1990 تم الاتفاق بين الطرفين حول زيادة سعة Transmed من 12 مليار م^3 /سنة إلى 17.19 مليار م^3/ سنة، بغية الاستجابة إلى طلب إيطاليا الإضافي و طلب بعض بلدان أوروبا[1]. و بدأ التحقيق الملموس لهذا المشروع بالاتفاق التاريخي الموقع في 1990 بين SONATRACH و SNAM* الإيطالية ، إذ كان يعتبر هذا الاتفاق أكبر اتفاق للغاز الطبيعي في العالم ، و يتعين على الجزائر أن تسلم بموجب العقد 530 مليار م^3 من الغاز خلال 25 سنة ، أما الكميات الدنيا التي تلتزم SNAM بسحبها فتبلغ 19.25 مليار م^3 [2].

و مع توسيع المجموعة الأوروبية و ضمها للبرتغال و اسبانيا تعززت أكثر مكانة الجزائر كبلد مصدر للغاز الطبيعي خاصة مع إنشاء أنبوب النقل الغربي (الجزائر-المغرب-اسبانيا) الذي يؤمن المزيد من الصادرات الغازية الجزائرية و التي بلغت سعته في مرحلة أولى 8.5 مليار م^3 مؤهلة للارتفاع مع اتساع الطلب المغربي و الاسباني و طلب الدول الأوروبية الأخرى (البرتغال ، ألمانيا ، فرنسا ، ...)[3].

و انطلاقا من مؤتمر برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995 ، تم خلق ندوة للطاقة الأوروبية المتوسطية من أجل توفير الجو الملائم لاستثمار و عمل الشركات المنتجة للطاقة و تم من خلالها تحديد أسس التعاون المستقبلي في مجال الطاقة التي ترتكز على:

- تشجيع الحوار بين المنتجين و المستهلكين.
- انتاج و نقل الكهرباء و وصل الشبكات و تشييدها.
- مسائل البيئة المتعلقة بالطاقة .
- تنمية برامج مشتركة للبحث.
- عمليات التأهيل و الإعلام في مجال الطاقة.

تم بعدها عقد عدة اجتماعات وزارية من أجل وضع سياسة طاقوية أورو متوسطية أهمها [4]:

- اجتماع مالطا في 15 و 16 أفريل 1997 و الذي يعمل على دعم التعاون و تعميق الحوار في مجال سياسة الطاقة .

- الاجتماع الوزاري للطاقة في بروكسل في 1998 الذي يعرف كأساس أهداف تأمين التموين و المنافسة و حماية المحيط.

---

[1] - إسماعيل خناس، تحدي الطاقة في حوض البحر المتوسط، دار الفرابي-بيروت-لبنان،الطبعة الأولى 1994 ، مرجع سبق ذكره ، ص132.

[*] SNAM : هي شركة غازية متفرعة و تابعة لمجموعة ENI التي تمارس شبه احتكار كامل لاستيراد الغاز و توزيعه في ايطاليا.

[2] - نفس المرجع، ص 132-133.

[3] - نفس المرجع ، ص 139.

[4] - DECLARATION MINISTERIELLE DU FORUM EURO-MEDITERRANEEN DE L'ENERGIE, REALISE PAR LA COMMISSION EUROPEENNE (DG EuropeAid Office de Cooperation) ,SITE INTERNET : http://europa.eu.int/comm/europeaid/index_fr.htm.

- الاجتماع الأورومتوسطي للطاقة في ماي 2000 الذي حدد كأولوية إصلاح الإطار القانوني و التنظيمي لقطاع الطاقة للشركاء المتوسطيين ، و اندماج الأسواق الطاقوية المتوسطية للإتحاد الأوروبي و الشركاء المتوسطيين.

- الاجتماع الوزاري للطاقة في Athénes في 21 ماي 2003 ، و الذي يهدف إلى وضع سياسة طاقوية أورو متوسطية تعمل على تدعيم التطور الاقتصادي و الاجتماعي ، و تقوم على عدة أهداف أهمها :

- المنافسة و الشفافية في الأسواق.
- حماية البيئة
- إضافة إلى تأمين التموين الطاقوي .

الذي يعتبر من بين الأهداف الرئيسية للشراكة التي تجمع الإتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية و خاصة الجزائر التي تسعى إلى تنمية هذه الشراكة هي الأخرى، باعتبار دول الإتحاد الأوروبي أهم سوق للصادرات الغازية الجزائرية ، و سنوضح من خلال المطلب الثاني إستراتيجية الجزائر لتأمين تموين الإتحاد الأوروبي التي تعتمد أساسا على رفع صادراتها الغازية في ظل المشاريع و الهياكل المنجزة و التي سيتم إنجازها مستقبلا.

المطلب الثاني : إستراتيجية الجزائر لتأمين تموين الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي

في ظل المشاكل المتعلقة بالتموين في دول الاتحاد الأوروبي ، و الاستراتيجيات المتبعة في هذا الصدد و التي أضحت ذات طابع عالمي ، أخذت الجزائر مكانة متميزة باعتبارها أحد الممونين الرئيسيين بالغاز الطبيعي إلى جانب روسيا و النرويج . و بهدف تحقيق إستراتيجيتها سعت إلى زيادة صادراتها باتجاه الإتحاد الأوروبي من خلال توسيع الهياكل الغازية التي تربطها به إضافة إلى توقيع عقود شراكة في مختلف مجالات الصناعة الغازية.

و من خلال هذا المطلب سنوضح:

- مدى مساهمة الجزائر في تلبية الاحتياجات الغازية الأوروبية.
- الهياكل الجديدة التي تسعى الجزائر من خلالها إلى زيادة صادراتها و تعزيز مكانتها في السوق الأوروبية.
- أهم عقود الشراكة الغازية الجزائرية الأجنبية .

1 – مساهمة الجزائر في تلبية الاحتياجات الغازية للاتحاد الأوروبي:

تعد الجزائر إلى جانب روسيا و النرويج من أهم الموردين بالغاز الطبيعي لدول الإتحاد الأوروبي التي تستهلك حوالي 471 مليار م^3 (سنة 2007)[1] ، أي ما يعادل 17% من السوق العالمية ، حيث تزود الجزائر دول الإتحاد الأوروبي بكميات هامة من الغاز. كما تسعى في هذا الإطار إلى خلق شركات

[1] - Peter Davies , BP, statistical review of world energy , Juin 2008 , op.cit.

للتسويق في كل من إيطاليا ، انجلترا، فرنسا ،تطمح من خلالها إلى تسويق الغاز بنسبة تقدر ب 3 مليار م^3 بالنسبة لاسبانيا، 4 مليار م^3 بالنسبة لإيطاليا ، 4.75 مليار م^3 بالنسبة لإنجلترا ، أما فرنسا فتقدر الكمية المحصل عليها ب 2.5 مليار م^3 [1].

كما تتجلى هذه الأهمية أيضا من خلال المشاريع الإستراتيجية التي تربط الجزائر بالإتحاد الأوروبي ، فمنذ سنوات الستينات تزود الجزائر كل من اسبانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، بالغاز المميع الجزائري الناتج من وحدات التمييع المنشأة في كل من أرزيو و سكيكدة ، علاوة على ذلك طورت أنبوبين للتصدير باتجاه أوروبا Enrico Mattei سنة 1983 الذي يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس و الذي يعد من بين أهم الطرق لتموين أوروبا ، و أنبوب المغرب – أوروبا Pedron Duran Farelle الذي يربط الجزائر بإسبانيا و البرتغال عبر المغرب.

أنبوب *Enrico Mattei* : الذي تبلغ طاقته 66 مليار م^3 / سنة ، على مسافة 1079 كيلومتر على الأراضي الجزائرية انطلاقا من حاسي الرمل مرورا بتونس و صقلية وصولا إلى ايطاليا ، والذي تم إنشاؤه بعد مفاوضات طويلة بين سوناطراك و ENI تعود إلى سنة 1977[2]. و تتوزع حصة الشركاء في المشروع كما يلي :

جدول رقم (43) : نسبة مساهمة الزبائن في مشروع *Enrico Mattei* .

المساهمين	نسبة المشاركة في المشروع
ENI / Italie	%77
ENEL / Italie	%19
ETAP / Tunisie	%2
GEOPLINE / Slovénie	%1
SONELGAZ / Algérie	%1

Source : La revue : PIPE NEWS , Activité Transport par Canalisation , décembre 2004 ,n^0 2 , p3.

كما يعتبر أنبوب الغاز الجزائر - ايطاليا – الذي تساهم فيه ايطاليا من خلال شركتها ENI بأكبر حصة كما هو مبين في الجدول ، من المشاريع التي ساعدت الجزائر على توطيد مكانتها في السوق الأوروبية و الايطالية بصفة خاصة. إذ تعد الجزائر منذ 1983 أهم ممون بالغاز الطبيعي لايطاليا ، و التي تفوق صادراتها باتجاهها منذ تلك السنة 407 مليار م^3 [3].

أنبوب المغرب – أوروبا المعروف باسم *Pedron Duran Farelle* : الذي يبلغ طوله 1610 كيلومتر و طاقة 23 مليار متر مكعب ، و تعود بداية تشغيل هذا الأنبوب إلى سنة 1996 حيث يرتبط بشبكات الاستغلال و التوزيع الاسبانية و البرتغالية مما ساعد الجزائر على رفع صادراتها باتجاه اسبانيا. و أهم الشركات المساهمة في المشروع هي:

[1] - la revue sonatrach, n^0 54 , octobre 2007, op.cit , p 4.
[2] - La revue : PIPE NEWS , Activité Transport par Canalisation , décembre 2004 ,n^0 2 , p1.
[3] - la revue sonatrach, n^0 52 , Mai 2007, op.cit , p 28.

جدول رقم (44) : أهم الشركات المساهمة في مشروع *Pedron Duran Farelle*.

الشركات المساهمة في المشروع	نسبة المشاركة في المشروع %
SONATRACH	%19
SNPP	%19
ENAGAS	%19
RUHNGAS	%19
GAS de France	%19
GAS DI PORTUGAL	%5

المصدر: إسماعيل خناس، تحدي الطاقة في حوض البحر المتوسط، ، مرجع سبق ذكره ، ص135.

إضافة إلى قطاع الأنابيب التي تزود الجزائر من خلاله عدة دول أهمها إيطاليا ، اسبانيا ، البرتغال ، سلوفينيا ، تمتلك الجزائر أربعة مركبات لتمييع الغاز ثلاثة منها بأرزيو ، و واحد بسكيكدة بهدف تصدير الغاز المميع ، و تعد فرنسا الزبون الأول للجزائر في هذا المجال إذ تربطها بها عدة عقود منذ 1965 و إلى غاية 2019، تليها اسبانيا ، بلجيكا ، بريطانيا ، شمال أمريكا ...

و نظرا لأهمية الغاز الجزائري في تموين الاتحاد الأوروبي و في إطار احترام الجزائر التزاماتها بتأمين تموين الاتحاد الأوروبي و تعزيز مكانتها في السوق الأوروبية سعت إلى تنمية برامج هامة تهدف إلى تدعيم هياكلها الغازية الموجودة و من أجل ذلك ساهمت في إنشاء هياكل جديدة باتجاه أوروبا سنقوم بإدراجها في العنصر الموالي.

2 – المشاريع الجديدة لتوريد الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي:

و الذي سنبين من خلاله الهياكل الغازية الجديدة باتجاه الاتحاد الأوروبي و المتمثلة في :

- مشروع ميدغاز Medgaz الذي سيربط الجزائر بإسبانيا و من المنتظر أن يكتمل في جويلية 2009.
- مشروع غالسي Galsi الذي سيربط الجزائر بايطاليا ابتداء من عام 2012.
- مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء TSGP الذي يربط نيجيريا بأوروبا مرورا بالجزائر في أفق 2015.

2-1- مشروع ميدغاز "MEDGAZ ":

يعتبر مشروع الأنبوب البحري الجزائر – اسبانيا (MEDGAZ) إثراء لسياسة الشراكة المتبعة من طرف سوناطراك و التي عملت إلى جانب المجمع الإسباني CEPSA في أوت 2000 على إنشاء شركة MEDGAZ لدراسة و تحمل مسؤولية المشروع .

و هو مشروع غازي سيمكن الجزائر من تصدير 8 ملايير م^3 من الغاز سنويا ابتداء من جويلية 2009 ، و يسمح بتأمين تموين بلدان الاتحاد الأوروبي ، و بالمقابل سوف يدر على الدولة الجزائرية عوائد سنوية بين 1.5 و 2 مليار دولار.

و يعتبر ميدغاز الذي سيربط مدينة بني صاف الجزائرية بمدينة ألميريا الاسبانية ، ثالث أنبوب غاز جزائري لإمداد السوق الأوروبية بالغاز ، كما أنه يساعد على تنمية الاقتصاد المحلي بإمداد مصانع الألمنيوم و الأسمدة بالطاقة ، المكررة في المنطقة الصناعية المجاورة و المحطة الكهربائية الواقعة شرقا بالمكان المسمى تارقة.

و سوف يكتمل القسم الجزائري من المشروع في أجل قريب جدا في الوقت الذي ستنطلق فيه أشغال محطة الضغط التي سوف تضخ الغاز بضغط عال في القنوات الموضوعة على عمق 2160 مترا تحت البحر و هو رقم قياسي عالمي.

و يسمح المشروع بتسويق الغاز الجزائري في السوق الإسبانية و منها إلى السوق الأوروبية المجاورة التي تبحث عن مصادر جديدة للطاقة لسد احتياجاتها الإستراتيجية في السنوات المقبلة.

و فيما يلي أهم الشركاء الغازيين في هذا المشروع.

جدول رقم (45): أهم الشركاء الغازيين في مشروع ميدغاز"MEDGAZ ".

الزبائن	تاريخ الإمضاء	كمية الغاز المتعاقد مليار م^3/سنة	نسبة المشاركة في المشروع %
Iberdrola	21 ديسمبر 2005	1.6	%20
Cepsa	17 ديسمبر 2005	1.6	%20
Endesa	22 ماي 2006	0.96	%12
GDF	11 ديسمبر 2006	0.96	%12
Sonatrach gaz commercialisadora	21 أكتوبر 2006	2.88	%36

Source : Dossier de Presse,visite de son Excellence . Dr.Chakib k,Madrid 2 Février 2007. Disponible sur le site web : www.mem-algeria.com.

و من خلال الجدول يتبين لنا أن الشركات الإسبانية تعي جيدا مدى الحاجة إلى الغاز الجزائري و كلفته المنخفضة مما جعلها أهم المساهمين في مشروع أنبوب الغاز المباشر بين الجزائر و اسبانيا " بني صاف و ألميريا " حيث تملك الشركات الاسبانية الأغلبية ب 52% من حصص شركة ميدغاز بعد أن وقعت سلسلة من الإتفاقيات في ديسمبر 2005 للرفع من مبيعات الغاز الجزائري بمقدار 2.9 مليار م^3

سنويا ، مع كل من سيبسا Cepsa بمقدار 1.3 مليار م^3 على مدى 20 سنة و ايبردرولا Iberdrola بمقدار 1.6 مليار م^3 / سنويا لنفس المدة.

2 – 2 - مشروع غالسي " GALSI " :

تشكل اتفاقية غالسي بكل ما تنطوي عليه من آثار اجتماعية و اقتصادية و بعد استراتيجي هام ، مقدمة لترقية التعاون بين الجزائر و ايطاليا بالنظر إلى الآفاق المرسومة لتطوير الشراكة.

و في 14 نوفمبر 2007 تم اجتياز أول خطوة من مشروع غالسي " Galsi " بألغيرو " Alghero " من خلال التوقيع الحكومي المشترك على الاتفاق الذي يهدف إلى تحقيق المشروع[1].

كما أعلنت سوناطراك و منطقة سردينيا على التوقيع على اتفاق يحدد المبادئ الأساسية لتعاونهما حول سوق الغاز الطبيعي في سردينيا ، كما ينص على تأسيس شركة مشتركة مكلفة بترقية السوق و تسويق الغاز الجزائري في سردينيا و الذي يتم نقله عبر الأنبوب غالسي " Galsi " .

يمثل هذا الاتفاق محطة إضافية في ترقية مشروع أنبوب الغاز غالسي " Galsi " ، حيث يسمح لسردينيا بأن تتوفر على مصدر الطاقة الحفرية الأقل تلويثا ، أما بالنسبة لسوناطراك فهو يندرج ضمن إستراتيجيتها الرامية إلى إيجاد مكانة في السوق الأوروبية للغاز.

و خلال التوقيع على الاتفاق الحكومي الذي يهدف إلى إنجاز أول خطوة من مشروع غالسي " Galsi "، تم أيضا التوقيع بين شركة غالسي و شركة سنام ريت غاز "SNAM RETE GAS" على الاتفاق المتضمن إنجاز القسم الايطالي من أنبوب الغاز غالسي الذي يبلغ طوله 940 كم يوجد منها 640 كم على التراب الجزائري ، و الذي سيزود 8 مليار م^3 من الغاز سنويا إلى ايطاليا عبر سردينيا إبتداء من ماي 2012[2]، مما يساعد ايطاليا على تأمين تموينها بشكل عام ، وعلى تطوير سوق الغاز في سردينيا بشكل خاص.

شركة غالسي المكلفة بإنجاز المشروع هي ملك للشركة الوطنية سوناطراك بنسبة 36% و شركاء آخرين كما هو موضح في الجدول التالي :

[1] - La revue Sonatrach , N^0 55 , Avril 2008 , GALSI un projet qui sécurise l'approvisionnement en gaz à long terme de l'Italie , éditée par la Direction Communication et Stratégie d'Image, p 18.

[2] - La revue Sonatrach , N^0 55 , Avril 2008 , GALSI un projet qui sécurise l'approvisionnement en gaz à long terme de l'Italie, op.cit , p 20.

جدول رقم(46) : نسبة المساهمة الشركاء في مشروع غالسي " Galsi "

المساهمين	نسبة المشاركة في المشروع %
Sonatrach	%36
Edison	%18
Enel Power	%13.5
Wintershall	%13.5
Eos Energia	%9
Progemisa	%5
SFIRS	%5

Source : La revue sonatrach , N^0 52 , Mai 2007 , Le gazoduc galsi ,p28.

2 – 3 - مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء " TSGP ":

تعتبر الجزائر و نيجيريا من أكبر بلدان القارة السوداء اللتان تسعيان إلى تطوير مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء" TSGP " الذي يعتبر كاستثمار واعد بالنسبة لإفريقيا إذ تصل تكلفة المشروع حوالي 10 مليارات دولار ، هذا المشروع الذي يسمح بإيصال 20 إلى 30 مليار م^3 من الغاز الطبيعي لنيجيريا باتجاه أوروبا في آفاق 2015 على طول 4125 كم منها 1037 كم في نيجيريا ، 841 كم في النيجر و 2310 كم في المجال الجزائري [1].

و يوجد أنبوب الغاز العابر للصحراء في مرحلة إنشاء المشروع و البحث عن زبائن محتملين لهذا الغاز ، و التي تستمر من سنتين إلى ثلاث سنوات ، و بعد بلوغ هذا الهدف ستبدأ مرحلة البناء مع الشركاء الدوليين لمرحلة تدوم بين أربع و خمس سنوات حتى يتم التمكن من توزيع هذا الغاز في أفق 2015 حسب التقديرات.

كما لم يتحدد بعد شكل المساهمة النهائية للجزائر غير أنها قد تشتري كل أو جزء الغاز النيجيري الموجه لأوروبا و أنها ستتكفل بتصديره أو حتى بتسويق جزء صغير منه نحو أوروبا.

و ستكون مردودية المشروع بالنسبة للجزائر 15% (مدخول 500 مليون دولار لكل 3 ملايير م^3 من تصدير الأنبوب الغازي العابر للصحراء) و هي تتجاوز معدل استرجاع الاستثمار في أنابيب الغاز ب12% و 13%.

و يعتبر المشروع ذا أولوية في برنامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) [2] ، هذا المشروع له انعكاسات هامة خاصة على الدول التي يعبرها حيث بفضل هذا المشروع .

[1] - مجلة الطاقة والمناجم ، العدد 8 ، جانفي 2008 ، مرجع سبق ذكره.

[2] - www . arabia – inform . com.

- يتم تزويد الاحتياجات الطاقوية المتزايدة للإتحاد الأوروبي أين التبعية الغازية متزايدة تصل حوالي 85% في آفاق 2030 حسب إحصائيات المفوض الأوروبي للطاقة.

- كما يسمح هذا المشروع على تحقيق السياسة الأوروبية للتنمية المستدامة بفضل استرجاع الغاز المحترق بكميات كبيرة و تخفيض انبعاثات الغازات السامة.

و من خلال هذا المشروع ستعزز الجزائر وضعيتها مع أوروبا كأحد الممونين الأساسيين بالغاز للإتحاد الأوروبي ب 95 مليار م^3 في السنوات القادمة و مساهمتها في صادرات القارة الإفريقية .

في ظل المشاريع الغازية المعتبرة التي تسمح بتموين الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي ، تعد عقود الشراكة التي تبرمها الجزائر مع الشركات الأجنبية عاملا مساهما في تطوير القطاع وتنميته ، و التي سيتم إدراجها فيما يلي .

3 - أهم عقود الشراكة الجزائرية الأجنبية في مجال الغاز الطبيعي:

ترتبط الجزائر حاليا بعقود شراكة مختلفة موزعة على مختلف القارات ، و هذا دليل على اهتمام الطرف الأجنبي بالاستثمار في مجال الغاز الجزائري ، كما أنه دليل على نجاح الجزائر في استقطاب شركاء مهمين من خلال الضمانات المقدمة لهم ، و كذا تحسن ظروف الاستثمار الأجنبي بصفة عامة.

و فيما يلي أهم عقود الشراكة الجزائرية – الأجنبية في مجال الغاز الطبيعي بإدراجنا للنقاط التالية:

- الشراكة الجزائرية الأوروبية في مجال الغاز الطبيعي.
- الأنواع الأخرى من الشراكة في مجال الغاز الطبيعي.

3 – 1 - الشراكة الجزائرية الأوروبية:

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم شريك غازي للجزائر إذ تربطه بها عدة عقود شراكة أهمها :

3-1-1- عقود الشراكة مع بريطانيا:

- **شركة بريتيش بتروليوم British Petrolum :** في ديسمبر 1995 أمضت هذه الشركة مع شركة سوناطراك عقدا مدته 30 سنة هدفه البحث عن الغاز الطبيعي في منطقة عين صالح و إنتاجه و تسويقه ، و يتم توزيع السنوات الثلاثين كما يلي : اثنين للبحث ، أربع سنوات للأشغال و 24 سنة للاستغلال و الإنتاج ، و قدرت قيمة الإنتاج ب : 10.3 مليار دولار منها 6.8 مليار دولار لشركة سوناطراك و الباقي لشركة BP [1].

[1] - El watan du 30 juin 1998,p7.

- **شركة BP-Statoil :** تهدف هذه الشراكة إلى إنجاز مشروع عين صالح لإنتاج 9 مليار م^3 / سنة من الغاز حيث بلغت قيمة هذا الاستثمار 2.5 مليار دولار و قد دخل عملية الإنتاج الفعلي في شهر جويلية 2004. إضافة إلى مشروع غاز عين أمناس الذي تبلغ قيمته 1.694 مليار دولار ، و الهدف منه تطوير آبار الغاز في المنطقة لإنتاج حوالي 8 مليارات م^3 من الغاز الطبيعي[1].

3-1-2- عقود الشراكة مع ايطاليا:

- **شركة AGIP الإيطالية :** هي شركة قديمة في تعاملها مع الجزائر ، و أول شركة أمضت عقدا يقضي بتقاسم الإنتاج بعد صدور قانون المحروقات 1986 و في ماي 1997 أمضت عقدا آخر مع الجزائر مدته خمس سنوات يقضي أساسا بتكوين اليد العاملة الجزائرية في مجال البحث و استغلال المحروقات بما فيها الغاز الطبيعي ، و هو خامس عقد أمضته مع الجزائر خلال مسيرتها لعام 1997 [2].
- **الشركة الإيطالية Enel :** أمضت سوناطراك بتاريخ 18 فيفري 2007 مع الشركة الإيطالية Enel عقد بيع الغاز الطبيعي على المدى البعيد بحجم يقدر ب 1 مليار م^3 / سنة موجهة إلى السوق الإيطالية و تورد عبر الأنبوب " Enrico Mattei " ابتداء من 2008.

3-1-3- عقود الشراكة مع فرنسا:

- **شركة TOTAL الفرنسية:** أبرمت كل من سوناطراك 35% و توتال 35% و شركة ريبسول الاسبانية 30% عقد شراكة حول تقاسم الإنتاج في 28 جانفي 1996 في حقل " تين فوي تبنكورت" الجزائري الغني بالغاز الطبيعي و نصيب سوناطراك من الأرباح هو 81.4% من مجموع الإنتاج [3].

3-1-4- عقود الشراكة مع اسبانيا:

- **الشركة الاسبانية Endensa :** في 22 ماي 2006 قامت سوناطراك و الشركة الإسبانية Endensa بتوقيع عقد بيع / شراء الغاز الطبيعي ، و يصل حجم التزويد بالغاز وفق هذا العقد إلى 0.96 مليار م^3 سنويا و ذلك عبر الخط الجديد لأنابيب نقل الغاز الذي يصل الجزائر مباشرة بإسبانيا ، و يهدف هذا العقد الطويل الأجل إلى نقل ما حجمه 8 مليار م^3 اعتبارا من نهاية عام 2008.

---

[1] - التقرير السنوي لسوناطراك ، سنة 2006. مرجع سبق ذكره.

[2] - Akacem khadidja – slimane , " Evolution théorique et pratique de l'investissement étrangère en Algérie 1962-1999" , Juin 2000,p 150.

[3] - بن عزوز محمد ، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها و آفاقها ، مرجع سبق ذكره، ص262.

3-1-5- عقود الشراكة مع البرتغال:

- **شركة EDP :** طبقا لأحكام مذكرة التفاهم (MOU) الموقع عليها بتاريخ 11 أفريل 2007 أشرفت سوناطراك و المجموعة الطاقوية البرتغالية (Energias de Portugal AS PDE) في 31 أكتوبر 2007 على التوقيع على اتفاقيات لإرساء الشراكة الإستراتيجية التي تشمل مجالات الغاز الطبيعي و الكهرباء في شبه الجزيرة الإيبرية.

تنص هذه الاتفاقيات على قيام سوناطراك بتموين شركة EDP بالغاز الطبيعي على المدى الطويل بكمية سنوية متفق عليها تقدر ب 1.6 مليار م3 سنويا.

3 – 2 - الأنواع الأخرى من الشراكة في مجال الغاز:

و هي أقل إذا ما قورنت بالشراكة الجزائرية – الأوروبية ، و نذكر في هذا المجال:

3-2-1- الشراكة الجزائرية الآسيوية : و منها:

الشراكة مع BHP الأسترالية : تم توقيع عقد شراكة مع الشركة الأسترالية في ماي 1997 في مجال الإستكشاف في حوض إليزي و تقاسم إنتاج البترول و الغاز الطبيعي به[1].

3-2-2- الشراكة مع أمريكا :

- **الشراكة مع Anadarko الأمريكية :** وقعت شركة سوناطراك عقدا مع هذه الشركة بتاريخ 15 أفريل 1996 ، يخص البترول و الغاز الطبيعي و يتم بموجبه دفع 50 مليون دولار كاستثمارات من أجل البحث في مجال الغاز لحساب سوناطراك[2].
- **الشراكة مع Amoko corporation :** لقد أمضت شركة سوناطراك عقد شراكة مع شركة Amoko الأمريكية و ذلك بتاريخ 29 جويلية 1998 ، مدته 20 سنة من نوع تقاسم الإنتاج ، و يتعلق بتطوير استغلال أربعة حقول غازية تم اكتشافها في منطقة عين أمناس ، حيث قدمت شركة Amoko لشركة سوناطراك 30 مليون دولار كحق الدخول علما أن قيمة الاستثمار تقدر ب 790 مليون دولار ، بالإضافة إلى مبلغ يقدر ب 11 مليون دولار أمريكي تدفعه هذه الشركة لتغطية نفقات الاستثمار التي تمت من جراء هذه الاكتشافات علما أن إنتاج الحقول الأربعة يبدأ في 2002[3].

[1]- Les principaux contrats du partenariat,Document interne de la sonatrach, décembre 2000. Disponible sur le site web : www.sonatrach-dz.com.

[2] - بن عزوز محمد ، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها و آفاقها ، ، مرجع سبق ذكره، ص262.

[3] - GPA,n 704 du 16 Juillet 1998,p17-18.

3-2-3- الشراكة مع اليابان :

- **شركة أيتوشو اليابانية :** وقعت مجموعة النفط و الغاز الحكومية الجزائرية سوناطراك مع شركة آيتوشو اليابانية عقدا يقضي بإقامة ثلاث منشآت لفصل غاز البترول المسال في منطقة أرزيو غربي الجزائر ، و تبلغ الطاقة الإجمالية للمنشآت الثلاثة 3 ملايين طن سنويا من غازالبوتان و غاز البروبان. و يتم تزويد هذه المنشآت من نهائي غاز البترول المسال في منطقة بطوية المجاورة و تبلغ تكاليف المشروع حوالي 1.099 مليار دولار من تمويل سوناطراك الخاص.

و يتوقع أن تستغرق عملية البناء و الدراسات الفنية و توفير التجهيزات 33 شهرا ، حيث ينتظر أن تستلم سوناطراك المشروع مطلع سبتمبر 2010، و تسمح المنشآت الجديدة للشركة الجزائرية برفع إنتاجها من غاز البترول المسال ليبلغ 10 ملايين طن سنويا بحلول عام 2010، و هذا ما سيعزز مكانة سوناطراك في السوق الدولية و يمكنها من توفير إمدادات إضافية بهذه الطاقة النظيفة[1].

و من خلال عرضنا لأهم العقود التي تربط الجزائر بشركائها في مجال الغاز الطبيعي يتبين لنا أهمية العقود التي تربط الجزائر بالإتحاد الأوروبي ، فهي أكثر إذا ما قورنت بالعقود الغازية الأخرى التي تربطها مع باقي الدول، إضافة إلى كونها شاملة لجميع جوانب القطاع استكشاف ، إنتاج ، تسويق، هذا فضلا عن امتدادها لفترات طويلة مما يسمح للجزائر بضمان إيراداتها لفترة طويلة.

و نظرا لما للشراكة من أهمية بالنسبة لكل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي و كخلاصة لما سبق سنوضح من خلال المطلب الثالث آثار هذه الشراكة على الجانبين .

المطلب الثالث : أثر الشراكة الغازية على الجزائر و الإتحاد الأوروبي

سنتناول من خلال هذا المطلب آثار اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري من جهة و أثرها على الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

1 – أثر الشراكة على الاقتصاد الجزائري:

في ظل الوضعية الجيدة التي يتمتع بها قطاع المحروقات و النتائج الإيجابية التي حققها القطاع في مختلف المجالات ، يمكن القول أن آثار هذه الشراكة ايجابية على العموم حيث تم من خلالها:

– توسيع حجم الاحتياطات و الرفع من الإنتاج.

– تنمية برامج هامة خاصة في مجال الهياكل الغازية الموجهة للتصدير إذ تراهن سوناطراك على إنجاز عدة منشآت عبر الشراكة أهمها مشروع ميدغاز " Medgaz "، مشروع غالسي " Galsi " ، مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء " TSGP " .

[1] - www. Aljazeera.net.

- النمو الكبير للاستثمارات في القطاع ، و التوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى أهمها :

✓ البيتروكيمياء : حيث سيتم إنجاز مشروعين بيتروكيميائيين بقيمة 1 مليار دولار، و يدخل المركبان ضمن برنامج يضم عشر مشاريع بيتروكيميائية بكلفة إجمالية تصل إلى 12 مليار دولار . و يعتبر المشروعين ذو أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني لأنهما سيشكلان نسيجا صناعيا يسمح بخلق الكثير من الشركات الصغيرة و المتوسطة ، كما لهما أهمية كبيرة بالنسبة لسوناطراك التي تسعى إلى التموقع في السوق الدولية للبيتروكيمياء.

✓ الاتصالات : حيث تم إنشاء كيان جديد يتمثل في الشركة الجزائرية الطاقوية للاتصالات " AETC " ، و تتمثل المهمة الأساسية للشركة ذات الرأسمال الأجنبي 200 مليون دينار ، في تسيير و تسويق القدرات الفائضة الموفرة من طرف الشريكين فيها (سوناطراك و سونالغاز) ، إضافة إلى تقديم خدمات اتصال للسوق الوطنية و الدولية ، و تسعى هذه الشركة إلى إقامة مشاريع الترابط مع بلدان أخرى مثل : اسبانيا ، ايطاليا ، نيجيريا في إطار أنبوب الغاز العابر للصحراء.

✓ تحلية مياه البحر : حيث تم التوقيع على ما لا يقل عن 20 عقدا بين مختلف الشركاء في هذه المشاريع ، و تم إنجاز محطتين لتحلية ماء البحر بتكلفة 360 مليون دولار يتم تمويلها بنسبة 80% من طرف البنك الخارجي الجزائري و البنك الوطني الجزائري و ب 20% من الموارد الخاصة لشركتي المشاريع التي تملك منها الشركة الجزائرية للطاقة نسبة 49% و الشركة الاسبانية إينيما أكواليا 51%.

✓ الملاحة و الصيد البحري : حيث تم إبرام مشروعي خوصصة بين الجزائر و ايطاليا في هذين المجالين.

✓ الاسمنت : يتعلق الأمر بإعادة شراء مصنعي اسمنت.

- زيادة قدرة التمييع و تقوية فرع النقل خاصة على المستوى البحري عبر استلام ناقلات ضخمة للغاز الطبيعي قصد تموين الأسواق الآسيوية و الأمريكية.
- تنمية الطاقات الجديدة خاصة الشمسية و التي ستدعم بمساهمة الدولة في الأمد الطويل.
- ضمان قيمة إضافية للمواقع النهائية في بريطانيا العظمى و اسبانيا و ايطاليا ، مع إنشاء فروع تجارية متخصصة و التي يعد البعض منها عمليا .
- الاستثمار في تعميم الكهرباء و التوزيع العمومي للغاز . إضافة إلى ترقية وقود الغاز الطبيعي ، حيث تم إعداد برنامج وطني لتنمية وقود الغاز الطبيعي على مرحلتين ، الأولى تمتد من 2007 إلى 2011 بتكلفة 2.7 مليار دج ، أما المرحلة الثانية الممتدة خلال الفترة 2012-2025 فبلغت تكلفتها 20.3 مليار دج .

و بالرغم من النتائج الايجابية التي يشهدها القطاع ، حيث أن انعكاسات الشراكة كان لها تأثير ايجابي على القطاع ، إلا أن آفاق هذه الشراكة يمكن أن تكون انعكاساتها سلبية أو ايجابية ، و تبقى محل تساؤلات في المدى البعيد تتعلق أساسا ب :

- مدى اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي ، في ظل سعيها إلى تقليص التبعية الطاقوية كأحد أهداف السياسة الطاقوية ، و زيادة مصادر الطاقة المحلية (الطاقة المتجددة).
- آفاق السوق البترولية العالمية ، حيث أن أسعار البترول عرفت في الفترة الأخيرة تذبذبات لم تشهدها من قبل ، و يعود سبب هذه التغيرات إلى عوامل خارجية تجاوزت دور منظمة OPEC .
- الاضطرابات التي تواجهها عدد من الدول المنتجة مثل نيجيريا أحد أهم منتجي النفط في إفريقيا و من أهم مصدري النفط الخفيف و التي هي عرضة للمضاربة الكبيرة في مختلف الأسواق المالية ، و التي قد يكون لها تأثير سلبي على القطاع مستقبلا.
- الوضعية المستقبلية للدول المنتجة و المصدرة للغاز و التي تسعى اليوم إلى إنشاء كارتل للغاز OPEG على غرار كارتل للنفط ، مما حرك مخاوف الدول الأوروبية من منطلق أن الكارتل من شأنه أن يجعل الجزائر و روسيا تؤثران سلبا على الاستهلاك الأوروبي ، باعتبارهما الممون الرئيسي للسوق الأوروبية ، حيث تغطي روسيا 27% من الطلب الأوروبي للغاز في حين تلبي الجزائر 24% من تلك السوق ، و تكتل الدولتين في مجال تصدير الغاز من شأنه أن يؤثر على سعره في السوق الأوروبية علاوة على إمكانية استعمال المادة الطاقوية ذاتها في إطار ضغوطات سياسية مثلما قامت به روسيا بداية العام 2006 في صراعها مع أكرانيا مما أثر سلبا على تزويد عدة بلدان أوروبية بالغاز.
- تزايد الطلب في كل من الصين و الهند مما قد يؤدي إلى استنزاف أنواع الطاقة المتجهة نحو الندرة البترول والغاز .
- آفاق مشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي تم الاعلان عنه رسميا في 13 جويلية 2008، و الذي يهدف إلى مناقشة عدة موضوعات أهمها : البيئة لجعل منطقة المتوسط الأنظف في العالم ، مكافحة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية ، إقامة بنك متوسطي للتنمية ، إقامة منطقة حوار للثقافات .، كما يهدف إلى تخفيف المد الأمريكي باتجاه القارة الإفريقية شمالها وسطها و جنوبها ، و السعي إلى إيجاد روابط أوثق بين شركات الطاقة الفرنسية و الشركة الجزائرية سوناطراك و الحصول على منافع من وراء النمو المحقق في دول شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة.
- مدى اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي الجزائري في ظل تواجد منتجين جدد (مصر ، قطر ، ليبيا ، ايران) . و مكانة الغاز الطبيعي في ظل تنمية الطاقات المتجددة .

2– أثر الشراكة على الاتحاد الأوروبي:

بما أن مشروع الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي هو مشروع أوروبي فهو إذن يخدم مصالحه بالدرجة الأولى فهو يسعى من خلاله إلى توسيع نفوذه في المنطقة نظرا لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية ، حيث تعد الجزائر من أهم شركائه في قطاع الطاقة و خاصة في مجال الغاز الطبيعي التي تفوق وارداتها 30% باتجاهه ، و من أهم آثار الشراكة على الاتحاد الأوروبي ما يلي :

- تقوية موقعه في الساحة الدولية، و التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي من خلال توسيع نفوذه في المنطقة نظرا لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية.
- يشكل خطوة كبيرة من شأنها ترقية العلاقات مع أحد أهم ممونيه بالغاز الطبيعي.
- تدعيم الهياكل الغازية باتجاه البلدان المستهلكة الأوروبية لضمان أمن امداداتها الغازية.
- المشاركة في دورة التنقيب ، الاستغلال ، النقل للمحروقات بالشكل الذي يضمن من خلاله التحكم في التموين.
- ضمان تموينها بالغاز الطبيعي على المدى الطويل و تنويع زبائنها الغازيين.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تناول موضوع الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 ، مع تركيزنا على الجانب الطاقوي منها و خاصة الغاز الطبيعي الذي حظي بالاهتمام الواسع في السنوات الأخيرة ، إضافة إلى الانعكاسات المحتملة لهذه الشراكة بالنسبة للجزائر و الاتحاد الأوروبي.

و قد توصلنا من خلاله إلى أنه على خلاف باقي القطاعات فإن قطاع المحروقات هو القطاع الوحيد الذي حظي بالاهتمام الواسع في مسار برشلونة للشراكة التي تربط الجزائر بالإتحاد الأوروبي، كما أن آثار هذه الشراكة ايجابية على الجانبين في الفترة الممتدة إلى غاية نهاية سنة 2008 ، حيث سمحت للجزائر بتطوير قطاعها الذي يتطلب استثمارات ضخمة و كفاءات عالية إضافة إلى الرفع من صادراتها ، كما حققت أهداف الإتحاد الأوروبي ، خاصة المتعلقة بتأمين تموينه ، إلا أن آفاق هذه الشراكة تبقى محكومة بعوامل خارجية قد تؤثر على القطاع و بالتالي على أهداف الجانبين .

و عليه يجب على الجزائر اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحفاظ على هذه الشراكة و توظيف الفرص التي تتيحها للوصول إلى هدفها، بالإضافة إلى تعميمها إلى قطاعات أخرى .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

I- الكتب :

- بلعيد عبد السلام ، الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال ، دار بوشان للنشر ، الجزائر 1990.
- بوكبوس سعدون ، الأسس النظرية و واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر (1965-1989) ، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري ، المطبوعة الثانية ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000-2001.
- حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر 2000.
- خناس اسماعيل ، تحدي الطاقة في حوض البحر المتوسط ، دار الفرابي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، 1994.
- سيد أحمد عبد القادر ، النفط و التنمية ، المثال الجزائري في مجلة النفط و التعاون العربي ، المجلد 9 ، العدد 3 ، 1983.
- عاطف سليمان ، معركة البترول في الجزائر ، دار الطليعة ، بيروت ، 1974.
- يونس أحمد البطريق ، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985.

II – الدوريات، المجلات، النشريات و الجرائد :

- الحجي أنس بن فيصل ، أسعار النفط في عام 2008 ، منتدى الامارات الاقتصادي ، مقالات في الطاقة و النفط و الغاز ، و يمكن الاطلاع على المقال على الموقع الالكتروني : www . UAEEC . com / articles . php /
- عرفان تقي حسن، الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا، القاهرة، العدد السادس، 1998.
- مجلة البترول و الغاز العربي ، ماي 1996.
- مجلة الطاقة و المناجم ، العدد 8 ، جانفي 2008.
- جريدة الخبر، يومية وطنية اخبارية (أعداد متنوعة).
- جريدة الشعب ، يومية وطنية اخبارية (أعداد متنوعة).

III -الأطروحات والمذكرات الجامعية:

- المنصوري عبد الله ، السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات ، حالة اقتصاد صغير مفتوح ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006.
- بن عزوز محمد ، الشراكة الأجنبية في الجزائر ، واقعها و آفاقها ، مذكرة ماجستير ، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر ، 2001 .

- بن مداني نعيمة ، علي بلقاسم صفية ، كبش إيمان ، مكانة الغاز الطبيعي الجزائري في السوق الأوروبية – دراسة حالة سوناطراك – مذكرة ليسانس ، جامعة الجزائر، 2005.
- بوشارب حسناء ، التجارة العالمية للغاز الطبيعي – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2003.
- دريان أحمد ، الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات ، مذكرة ماجستيير ، فرع التخطيط ، جامعة الجزائر ، 2001.
- شامي رشيدة ، المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية ، حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 19.
- عابد شريط ، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية : حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر، 2004.
- قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية- الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006.
- كتوش عاشور ، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005.
- ميموني سمير ، الشراكة الأورو- متوسطية بين الطموحات و الواقع ، مذكرة ماجستير ، فرع التسيير ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، 2006.
- هاشم جمال ، أسواق المحروقات العالمية و انعكاساتها على سياسات التنمية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 1999.

IV- المداخلات في المؤتمرات والندوات :

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003. محمد مأمون عبد الفتاح، المفاوضات الجارية حول اتفاق الإغراق ،سلسلة أوراق موجزة الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية كانكون، 10-14 سبتمبر ، 2003.

V - الإحصائيات، التقارير والدراسات :

1 – الإحصائيات :

- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، (إحصائيات متنوعة و لسنوات متعددة).
- المركز الوطني للإعلام و الإحصاء للجمارك الجزائرية (CNIS)، (إحصائيات حول التجارة الخارجية لسنوات 2003، 2004، 2005،2006،2007)

2 – التقارير والدراسات :

- التقرير السنوي لسوناطراك لسنوات 2005 ، 2006 ، 2007 ، على الموقع الالكتروني : www . Sonatrach – dz.com

VI – المواثيق ، القوانين و المراسيم :

- الأمر رقم 71-22 المؤرخ في 12-04-1971.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المتعلقة بقانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 28 أفريل 2005 ، العدد 50 ، سنة 2005 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الموافقة ل 11-09-1991 – القسم السادس – أحكام جبائية ، العدد 42 ، سنة 1991.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المتعلقة بقانون المحروقات رقم 86-14 المؤرخ في 19 غشت 1986 ، الخاص بمجال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب ، العدد 35 ، سنة 1986.
- الميثاق الوطني لسنة 1976 ، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي ، الجزائر ، 1976.
- الميثاق الوطني لسنة 1986 ، المؤسسة الوطنية للطباعة ، الجزائر ، 1988.

VII – مراجع أخرى :

- حزب جبهة التحرير الوطني ، التخطيط و التنمية ، توجيهات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المديين المتوسط و الطويل ، 1983.
- مشروع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) ، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ، الجزائر.

ثانياً : المراجع باللغات الأجنبية :

1-Ouvrages et Contribution à un ouvrage collectif:

1-1-Ouvrages :

- BOUZIDI Abdelmadjid , les année 90 de l'économie algérienne:les limites des politiques conjoncturelles, éditions ENAG. Alger, 1999.
- CHITOUR Chems Eddine , Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030 , OPU , Alger , 2003.
- FONTAGNE Lionel et PERIDY Nicolas , L'Union Européenne et le Maghreb, Centre de développement de l'OCDE, OCED, Paris , 1997.
- GHERNAOUT Mohamed , Crises Financières et Faillites des banques algériennes, Editions GAL, Alger , 2004.
- Labouz Marie Françoise, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflits et Convergences, Bruylant, Bruxelles, 2000
- MEKIDECHE Mustapha , Le secteure des hydrocarbures , OPU , Alger , 1983.
- M'HAMSADJI-BOUZIDI Nachida , 5 Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, ALG/ENAG édition ; Alger , 1998.
- OUALALOU Fathallah , Après Barcelone : le Maghreb est nécessaire, éditions l'Harmattan, Paris, 1996.
- TABET Mohamed Nasser , Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie , OPU , Alger , 1989.

1-2-Contribution à un ouvrage collectif :

- MEZOUAGHI Mihoub , La place de la connaissance dans le partenariat Euro-Méditerranéen, In BOUKELLA .M, BENABDALLAH .Y et FERFERA .M.Y (Editeurs), La Méditerranée Occidentale : Entre Régionalisation et Mondialisation, CREAD, Alger, 2003 .
- CHEVALIER Jean Marie, PERCEBOIS Jacques, Gaz et électricité : un défi pour l'Europe et pour la France. Conseil d'analyse économique, La documentation Française, Paris, 2008.
- PINEL Jean-Marie , Algérie Guide des Hydrocarbures, commentaires sur la loi n0 05-07 du 28 avril 2005 , KPMG Algérie , Editeur délégué : Grand-Alger livres(GAL) , Alger . 2005.

2-Rapports, documents de travail et études :

- BANQUE D'ALGERIE, Evolution Economique Et Monétaire En Algérie. Banque d'Algérie , Alger. (années 1994, 2001, 2003, 2004 et 2006)
- BOUSSETTA Mohamed , Processus de Barcelone, et le Partenariat Euro Méditerranéen : le cas du Maroc avec l'Union Européenne, Working Paper n°110, Economic Research Forum ERF, Caire , 2004.
- Commission de regulation de l'énergie , rapport d'activité , Juin 2004.
- Commission de regulation de l'énergie , rapport d'activité , Juin 2006.
- Commission Européenne , rapport annuel du programme MEDA pour l'année 2000, présenté par la commission au conseil et au parlement européen, Bruxelles , 2001.
- COWI -Consulting Engineers and Planners- , Evaluation of Aspects of EU Development Aid to the MED Region, Final Synthesis report, Denmark , 1998.
- CNES , Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du Programme d'ajustement structurel, Conseil National Economique et Social , Alger , 1998.
- Document interne de la Sonatrach , Les principaux contrats du partenariat , Décembre 2000.
- Institut de la Méditerranée , MEDA et le fonctionnement du partenariat euro Méditerranéen , étude réalisée par l'Institut de la Méditerranée, Marseille , 2000.
- PERIGOT François , Les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens : quel rôle pour la France ? , rapport de conseil économique et social, la Documentation Française, Paris , 1998.
- Rapport général du plan quadriennal (1970-1973) , éd-populaires de l'année 1970.
- Rapport général du plan quadriennal (1974-1977) , secretariat d'état du plan , 1974.
- Sonatrach , rapports annuels de Sonatrach (années 2005 , 2006 , 2007).

3-Articles, Revues et journaux :

3-1 articles:

- Algérie : L'Algérie peut amortir les chocs financières externe , article publié par Samira Imadalou le 05-03-2008 , disponible sur le site web : www.latribune-online.com
- ALGERIE – FMI: Accord de facilité élargie , In revue d'économie n ^{0} 24 , Mai 1995.
- BAGHZOUZ Aomar , Le partenariat euro – méditérranéen et les enjeux de sécurité : Globalisme et spécialités Maghrebines , In la méditerranée Occidentale : Entre Régionalisation et Mondialisation , 2003.
- CHABRELIE Marie Françoise , Natural Gas Price on the international market , Cédigaz 2000, survey.

- CHAGNOLLAUD Jean-Paul et RAVENL Bernard , Pour une Politique Méditerranéenne de l'Europe, revue Confluences Méditerranée , n° 7_ été , Paris , 1993.
- GAZ DE FRANCE , Contrats de GNL prolongés jusqu'en 2019 en Algérie .
- LECARPENTIER Armelle , La libéralisation des marchés gazier en Europe , CEDIGAZ , 20 décembre 2005.

3-2 revues , journaux et publications spéciales :

- Commission Européenne , Accord de coopération entre l'Algérie et la CEE, Office des publications officielles des Communautés Européennes, Luxembourg, 1976.
- Commission européenne , Algérie :document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004, Bruxelles, 2001.
- Commission européenne , Algérie : document de stratégie 2004-2006 et programme indicatif national 2005-2006, Bruxelles, 2004.
- Commission Européenne , Examen de la Situation économique des Partenaires Méditerranéens de l'UE , Occasional Papers, N°02- Janvier , Direction générale des affaires économiques et financières Bruxelles, 2003.
- Commission Européenne , Union Européenne- Maghreb : 25 ans de coopération 1996-2001,publication spéciale éditée par la Délégation de la Commission Européenne au Royaume du Maroc, Rabat,2002.
- Commission européenne , Le Processus de Barcelone, Cinq ans après 1995-2000, Le Partenariat euro-méditerranéen, Office des Publications officielles des Communautés européennes, Luxembourg, 2000.
- Commission européenne , Le Programme MEDA, Office des Publications officielles des Communautés européennes, Luxembourg, 1998.
- Déclaration de Barcelone , Adoptée lors de la conférence Euro- Méditerranéenne des Ministres des Affaires étrangères des 15pays de l'Union Européenne et 12 pays méditerranéens à Barcelone le 27 et 28 novembre 1995.
- Eurostat statistical books, Energy Statistics to support EU policies and solution ,2007 édition , disponible sur le site internet : http:// europa . eu / eurostat.
- La revue : Activité Transport par Canalisation , décembre 2004 ,n0 2.
- La revue: Cédigaz , 2000.
- La revue: Energy & Mines n^0 3 , Novembre 2004.
- La revue: Gaz naturel , 2006.
- La revue : SH , pétrole et gaz arabe , n^0 16 , 704 , 1998.
- La revue : Sonatrach Commercialisation , $5^{ème}$ edition , 2007.
- la revue sonatrach n^0 52 , Mai 2007 , Alger capital mondial du GNL en 2010 ,.

- la revue sonatrach n^0 54, Octobre 2007,Sonatrach un leader mondial dans l'industrie gazière .
- la revue sonatrach n^0 55, avril 2008, Sonatrach un nouvelle acteures dans le dévelloppement des ressources minières .
- Observatoire Méditérranée de l'Energie , Natural gas , supply and market security issues , Europe and its suppliers , Discussion paper , June 2007.
- Peter Davies , La revue Bp , statistical review of world Energy , Juin 2008.
- El waten , quotidien national d'information. (plusieurs numéros).

4 - Thèses et Mémoires de Fin d'étude ;

- AKACEM Khadija – Slimane , Evolution théorique et pratique de l'investissement étrangère en algérie 1962-1999 , Juin 2000.
- DJOUDI Fahima , SENTOUH Lamia , Impact de la nouvelle loi des hydrocarbures sur la commercialization du gaz naturel , mémoire de fin d'études , option etudes et recherché commerciales , Institu National du Commerce , Alger , 2006.
- ESNAULT Benoit , La transition du monopole a la concurrence sur les marchés du gaz naturel en Europe : l'importance stratégique du stockage souterrain , Thèse de doctorat , Université de Bourgogne , UFR de science économique et de gestion , décembre 2000.

5 -Communications des colloques, séminaires et des conférences :

- AIT AMARA Hamid , L'Algérie a-t-elle un futur agricole, Communication au séminaire : Quelle Développement pour l'Algérie , organisé par le Forum des Chefs d'entreprises – FCE -, Alger le19 et 20 Janvier 2002.
- Banque d'Algérie , Tendance monétaires et financières au seconde semestre de 2007, présenté par le gouverneur de la Banque d'Algérie, le 4-03-2008 au siège de la Banque d'Algérie.
- BELLATTAF Matouk , La méditerranée occidentale ou le dialogue 5+5 : dynamique, enjeux et perspectives pour l'espace euro-méditerranéen , communication au colloque international : Europe-Méditerranée : Relations économiques internationales et recomposition des espaces, organisé par Universidad Autonoma de Madrid et GDRI CNRS EMMA ,4 et 5 juin , Madrid, Espagne , 2004.
- BOUSSETTA Mohamed , La zone de libre échange Euro- Maghrébine et ses implications sur le secteur industriel :le cas du Maroc et de la Tunisie, Communication au séminaire international : Analyse comparatiste des processus d'intégration régionale Nord-Sud, organisé par EMMA-RINOS et CNRS , Paris 26-27 Mai, 2003.
- CHATELUS Michel , Les Implications de la ZLE Euro-Méditerranéenne et du Partenariat pour la Stratégie des Agents du Secteur Energétique , communication au colloque -

Stratégies des agents économiques face à l'intégration Euro-Méditerranéenne, organisé par l'Université de Bari, Bari 22 et 23 , Septembre 2000.

- CHABRELIE Marie Françoie , Dynamique et contraintes de développement du marché gazier international , paris , Mai 2007.
- KHELLIL Chakib , Ministre de l'énergie et des mines , Dossier Gaz , 7 Février 2007 , Madrid.
- PERCEBOIS Jaques , Les perspectives d'approvisionement de l'europe en gaz naturel , université de Paris Dauphine (CGEMP) , 22 Mai 2007.

قوانيـــن

قانـــون رقـم 49 -$;4$مـؤرّخ فـي =5 ربيع الأوّل عـام :586 الـمـوافـق >6 أبريل سنـــة 6449، يتـعلّق بالمحروقات.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيّما المواد 56 و;5 و>5 و=55 و566–68 و:56 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم ::–598 المؤرخ في >5 صفر عام :>57 الموافق > يونيو سنة ::=5 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم ::–599 المؤرخ في >5 صفر عام :>57 الموافق > يونيو سنة ::=5 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم ::–:59 المؤرخ في >5 صفر عام :>57 الموافق > يونيو سنة ::=5 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 9;–>9 المؤرخ في 64 رمضان عام 9=57 الموافق :6 سبتمبر سنة 9;=5 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 9;–=9 المؤرخ في 64 رمضان عام 9=57 الموافق :6 سبتمبر سنة 9;=5 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 9;–8; المؤرخ في > ذي القعدة عام 9=57 الموافق 56 نوفمبر سنة 9;=5 والمتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري، المعدل،

– وبمقتضى الأمر رقم :;–4> المؤرخ في =6 شوال عام :=57 الموافق 67 أكتوبر سنة :;=5 والمتضمن القانون البحري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم :;–545 المؤرخ في ;5 ذي الحجة عام :=57 الموافق = ديسمبر سنة :;=5 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم =;–4; المؤرخ في :6 شعبان عام ==57 الموافق 65 يوليو سنة =;=5 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 5>–54 المؤرخ في = رمضان عام 5845 الموافق 55 يوليو سنة 5>=5 والمتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب،

– وبمقتضى القانون رقم 7>–57 المؤرخ في 65 رمضان عام 5847 الموافق 6 يوليو سنة 7>=5 والمتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 7>–5; المؤرخ في 9 شوال عام 5847 الموافق :5 يوليو سنة 7>=5 والمتضمن قانون المياه، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 8>–46 المؤرخ في 65 ذي الحجة عام 5848 الموافق > سبتمبر سنة 8>=5 والمتضمن تعريف الأملاك العسكرية وتشكيلها وتكوينها وتسييرها،

– وبمقتضى القانون رقم 8>–56 المؤرخ في 67 شوال عام 5848 الموافق 67 يونيو سنة 8>=5 والمتضمن النظام العام للغابات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 8>–5; المؤرخ في > شوال عام 5848 الموافق ; يوليو سنة 8>=5 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم :>–58 المؤرخ في 57 ذي الحجة عام :584 الموافق =5 غشت سنة :>=5 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم >>–;4 المؤرخ في ; جمادى الثانية عام >584 الموافق :6 يناير سنة >>=5 والمتعلق بالوقاية الصحية والأمن وطب العمل،

– وبمقتضى القانون رقم 4==>4 المؤرخ في 56 رمضان عام 5854 الموافق ; أبريل سنة 4==5 والمتعلق بالبلدية،

– وبمقتضى القانون رقم 4==4 المؤرخ في 56 رمضان عام 5854 الموافق ; أبريل سنة 4==5 والمتعلق بالولاية،

– وبمقتضى القانون رقم 4==55 المؤرخ في :6 رمضان عام 5854 الموافق 65 أبريل سنة 4==5 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 4=–69 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 5855 الموافق >5 نوفمبر سنة 4==5 والمتضمن التوجيه العقاري،

– وبمقتضى القانون رقم 4=–74 المؤرخ في 58 جمادى الأولى عام 5855 الموافق أول ديسمبر سنة 4==5 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

– وبمقتضى القانون رقم 5=–55 المؤرخ في 56 شوال عام 5855 الموافق ;6 أبريل سنة 5==5 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 8=–;4 المؤرخ في ; ذي الحجة عام 5858 الموافق >5 مايو سنة 8==5 والمتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري ، المعدل،

– وبمقتضى الأمر رقم 9=–48 المؤرخ في =5 شعبان عام 5859 الموافق 65 يناير سنة 9==5 والمتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى،

– وبمقتضى الأمر رقم 9=–49 المؤرخ في =5 شعبان عام 5859 الموافق 65 يناير سنة 9==5 والمتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات،

– وبمقتضى الأمر رقم 9=–;4 المؤرخ في 67 شعبان عام 5859 الموافق 69 يناير سنة 9==5 والمتعلق بالتأمينات،

– وبمقتضى الأمر رقم 9=–64 المؤرّخ في =5 صفر عام :585 الموافق ;5 يوليو سنة 9==5 والمتعلق بمجلس المحاسبة،

– وبمقتضى الأمر رقم :=–49 المؤرخ في =5 شعبان عام :585$الموافق 54 يناير سنة :==5 والمتضمن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،

– وبمقتضى الأمر رقم :=–66 المؤرخ في 67 صفر عام ;585 الموافق = يوليو سنة :==5 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم >=–48 المؤرخ في 64 صفر عام =585 الموافق 59 يونيو سنة >==5 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

– وبمقتضى القانون رقم 45–54 المؤرخ في 55 ربيع الثاني عام 5866 الموافق 7 يوليو سنة 6445 والمتضمن قانون المناجم،

– وبمقتضى الأمر رقم 45–47 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 5866 الموافق 64 غشت سنة 6445 والمتعلق بتطوير الاستثمار،

– وبمقتضى الأمر رقم 45–48 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 5866 الموافق 64 غشت سنة 6445 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها،

– وبمقتضى القانون رقم 45–64 المؤرخ في ;6 رمضان عام 5866 الموافق 56 ديسمبر سنة 6445 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 46–45 المؤرخ في 66 ذي القعدة عام 5866 الموافق 9 فبراير سنة 6446 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات،

– وبمقتضى القانون رقم 47–54 المؤرخ في =5 جمادى الأولى عام 5868 الموافق =5 يوليو سنة 6447 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى الأمر رقم 47–47 المؤرخ في =5 جمادى الأولى عام 5868 الموافق =5 يوليو سنة 6447 والمتعلق بالمنافسة،

– وبمقتضى الأمر رقم 47–55 المؤرخ في ;6 جمادى الثانية عام 5868 الموافق :6 غشت سنة 6447 والمتعلق بالنقد والقرض،

– وبمقتضى القانون رقم 48–>4 المؤرخ في ;6 جمادى الثانية عام 5869 الموافق 58 غشت سنة 6448 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية،

– وبمقتضى القانون رقم 48–64 المؤرخ في 57 ذي القعدة عام 5869 الموافق 69 ديسمبر سنة 6448 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 48–65 المؤرخ في ;5 ذي القعدة عام 5869 الموافق =6 ديسمبر سنة 6448 والمتضمن قانون المالية لسنة 6449،

– وبعد مصادقة البرلمان ،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول

أحكام عامة وتعاريف

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد :

– النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب

– يشجع استهلاك الغاز الطبيعي في النشاطات الاقتصادية لإنتاج الكهرباء، والنشاطات الصناعية والبتروكيماوية.

يجب أن يشمل سعر المنتجات البترولية في السوق الوطنية، بدون رسوم، سعر البترول الخام عند دخول المصفاة، وتكاليف التكرير، والنقل البري، وبواسطة الأنابيب، والتخزين والتوزيع بالجملة والتجزئة، مع زيادة هوامش معقولة في كل نشاط. ويجب أن تشمل التكاليف اهتلاك الاستثمارات الموجودة والاستثمارات الجديدة وكذا تكاليف تجديد الاستثمارات الضرورية لمواصلة هذه النشاطات.

يحسب سعر البترول الخام عند دخول المصفاة، كل سنة مدنية على أساس معدل سعر البترول الخام للتصدير السنوات المدنية العشر (54) الأخيرة، مرتكزا على إحصائيات سعر البترول الخام المسجلة والمنشورة من قبل الوزارة المكلفة بالمحروقات.

تحدد، عن طريق التنظيم، الكيفيات والإجراءات التي يجب أن تطبقها وكالة ضبط المحروقات، مع بداية كل سنة مدنية، لتحديد سعر البيع، بدون رسوم، للمنتجات البترولية لهذه السنة المدنية. ويجب أن توضح الكيفيات والإجراءات المحددة عن طريق التنظيم، وتشخص المتغيرات الواجب ضبطها عن طريق صيغ التقييس الخاصة بالنشاط.

يتم تبليغ سعر بيع المنتجات البترولية بعد تحديده في السوق الوطنية، بدون رسوم، للسنة المدنية المعنية، من قبل وكالة ضبط المحروقات.

المادة 54 : يجب ألا يتضمن سعر بيع الغاز للزبائن المؤهلين وغير المؤهلين في السوق الوطنية من قبل المنتجين إلا تكاليف الإنتاج وتكاليف المنشآت الأساسية الضرورية خاصة لتلبية احتياجات السوق الوطنية، وتكاليف استغلال المنشآت الأساسية للتصدير المستعملة لتلبية احتياجات السوق الوطنية، مع زيادة هوامش معقولة في كل نشاط.

ويجب أن تشمل التكاليف اهتلاك الاستثمارات الموجودة والاستثمارات الجديدة وكذا تكاليف تجديد الاستثمارات الخاصة والضرورية لمواصلة هذه النشاطات.

تحدد، عن طريق التنظيم، الكيفيات والإجراءات التي يجب أن تطبقها وكالة ضبط المحروقات لتحدد في بداية كل سنة مدنية، سعر بيع الغاز في السوق الوطنية، دون رسوم، بالنسبة لتلك السنة المدنية.

ويجب أن توضح الكيفيات والإجراءات المحددة عن طريق التنظيم وتشخص المتغيرات الواجب ضبطها عن طريق صيغ التقييس الخاصة بالنشاط.

يتم تبليغ سعر بيع الغاز بعد تحديده في السوق الوطنية، بدون رسوم، للسنة المدنية المعنية، من قبل وكالة ضبط المحروقات.

ويتم تطبيق سعر مماثل، بدون رسوم، من قبل منتج الغاز لتزويد كل زبائن السوق الوطنية المؤهلين وغير المؤهلين. يتقدم الزبائن المؤهلون بطلب التموين لمسير شبكة نقل الغاز المحدد في القانون رقم 46–45 المؤرخ في 66 ذي القعدة عام 5866 الموافق 9 فبراير سنة 6446 والمتضمن قانون الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، ويخضعون لأحكام المادتين 9: و>: منه.

يطبق المتعاملون المذكورون في القانون رقم 46–45 المؤرخ في 66 ذي القعدة عام 5866 الموافق 9 فبراير سنة 6446 والمتضمن قانون الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، تعريفات للزبائن كما هي محددة في المادتين 544 و547 منه.

المادة 55 : يسهر الوزير المكلف بالمحروقات على التثمين الأمثل للموارد الوطنية للمحروقات.

ويكلف باقتراح السياسة التي تتبع في مجال المحروقات وتنفيذها بعد المصادقة عليها.

ويتولى الوزير المكلف بالمحروقات عرض طلبات الموافقة على عقود البحث و/أو استغلال المحروقات التي تتم الموافقة عليها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

المادة 56 : تنشأ وكالتان وطنيتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية تدعيان وكالتي المحروقات :

– وكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، وتدعى في صلب النص "سلطة ضبط المحروقات".

– وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات، وتدعى في صلب النص "ألنفط".

لا تخضع وكالتا المحروقات للقواعد المطبقة على الإدارة، لاسيما فيما يتعلق بتنظيمهما وسيرهما والقانون الأساسي للعمال المشتغلين بهما.

تستمد وكالتا المحروقات مواردهما طبقا للمادة 59 من هذا القانون.

ولهما ذمة مالية خاصة.

تمسك محاسبة وكالتي المحروقات حسب الشكل التجاري. ويجب عليهما تحرير حصيلة خاصة. وتخضعان لمراقبة الدولة طبقا للتنظيم المعمول به.

تخضع الوكالتان في علاقاتهما مع الغير للقواعد التجارية.

تسيّر كل وكالة من وكالتي المحروقات لجنة مديرة.

ومن أجل القيام بمهامها على أكمل وجه، تعتمد اللجنة المديرة على مديريات متخصصة.

وتزود الوكالة بمحافظي حسابات لمراقبة حساباتها والموافقة عليها، ويتم تعيينهم طبقا للتنظيم المعمول به.

تتكون اللجنة المديرة من رئيس وخمسة (9) مديرين يعينون بمرسوم رئاسي، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمحروقات.

تتمتع اللجنة المديرة بصلاحيات واسعة لتتصرف باسم كل وكالة من وكالتي المحروقات والقيام بمنح ترخيص لكل عمل أوعملية تتعلق بمهامها.

لا تصح مداولات اللجنة المديرة إلا بحضور ثلاثة (7) أعضاء على الأقل، منهم الرئيس.

تتم المصادقة على المداولات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين. وفي حالة تساوي الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا.

يتولى رئيس اللجنة المديرة تسيير وكالة المحروقات المعنية ويضطلع بكل الصلاحيات الضرورية، ولاسيما فيما يخص :

– الأمر بالصرف،

– تعيين كل الموظفين والأعوان وفصلهم،

– أجور المستخدمين،

– إدارة الأملاك الاجتماعية،

– حيازة الأملاك المنقولة وغير المنقولة، أو استبدالها أو التنازل عنها،

– تمثيل اللجنة أمام العدالة،

– قبول رفع اليد عن الرهن على المدونات،

– الحجز،

– الاعتراض وحقوق أخرى قبل الدفع أو بعده،

– وقف الجرد والحسابات،

– تمثيل الوكالة في أعمال الحياة المدنية.

يمكن الرئيس أن يفوض، تحت مسؤوليته، كل صلاحياته أو جزء منها.

تحدد أجور رئيس اللجنة المديرة وأعضائها عن طريق التنظيم. ويحدد النظام الداخلي لكل وكالة سلم أجور مستخدمي كل وكالة.

تتنافى العضوية في اللجنة المديرة، مع أي نشاط مهني أو عهدة انتخابية وطنية أو محلية، وأي وظيفة عمومية، وكل امتلاك لمنافع في مؤسسة تابعة لقطاع المحروقات، بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

يعتبر كل عضو في اللجنة المديرة يمارس أحد الأنشطة المذكورة أعلاه، مستقيلا تلقائيا، بمرسوم رئاسي، بعد استشارة اللجنة المديرة.

ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين خلف له، بمرسوم رئاسي، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمحروقات.

يعتبر كل عضو في اللجنة المديرة صدر في حقه حكم قضائي نهائي في أمر مخل بالحياء مستقيلا تلقائيا، بمرسوم رئاسي، بعد استشارة اللجنة المديرة.

ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين خلف له، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمحروقات.

لا يمكن أعضاء اللجنة المديرة عند انتهاء مهامهم، ممارسة أي نشاط مهني في مؤسسات قطاع المحروقات لمدة سنتين.

تنشأ لدى كل وكالة محروقات هيئة استشارية تدعى "المجلس الاستشاري"، وتتكون من ممثلين اثنين عن الدوائر الوزارية المعنية، وعند الاقتضاء، من كل الأطراف المهتمة (متعاملون، مستهلكون، عمال).

وينتدب كل طرف ممثلا أو ممثلين عنه.

يبدي المجلس الاستشاري آراء في نشاطات اللجنة المديرة.

تشارك اللجنة المديرة في أشغال المجلس الاستشاري. وتحدد تشكيلة المجلس الاستشاري وسيره عن طريق التنظيم.

تصادق اللجنة المديرة على نظامها الداخلي الذي يحدد التنظيم الداخلي، وطريقة السير والقانون الأساسي للمستخدمين.

يمارس أعضاء اللجنة المديرة وأعوان وكالة المحروقات وظائفهم بكل شفافية وحياد واستقلالية.

يلتزم أعضاء اللجنة المديرة والمجلس الاستشاري ومستخدمو وكالة المحروقات بالسر المهني إلا في حالة الإدلاء بشهادة أمام العدالة.

يؤدي عدم احترام السر المهني المثبت بقرار نهائي من العدالة إلى التوقف التلقائي للوظائف ضمن وكالة المحروقات.

ويتم الاستخلاف طبقا لأحكام هذا القانون. وتقوم وكالة ضبط المحروقات بتنظيم مصلحة لديها للتصالح بشأن النزاعات الناجمة عن تطبيق القوانين لاسيما تلك المتعلقة بالوصول إلى شبكة النقل بواسطة الأنابيب وتخزين المواد البترولية والتعريفات. وتعد وكالة ضبط المحروقات نظاما داخليا لسير هذه المصلحة.

المادة 57 : تكلف سلطة ضبط المحروقات على وجه الخصوص، بالسهر على احترام :

. التنظيم التقني المطبق على النشاطات التي يحكمها هذا القانون.

. التنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات ومبدأ الاستعمال الحر من الغير لمنشآت النقل بواسطة القنوات والتخزين.

. التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة، والوقاية من المخاطر الكبرى وإدارتها.

. دفتر الشروط الخاص بإنجاز منشآت النقل بواسطة الأنابيب والتخزين.

. تطبيق المقاييس والمعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي. وتحدد هذه المقاييس والمعايير عن طريق التنظيم.

. تطبيق العقوبات والغرامات التي تسدد للخزينة العمومية في حالة مخالفة القوانين والتنظيمات المتعلقة بما يأتي :

– التنظيم التقني المطبق على النشاطات التي يحكمها هذا القانون،

– التنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات ومبدأ الاستعمال الحر لمنشآت النقل بواسطة الأنابيب والتخزين،

– التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة.

تحدد المبالغ وكيفيات تطبيق الغرامات والعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق التنظيم.

كما تكلّف بما يأتي :

– دراسة طلبات منح امتياز النقل بواسطة الأنابيب، وتقديم توصيات إلى الوزير المكلف بالمحروقات،

– تقديم توصية إلى الوزير المكلف بالمحروقات بسحب امتياز النقل بواسطة الأنابيب في حالة تقصير خطير فيما يخص الأحكام المنصوص عليها في عقد الامتياز، حسب الشروط التي تحدد عن طريق التنظيم،

– تسيير صندوق معادلة وتعويض تعريفات نقل المحروقات والمنتجات البترولية، الذي تحدد كيفيات سيره عن طريق التنظيم،

– التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات.

المادة 58 : تكلف الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) خصوصا بما يأتي :

– ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات،

– تسيير وتحيين بنوك المعطيات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات،

– تسليم رخص التنقيب،

– القيام بعملية طرح المناقصات عن المنافسة وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث و/أو الاستغلال،

– منح مساحات البحث ومساحات الاستغلال وإبرام عقود البحث و/أو الاستغلال،

– متابعة ومراقبة، بصفتها طرفا متعاقدا، تنفيذ عقود البحث و/أو استغلال المحروقات طبقا لأحكام هذا القانون،

– دراسة مخططات التنمية والموافقة عليها وتحيينها دوريا،

– التأكد من أن استغلال موارد المحروقات يتم ضمن احترام المحافظة المثلى عليها،

– تحديد وجمع الإتاوة وإعادة دفعها إلى الخزينة العمومية ابتداء من يوم العمل الموالي ليوم تحصيلها، بعد خصم المبالغ المحددة في المادة 59 أدناه،

– ترقية تبادل المعلومات الخاصة بالسوق الغازية،

– الحرص على أن المتعامل، كما هو محدد في المادة =6 أدناه، قد سدد الرسم على الدخل البترولي

والرسم المساحي المنصوص عليهما في الباب الثامن من هذا القانون، وكذا دفع الرسوم المتعلقة بحرق الغاز واستعمال المياه عند الاقتضاء، طبقا للمادتين 96 و97 أدناه،

– المساعدة على ترقية الصناعة الوطنية،

– تشجيع نشاطات البحث والتنمية،

– التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات،

– القيام بإعداد مخطط على المديين المتوسط والطويل لقطاع المحروقات بناء على مخططات متوسطة وطويلة المدى للمتعاقدين وإرساله إلى الوزير المكلف بالمحروقات في شهر يناير من كل سنة،

– تبادل المعلومات الجبائية فيما يخص عقود البحث و/أو استغلال المحروقات مع الإدارة الجبائية.

المادة 59 : يضمن تمويل ميزانيات الوكالتين المذكورتين في المادة 56 أعلاه عن طريق :

– صفر فاصل خمسة (40 ٪) في المائة من عائدات الإتاوة المذكورة في المواد 69 و:6 و9> من هذا القانون، يدفع في حساب "ألنفط". ويسهر الوزير المكلف بالمحروقات على توزيع العائدات في إطار الموافقة على ميزانية هاتين الوكالتين للمحروقات،

– دفع مقابل الخدمات المقدمة من قبل وكالتي المحروقات،

– كل عائد مرتبط بنشاطهما.

يوافق الوزير المكلف بالمحروقات على ميزانيتي وحصيلتي هاتين الوكالتين للمحروقات.

تضع الخزينة العمومية خلال الستة (:) أشهر الأولى من تسيير الوكالتين تحت تصرفهما تسبيقا قابلا للسداد لتمكينهما من القيام بنشاطاتهما.

تحدد كيفيات دفع وسداد هذا التسبيق بموجب اتفاقية بين الخزينة العمومية والوكالة المعنية.

المادة :5 : زيادة على الأحكام المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها والخاصة بالأمن الصناعي، فإن النشاطات التي يحكمها هذا القانون يجب أن تتابع من قبل المتعاملين بشكل ينذر مسبقا بكل المخاطر المرتبطة بها.

المادة ;5 : عند ممارسة النشاطات، موضوع هذا القانون، يتم الاحترام الصارم للتعليمات والالتزامات المتعلقة بما يأتي :

– أمن العمال وصحتهم،

– النظافة والصحة العمومية،

– المواصفات الأساسية للمحيط البيئي البري أوالبحري،

– المصالح الأثرية،

– مضمون القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال حماية البيئة.

المادة >5 : على كل شخص، قبل القيام بأي نشاط موضوع هذا القانون، أن يعدّ ويعرض على موافقة سلطة ضبط المحروقات، دراسة التأثير البيئي ومخطط تسيير بيئي يتضمن، إجباريا، وصفا لتدابير الوقاية و تسيير المخاطر البيئية المرتبطة بالنشاطات المذكورة، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال البيئة. وتكلف سلطة ضبط المحروقات بتنسيق هذه الدراسات بالاتصال مع الوزارة المكلفة بالبيئة والحصول على التأشيرة المناسبة للمتعاقدين والمتعاملين المعنيين.

الباب الثاني
الصناعة البترولية الأفقية للتنقيب والبحث واستغلال المحروقات

المادة =5 : يتم تقسيم الأملاك المنجمية الوطنية المتعلقة بالمحروقات لغرض البحث واستغلال المحروقات إلى أربع (8) مناطق تدعى المنطقة أ، ب، ج، د. ويحدد هذا التقسيم الفرعي عن طريق التنظيم.

لا يكون لأي تغيير في حدود المناطق أثر رجعي. وتتم تجزئة الأملاك المنجمية الوطنية المتعلقة بالمحروقات إلى قطع صغيرة التي هي الوحدة الأساسية لتحديد المساحات، موضوع رخص التنقيب وعقود البحث و/أو استغلال المحروقات.

يحدد عدد القطع المكونة لكل مساحة وهندستها عن طريق التنظيم.

يتم تحديد الحجم الأقصى للمساحات لكل منطقة والحد الأدنى لبرامج الأشغال عن طريق التنظيم.

المادة 64 : يمكن أن تمنح الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) رخصة التنقيب لكل شخص يطلب تنفيذ أشغال التنقيب عن

المادة :9: يتعين على المتعاقد مسك حسابات لكل مساحة استغلال، طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل، وحسب كل سنة مالية، تسمح بإعداد حسابات "القيمة المضافة"، و"نتائج الاستغلال"، وحصيلة تبرز نتائج النشاطات المذكورة، وعناصر الأصول والخصوم الملحقة بها أو المرتبطة بها مباشرة وكذا الناتج الخام الملحق بهذه النشاطات.

إلا أن كل استثمار أو مخزون أو قطع غيار محصل عليها مباشرة بالعملة الصعبة أو محليا بالعملة الصعبة المستوردة ، يتم تسجيلها بدولار الولايات المتحدة الأمريكية. يتم حساب كل حصة سنوية من الاستثمارات بمقابل القيمة بالدينار بسعر الصرف عند شراء دولار الولايات المتحدة الأمريكية، لليوم الأخير من السنة المالية التي يحددها بنك الجزائر.

المادة ;9 : إذا لم يوف المتعاقد بالتزاماته المتفق عليها أو إذا لم يصبح يستوفي الشروط والالتزامات المترتبة على هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه، يمكن، بعد إعذار لم يتم الرد عليه خلال ثلاثين (74) يوما ابتداء من تاريخ الاستلام، إلغاء العقد دون الإخلال بأحكام المادة >9 أدناه.

المادة >9 : يسوّى كل خلاف بين الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) والمتعاقد، ينجم عن تفسير و/أو تنفيذ العقد أو عن تطبيق هذا القانون و/أو النصوص المتخذة لتطبيقه، عن طريق المصالحة المسبقة وفق الشروط المتفق عليها في العقد. في حالة عدم التوصل إلى حل، يمكن عرض الخلاف للتحكيم الدولي حسب الشروط المتفق عليها في العقد.

أما إذا كانت سوناطراك، شركة ذات أسهم، هي المتعاقد الوحيد، فإن النزاع يسوّى بتحكيم الوزير المكلف بالمحروقات.

يطبق القانون الجزائري، ولا سيما هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه لتسوية الخلافات.

الباب الثالث

الغاز

المادة =9 : زيادة على المهام المحددة في المادة 58 من هذا القانون، تكلف الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) بما يأتي :

5 – مسك وتحيين كشف لاحتياطات الغاز، وكشف للاحتياجات من الغاز لتلبية احتياجات السوق الوطنية، وكشف عن كميات الغاز المتوفرة للتصدير،

6 – تحديد، بصفة دورية، طبقا للمادة 5: أدناه، سعر مرجعي للغاز يدعى في صلب النص "السعر المرجعي"،

7 – السهر على ضمان تموين السوق الوطنية من قبل المتعاقدين،

8 – تسليم رخص استثنائية لحرق الغاز والتأكد من دفع الرسم الخاص كما هو منصوص عليه في المادة 96 أعلاه،

9 – تزويد مختلف المتعاقدين بدراسات عن سوق الغاز ونشرها،

: – تنظيم، بصفة دورية، ملتقى للتشاور وتبادل المعلومات عن سوق الغاز يدعى للمشاركة فيه، منتجو الغاز بالجزائر والخارج، والمتعاقدون الذين اكتشفوا احتياطات للغاز لم تطور بعد، وكذا ممثلون عن وكالة ضبط المحروقات ولجنة ضبط الكهرباء والغاز التي تم إنشاؤها بموجب قانون الكهرباء وتوزيع الغاز المذكور أعلاه.

المادة 4: : يتم تحويل عقود بيع الغاز السارية المفعول عند تاريخ صدور هذا القانون وملاحقها والاتفاقات المحتملة وكذا العقود والاتفاقات التي شرع فيها بعد هذا الصدور، للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) حتى يتسنى لها تحديد سعر مرجعي. ويجب أن تتضمن هذه العقود، لا سيما ما يأتي :

– اسم المشتري،
– الكمية الإجمالية للغاز المقررة للصفقة،
– مدة العقد،
– شروط الإمدادات ووتيرتها،
– أماكن وشروط الأخذ من قبل الزبون،
– السوق التي يتم فيها بيع الغاز،
– السعر،
– صيغ ومعايير حساب السعر وكذا شروط مراجعة السعر.

يجب أن تتضمن العقود المبرمة بعد صدور هذا القانون رسالة تعهد من البائع، يوضح فيها عدم وجود علاقة ولا روابط مع المشتري. تحدد طبيعة تبعية هذه الروابط عن طريق التنظيم.

تبقى كل المعلومات التي تتضمنها هذه العقود وملاحقها تحت طائل السرية طبقا لأحكام المادة 56 من هذا القانون.

تنشر الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) بصفة دورية، إحصائيات حول بيع الغاز الجزائري في الخارج مع احترام سرية كل عقد من العقود وملاحقها.

ومن جهة أخرى، تنشر لجنة ضبط الكهرباء والغاز بصفة دورية، إحصائيات حول بيع الغاز الجزائري في السوق الوطنية مع احترام سرية العقود وملاحقها.

المادة 5: : تحدد الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) بصفة دورية، السعر المرجعي وتعرضه على الوزير المكلف بالمحروقات ليوافق عليه بقرار.

يكون السعر المرجعي الابتدائي المحسوب عند تاريخ صدور هذا القانون هو السعر المتوسط الموازن للسداسي السابق والمتحصل عليه من خلال مختلف عقود بيع الغاز الجزائري الموجه للتصدير.

يتم حساب السعر المرجعي حسب الأسعار المتحصل عليها خلال الفترة السابقة انطلاقا من كل عملية تصدير للغاز الجزائري.

تكون الأسعار المعتمدة لحساب السعر المرجعي هي الأسعار الأكثر ارتفاعا من بين الأسعار الآتية :

– السعر الناجم عن كل عقد،
– السعر المرجعي للفترة السابقة.

لا يمكن أن يكون السعر المرجعي بالبرميل المعادل للبترول أقل من نسبة مائوية لمعدل سعر خالص الكلفة إلى غاية الشحن لبترول "صحراء بلند" للثلاثي السابق، الذي تنشره مجلة متخصصة مؤكدة الشهرة.

يتم إعداد وتعديل هذه النسبة المائوية للسعر الخالص الكلفة لبترول صحراء بلند، دوريا بموجب قرار يصدره الوزير المكلف بالمحروقات، حسب معطيات سوق الغاز.

المادة 6: : تقوم الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) عند بداية كل سنة بإعداد المخطط المرن الممتد لعشر (54) سنوات الذي يتم تحيينه، ويتضمن ما يأتي :

– احتياطات الغاز التي تم تطويرها،
– احتياطات الغاز التي لم يتم تطويرها،
– احتياجات السوق الوطنية من الغاز،
– الاحتياجات من الغاز للإنتاج المدعم ونظام الدورة،
– كميات الغاز المتوفرة للتصدير.

المادة 7: : يحدد سعر الغاز الموجه للسوق الوطنية كما هو منصوص عليه في المادة 54 أعلاه.

يجب أن تواصل سوناطراك، شركة ذات أسهم، ضمان تلبية احتياجات السوق الوطنية من الغاز التي كانت تضمنها قبل نشر هذا القانون.

المادة 8: : 5 – يتعين على لجنة ضبط الكهرباء والغاز أن تقدم كتابيا، وخلال مائة وثمانين (4>5) يوما على الأقل قبل بداية كل سنة مدنية، للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) ما يأتي:

أ) برنامجا عشريا يحدد سنة بسنة الكميات المتوقعة الضرورية لتلبية احتياجات السوق الوطنية،

ب) الكميات الضرورية للسنة المقبلة، لتلبية احتياجات السوق الوطنية والتي تتجاوز الكميات التي توفرها سوناطراك، شركة ذات أسهم، طبقا للمادة 7: أعلاه،

ج) كميّات الغاز التي تم التعاقد عليها والتي هي جزء من هذا الفائض،

د) كميّات الغاز التي هي جزء من هذا الفائض والتي لم يتم التعاقد عليها وتتطلب لجوء الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) بشأنها إلى تطبيق المادة 95 أعلاه.

تحدد الأسس والمنهجية في احتساب الكميات المتوقعة الضرورية لتلبية احتياجات السوق الوطنية عن طريق التنظيم.

6 – تستعمل الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) المعلومات الواردة في البرنامج العشري السابق في حالة عدم توفر المعلومات المحددة في النقطة 5 أعلاه، خلال الآجال المنصوص عليها.

7 – لتلبية الاحتياجات المحددة في الفقرة 5– د) أعلاه، تحدد الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) وتعلم كل متعاقد بكمية الغاز المحسوبة حسب حصة إنتاجه السنوية، والتي عليه أن يتعاقد بشأنها مباشرة مع الشركة أو مع الشركات المكلفة بنشاط توزيع الغاز خلال أربعة عشر (58) يوما على الأكثر، بعد استلام المعلومات المحددة في النقطة 5 أعلاه.

8 – يجب على الشركة أو الشركات المكلفة بنشاط توزيع الغاز أن تبرم عقد شراء للغاز مع كل متعاقد تحدده الوكالة الوطنية لتثمين موارد

المحروقات (ألنفط) خلال مدة ستين (4:) يوما على الأكثر بعد استلام تبليغ الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط)، كما هو محدد في النقطة 7 أعلاه.

يكون سعر بيع الغاز هو السعر عند مكان التسليم، خارج خط أنابيب الغاز، المحدد في المادتين = و54 أعلاه، ويتم تعديله دوريا عن طريق التنظيم.

يتضمن العقد المنصوص عليه في النقطة 8 أعلاه، والمبرم بين المؤسسة أو المؤسسات المكلفة بتوزيع الغاز والمتعاقد أو المتعاقدين بندا عن "عملية الأخذ أو الدفع"، تنص على إلزامية حد أدنى لأخذ كمية من الغاز لا تقل عن نسبة خمس وثمانين (9> ٪) في المائة من الكمية المتعاقد عليها.

المادة 9: : يجب أن يكون كل إنتاج للغاز انطلاقا من مساحة موجه لتموين السّوق الوطنية، باستثناء الاحتياجات لإعادة الحقن ونظام الدورة، مطابقا لخصوصيات الغاز الجزائري الموجه للبيع، المحدد بقرار من الوزير المكلف بالمحروقات.

المادة :: : يمكن التفاوض بحرية بشأن عملية مبادلة (W[ET) وتطبيقها بين مختلف الممونين من أجل تلبية احتياجات السوق الوطنية في أحسن الظروف، ويجب ألا يؤثر هذا الإجراء، بأي حال من الأحوال، بشكل سلبي على مستوى مداخيل الجباية.

تستلم الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط) نسخة من عقود المبادلة والتي تحتفظ بها في سرية تامة.

المادة ;: : كل استعمال أو تحويل أو تنازل عن قرض بخصوص حق انبعاث الغازات الاحتباسية، ينبغي أن يوافق عليه بقرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالمحروقات والبيئة.

ينجم عن هذه الموافقة دفع رسم خاص يسدده المتعاقد للخزينة العمومية يتناسب مع القرض الذي قد يتحصل عليه في السوق الدولية.

تحدد كيفيات وإجراءات حساب هذا الرسم عن طريق التنظيم.

الباب الرابع

النقل بواسطة الأنابيب

المادة >: : يمكن أي شخص تحصل على امتياز ممنوح بقرار من الوزير المكلف بالمحروقات، أن يمارس نشاطات النقل بواسطة الأنابيب.

المادة =: : 5 – يخضع كل طلب للحصول على امتياز للنقل بواسطة الأنابيب لسلطة ضبط المحروقات التي تقوم بصياغة توصية توجه إلى الوزير المكلف بالمحروقات.

6 – في حالة ما إذا كان الطلب صادرا عن متعاقد بهدف نقل إنتاجه من المحروقات، فإن سلطة ضبط المحروقات تقوم بصياغة توصية توجه إلى الوزير المكلف بالمحروقات لمنح الامتياز لهذا المتعاقد.

7 – في الحالة التي تخص طلبات الامتياز الأخرى، تقوم سلطة ضبط المحروقات بصياغة توصية توجه إلى الوزير المكلف بالمحروقات :

– إما لمنح هذا الامتياز للشخص الذي طلبه،

– وإما لطرح طلب على المنافسة لمنح هذا الامتياز.

8 – في إطار المخطط الوطني لتنمية هياكل النقل بواسطة الأنابيب، تقترح سلطة ضبط المحروقات على الوزير المكلف بالمحروقات، اللجوء إلى مناقصة لمنح أي امتياز لم يكن موضوع طلب.

9 – يجب على صاحب الامتياز اللجوء إلى طلب على المنافسة لإنجاز الهياكل المعنية، لكل امتياز ممنوح.

: – يحدد الوزير المكلف بالمحروقات بقرار أنابيب المحروقات الغازية التابعة لقطاع المحروقات والأنابيب التابعة لشبكة الغاز المخصصة لتزويد السوق الوطنية دون سواها.

المادة 4; : 5 – من أجل منح امتياز للنقل بواسطة الأنابيب كما هو مبين في الفقرتين 7 و8 من المادة =: أعلاه، حيث يتطلب طرح طلب على المنافسة بشأنه، تقوم سلطة ضبط المحروقات بطرح طلب على المنافسة يكون فيها المعيار الوحيد للاختيار تعريفة النقل بواسطة الأنابيب على أساس عودة الاستثمار المعقولة المطلوبة من قبل سلطة ضبط المحروقات مع مراعاة احترام النصوص التقنية لدفتر الشروط.

6 – يتم طرح المناقصة لإنجاز المنشأة المعنية بالامتياز على مرحلتين :

. **مرحلة أولى**، تسمى تقنية، موجهة لتحديد العرض التقني المرجعي الذي يتخذ قاعدة لإعداد العرض الاقتصادي، والذي يجب أن يستجيب لدفتر الشروط الخاص بالمنشأة المقررة، لا سيما فيما يأتي :

– قدرات منشآت النقل بواسطة الأنابيب،

– آجال إنجاز الاستثمارات الضرورية،

– استمرار الخدمة،

– استهلاك الغاز كوقود.

الملحق رقم 02 :

العملة الأوروبية الموحدة الايكو " ECU " *

يعرف الإيكو" ECU " بعملة سلة متكونة من نسب محددة لكل العملات المشاركة طبقا لحصة كل بلد بالنسبة للإنتاج الوطني الخام للشراكة و لمبادلات الشراكة ، كانت تحسب قيمة السلة بضرب الوزن المعطى لكل عملة في معدل الصرف المتعلق بها بالنسبة للإيكو" ECU ".

استخدمت عملة الإيكو" ECU " إلا في كتابة ميزانية الشراكة منعدمة من السعر الرسمي ، حيث كانت تستخدم هذه العملة كوسيلة للدفع و لاحتياط البنوك المركزية.

قرر مراجعة تركيب السلة كل ستة أشهر بعد مفعول سريان النظام ، ثم كل خمس سنوات بغية الأخذ بعين الاعتبار تطور الوزن المتعلق بمختلف الاقتصاديات و أيضا بناء عن طلب كل بلد عضو في حالة ما إذا تغير الوزن الحقيقي لعملته بنسبة 25% ، كما أنه كان من المنتظر أن يتطور تركيب الإيكو" ECU " مع التحاق أعضاء جدد ، و عند حدوث تغيرات التكافؤ التي تغير من ترجيح الإيكو " ECU ". تؤدي إعادة تقدير عملة إلى زيادة وزنها النسبي أما التخفيض من قيمة عملة يخفض من وزنها في الإكيو" ECU " ، و هذا يعني أن الإكيو" ECU " وحدة نقدية مركبة لم تكن قيمة ذات ثقة مطلقة لمستخدميها.

و يمثل الجدول التالي تطور تركيب السلة.

جدول رقم 01 : تطور تركيب سلة الإكيو (%) .

الدول الأعضاء	13 مارس 1979	1989	نوفمبر 1993	17 مارس 1994
المارك الألماني	32.98	30.10	32.63	32.32
الفرنك الفرنسي	19.83	19.00	19.89	20.27
الجنيه الإسترليني	13.35	13.00	11.45	11.45
فلورين الهولندي	10.51	9.40	10.23	10.13
الفرنك البلجيكي و اللوكسمبورجي	9.62	7.90	8.28	8.30
كرون دانماركي	3.06	2.45	2.56	2.62
الجنيه الإرلندي	1.15	1.10	1.06	1.07
بيزيتا الإسبانية	-	5.3	4.5	4.34
الإسكويد البرتغالية	-	0.80	0.71	0.70
الدرخمة اليونانية	-	0.80	0.53	0.51

Source : MP.Moulard : Monnaie- Finance ;Ellipses ;1996,p 97.

تتحدد قيمة الإيكو" ECU " كل يوم على أساس أسعار العملات الأوروبية المرتقبة في السوق لهذا كانت تتغير هذه القيمة حسب تقلبات أسعار مختلف العملات المركبة للإيكو" ECU " .

* نقلا عن رسالة دكتوراه للطالبة : قحايرية آمال بعنوان : الوحدة النقدية الأوروبية – الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب ، جامعة الجزائر ، 2006، ص 176-178.

ملخص

إن التغيرات و التطورات التي تبلورت في عقد التسعينات و ما خلفته من معطيات اقتصادية جديدة على المستوى الدولي ، استلزمت استحداث آليات و صيغ جديدة للتعامل معها و الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي من أهم ملامحه و خصائصه الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية التي أضحت تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية و أكثرها تأثيرا.

يشكل الاتحاد الأوروبي أحد هذه التكتلات و قطبا فاعلا في توجيه العلاقات الدولية و التأثير على التجارة الدولية ، حيث بادر بطرح مشروع الشراكة الأورومتوسطية التي تعود إلى سنوات السبعينات، حين سعى إلى توسيع نفوذه في المنطقة المتوسطية من خلال عقد عدة اتفاقيات للتعاون مع كل دولة متوسطية على حدا، و التي بقيت سارية المفعول إلى غاية عقد مؤتمر برشلونة سنة 1995 ، أين تم الإعلان عما يسمى بمسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية.

و الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التحولات، إذ أن علاقاتها الاقتصادية و المالية مع الاتحاد الأوروبي امتازت دائما بالترابط بفعل أن هذا الأخير يعد أول شريك اقتصادي لها، إضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بالتاريخ ، الموقع الجغرافي، علاوة على عوامل اجتماعية أخرى . الامر الذي دفع بها الى ا بداء نيتها في الانضمام إلى مسار هذه الشراكة و تجسيد ذلك بالتوقيع الرسمي على اتفاقية الشراكة في 22 أفريل 2002، و التي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2005.

و تعد الشراكة في قطاع الطاقة و خاصة في مجال الغاز الطبيعي أحد المحاور الرئيسية التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تنميتها مع الجزائر في ظل التوترات التي يعرفها القطاع في السنوات الأخيرة. من هذا المنطلق حاولت هذه الدراسة إبراز مكانة الغاز الطبيعي في الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي . اذ تم التوصل الى ان دور قطاع المحروقات كبير جدا في تنمية الاقتصاد الجزائري وان المكانة التي يحتلها الغاز الطبيعي معتبرة في هذا القطاع . كما تبينت الاهمية التي يلعبها الغاز الجزائري في تطوير ديناميكية التجارة الدولية للغازمن جهة ، و في تفعيل الشراكة الأورو جزائرية من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية : الشراكة ، المحروقات ، الغاز الطبيعي ، التجارة الدولية للغاز ، تأمين التموين.

Résumé:

Les changements et les développements survenus durant les années quatre vingt dix ont engendrés de nouvelles données au niveau international. Ce qui a nécessité de nouveaux mécanismes dans les relations internationales et dans le processus d'intégration dans le nouvel ordre économique mondial. Les particularités et les spécificités des regroupements économiques sont devenus les événements les plus importants des relations économiques internationales.

L'union européenne est l'un de ces regroupements. Elle constitue un pôle très actif dans les relations internationales et très influent dans le commerce mondial. Elle a pris l'initiative d'introduire le projet d'association euro - méditerranéen qui remonte aux années soixante dix et qui a pour but d'étendre son influence dans la région de la méditerranée, par le biais d'accord de coopération avec chaque pays et qui a demeuré en vigueur jusqu'à la déclaration de Barcelone de 1995 ou a été faite l'annonce de ce que l'on appelle l e processus de Barcelone.

L'Algérie de part ces relations économiques et commerciales privilégiées avec l'union, de part son histoire, sa position géographique a émis le vœu d'adhérer à ce processus. Ce qui s'est concrétisé par la signature officielle de l'accord le 22 avril 2002, et qui entre en vigueur en 2005.

L'association dans le domaine énergétique et particulièrement dans le domaine du gaz l'un des principaux axes que l'union européenne voudrait développer avec l'Algérie, notamment avec les perturbations que connaît ce secteur ces dernières années.

Cette étude tente de mettre en relief l'importance et la place du gaz dans l'association de l'Algérie avec l'union européenne. Vu que le rôle et la place de l'énergie et du gaz en particulier dans le développement de l'Algérie sont très importants. Ainsi que le rôle du gaz Algérien dans le développement de la dynamique commerciale internationale d'une part et l'accélération et l'activation de l'association Algéro-européenne d'autre part.

Mots clé :

Association, hydrocarbures, gaz naturel, commerce mondial du gaz, sécurité des approvisionnements en gaz.

Summary

The changes and developments which took shape in the nineties and the consequent new economic data on the international level, required the creation of a new mechanisms and formulas to deal with and the integration into the new international economic system. One of the most important features and characteristics of this new system is its tendency to the creation of economic conglomerates which became the most important effectiveness of the international relations and the most influential ones.

The European Union is one of those conglomerates. It is an effective pole in the orientation of the international relations and the effect on the international commerce. It took the initiative to propose the euromediterranean partnership project which dates back to the seventies. Thus, it tried to stretch its influence in the Mediterranean region through the ratification of many conventions to cooperate with each mediterranean country on its own, which was in effect till the organization of Barcelone conference on 1995 in which it is announced what is called Barcelone Process of the Euromediterranean Partnership.

Algeria isn't far from these changes, hence its economic and financial relations with the European union has been always characterized with interdependence as this later is considered as its first economic partner, in addition to other factors concerning history, geographic site, and other social factors. Those facts lead Algeria to express its attention to join the association process and to turn it into reality by the official signing of the association convention on April 22nd , 2002 and which took effect in 2005.

The partnership in the energy sector and especially in the natural gas domain is considered as one of the principal axis' which the European union tries to develop with Algeria under the tensions known by the sector in the last years. From this point, this study tried to show the natural gas' position in the association between Algeria and European union. The study confirmed that the role of the hydrocarbonic sector is very important in the development of the algerian economy and that the position occupied by the natural gas is of great significance in the sector. Furthermore, the Algerian natural gas plays a great role in the development of the international gas-commerce dynamism on one hand, and to activate the euroalgerian association on the other hand.

Keywords : The Association, The Hydrocarbons, The Natural Gas, The assurance of supply.